

نظرات في علم الأصوات



د. منير تيسير الشطناوي
أستاذ علم اللغة / الجامعة الهاشمية

٢٠٠٩

"نظرات في علم الأصوات"

الدكتور

منير تيسير الشطناوي

أستاذ علم اللغة والصوتيات

الجامعة الهاشمية

١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(٢٠٠٩/٢/٧١٣)

٤٠٤

الشطناوي، منير
نظرات في علم الأصوات/ منير تيسير الشطناوي.
عمان: المؤلف، ٢٠٠٩
(   ) ص
ر.أ.: (٢٠٠٩/٢/٧١٣).
الواصفات:/علم الأصوات/اللغات/

❖ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية
❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

إهداء:

إلى:

أستاذ اللسانيات، وعَلَمِ عِلمِ الأصوات:

الأستاذ الدكتور: سمير استيتية.

وفـــــاءً وعـــــرفانـــــاً.

مقدمة "*"

المحمودُ : هو الله جلّ ثناؤه، تباركت صفاته وأسماؤه، والمصلى عليهم: رسله وأنبياؤه والمدعو له بخير: الوطن العربي وأبناؤه.

علم الأصوات أحد العلوم اللسانية الأساسية، التي يعتمد البحث فيها على كثير من مقررات علم الأصوات، حتى إن بعض المشكلات في الصرف والنحو، لا تجدي محاولة تفسيرها تفسيراً صحيحاً إلا بالاعتماد على المقررات الصوتية. وقد تطورات العلوم اللسانية في الغرب ومعها هذا العلم تطوراً كبيراً في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وبداية هذا القرن. ونجد كل يوم اكتشافات صوتيه مذهلة، بالاعتماد على التكنولوجيا الصوتية التي قدمت لنا أجهزة دقيقة، استطاع الباحثون باستخدامها أن يصلوا إلى نتائج عظيمة.

لكن ثمة مشكلة كبيرة في الدرس الصوتي المعاصر في الساحة الأكاديمية العربية. ذلك أن هذا العلم شبه مُغيَّب عندنا؛ مما أتاح لكل من عرف بعض (وأقول: بعض) أبجديات هذا العلم أن يدلي بدلوه. وإنَّ من هؤلاء لفريقاً إذا كتبوا في تخصصهم الدقيق أجادوا، فإذا أوقعوا أنفسهم في مسائل علم الأصوات جاؤوا بالويلات والعجائب، وإنهم لكثيرون كثيرون، وإنَّ الواحد منهم ليظنّ نفسه فارس الميدان، وابن بجدتها فيه. وقد كان أوفى لذمتهم أن ينأوا بأنفسهم عما لا قبل لهم به. فعلم الأصوات علم تلقيني، لا يجدي في فهم مسائله قراءة بعض الكتب، إلا بعد أن يؤخذ هذا العلم عن أهله المتخصصين. وقد كنت أحزان وآسى لكثيرين من طلبة الدراسات العليا، في الكثير من الجامعات العربية، وهم يكتبون رسائلهم في الماجستير والدكتوراه، في بعض مسائل علم الأصوات وليس لهم في هذا العلم ولا مسائله خبرة تؤهلهم للبحث فيه.

قلت أن علم الأصوات علم تلقيني، ولذلك لا يكون الذي يكتب في بعض مسائله متخصصاً فيه حتى يتبين أنه قد تأتى له أخذه بالمشافهة والتلقين. والدكتور منير تيسير الشطناوي مهيأ للبحث فيه – وهذه شهادة- لأنه أخذه بالمشافهة والتلقين. لقد عرفته حين كان على مقاعد الدراسة طالباً نجيباً يناقش القضايا، فيتأنى في اختيار كلماته وموضوعاته، ويتأنق في الربط والتسلسل، ويتألق في عمق المعالجة. وقد كانت له نظرات تدل على أنه في طريقه إلى أن يكون له شأن. وأحسب أني قد بدأت أرى ما كنت أتوقعه له، وأرجو أن يتابع سيره على هذه السبيل.

---

* – **بقلم أ.د. سمير استيتية.**

عنوان هذا الكتاب: "نظرات في علم الأصوات". وقد أبديت بعض التحفظ على العنوان بادي الرأي، حين وقعت عيناي عليه، فأنا أخشى العناوين التي لا تدل على مضمون الكتاب مباشرة. وعندما نظرت في الكتاب وجدت الصواب في اختيار منير لهذا العنوان، ووجدت أن ما في هذا الكتاب نظرات (نعم، نظرات)، لا يحسن أن يختار لها غير هذه الكلمة. فهي نظرات منير واجتهاداته أولاً، اجتهد في التوصل إليها وهي نظرات صحيحة ثانياً، وإن قيمة البحث لا تقاس بمقدار ما فيه من أفكار صحيحة فقط، بل بمقدار ما فيه من نظرات صحيحة، وبمقدار جدة هذه الأفكار وقيمتها العلمية والعملية. وإن منيرا لذو حظ في هذا كله.

إن نظرة عجلى على موضوعات الكتاب تنبئ عما قلته، إن منيرا يتأنى في اختيار موضوعاته، فهي من الضيق الذي لا يتمكن من البحث فيه إلا من كان مثل هذا الباحث الجاد، وهو يذكرني بمقولة ينبغي أن تكون ماثله في أذهان الباحثين وهي: "كلما ضاق الأمر اتسع". فالذي يختار مشكلة دقيقة يتوقف عندها، هو الذي يستطيع أن يناقشها مناقشة دقيقة، ويستطيع أن يتوصل إلى نتائج دقيقة صحيحة. لقد ضاق عليه موضوعه فاتسع عنده مجال تفكيره. انظر مثلاً في معالجة الدكتور منير لمراحل نطق الصوامت الوقفية في سياقات العربية الصوتية، وهو أول موضوعات الكتاب، وانظر في الموضوع الثاني، وهو المخرج المرحّل: مفهومه، وأصواته، وخصائصه، وانظر في الموضوع الثالث، وهو تطور الهاء إلى الهمزة في ال التعريف في العربية، وانظر في سائر موضوعات الكتاب. كلها موضوعات دقيقة وعولجت كلها معالجات عميقة.

ومن أظهر ما في هذا الكتاب من سمات، أنه قد وظّف الأفكار والمقولات الصوتية، ليفسر بها بعض مسائل النحو العربي، والنحو المقارن. ونحن في حاجة ماسة إلى هذا؛ لأنَّ كثيراً من مسائل هذين العلمين تعتمد في تفسيرها على المعرفة الصوتية.

لا أريد أن أستبق عقل القارئ إلى هذا الكتاب، فلا شك أنه سيجد فيه أفكاراً كثيرة تستحق التقدير. وأرجو أن يكتب الله لمنير هذا العمل، في ميزان أعماله يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين.

توطئة:

الحمد لله حمداً يليق بوجهه الكريم، وجاهه العظيم، وسلطانه القديم، والصلاة والسلام على محمد الصادق الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الغرّ الميامين، وأزواجه وصحبه الطاهرين، ومن اهتدى بهديهم واقتدى بهم إلى يوم الدين. وبعد،

فإنّ البحث الصوتي في العربية من أكثر مباحث اللغة دقة وموضوعية، ومن أكثرها بعداً عن الافتراض والتأويل، وذلك لأنّ الدراسات الصوتية منذ زمن الخليل بن أحمد رحمه الله (١٧٥هـ) كانت ذا طابع وصفي بعيد عن الافتراض الذي لا دليل عليه، والتأويل المتكلف. ولذلك يجد الباحث في علم الأصوات دقة وموضوعية لا يكاد يجدها في بقية دراسة مستويات اللغة.

وإذا كنّا نبرز هذه القيمة في الدراسات الصوتية، فإنّ الغاية تتجه إلى تأكيد فكرة مفادها أنّ البحث الصوتي في اللغة هو بحث في الحقائق لا في الفرضيات، ولذلك نجد أنفسنا في هذا المبحث أمام مختبرات صوتية وقياسات فيزيائية تتصل بالصوت وخصائصه المختلفة. ولهذا لم يكن الخلاف بين العلماء في البحث الصوتي كخلافهم الصرفي أو النحوي...

ولا نعني أنّ خلاف العلماء في الدراسات الصوتية لا وجود له، ولكن إذا قيس مع خلافهم في بقية مستويات اللغة كان أقلها حظاً.

إنّ علم الأصوات في أبسط تعريفاته الفلسفية: "علم نجده في كل علم لغوي، ونجد كل علم لغوي فيه". فمن ذا الذي يستغني عن الدراسات الصوتية في تفقه المسائل الصرفية؟! وكيف يمكن تنحية نتائج المباحث الصوتية في بعض المسائل النحوية؟! بل لا يجد الباحث اللغوي بدّاً من الإفادة من البحث الصوتي في توجيه الدلالة وقيمها النصيّة والسياقية.

وإذا كان من العلماء من يرى الفصاحة في الجملة أو التركيب أو الأسلوب أو الكلمة، فإننا لا ننكر أن تكون الفصاحة في الصوت أيضاً. والفصاحة الصوتية تبدو معالمها في الفونيمات التركيبية والفونيمات فوق التركيبية أيضاً.

أما فصاحة الصوت في الفونيمات التركيبية فتبدو في إخراج الصوت من مخرجه الصحيح، وإكسابه الصفات التي يستحقها، وتطويعه للتأثيرات الصوتية في سياقاتها المختلفة كالمماثلة أو المخالفة أو الإدغام أو الإبدال أو المدّ ...وكذلك المؤالفة بين الأصوات في السياق فلا نجمع بين متنافرين وإن صحّ الجمع لغوياً، ولا نوالي بين متماثلين مقيدين لا صوتاً ولا مقطعاً.

أما فصاحة الصوت في الفونيمات فوق التركيبية فتبدو في إضفاء حسن الأداء النبري أو التنغيمي على التركيب الجملي بصورة تجعل منه قرينة دالة بالقيمة ذاتها التي تؤديها مجموعة العلاقات البنائية في التركيب.

ومعنى ذلك أنّ تنغيم جملة الاستفهام لا يقل قيمة عن أداة الاستفهام نفسها، بل ربّما يفوقها في بعض الأساليب. فلعلك تقول: (لا ضير). وأنت تريد استفهاماً، وقد تقول (أأنت فعلت هذا) وأنت تريد إخباراً، أو تعجباً...

ولنا أن نتصور البحث الصوتي في المباحث اللغوية خيطاً ممتداً في كل هذا النسيج، فليس من مستوى لغوي إلا وتجده متصلا بجانب من جوانب البحث الصوتي.

إنّ هذه المقدمة الموجزة غايتها بيان أهمية الدراسات الصوتية للباحث اللغوي سواء أكان صرفياً أو نحوياً أو بلاغياً أو عروضياً..بل لا قيمة لنتائج البحث الصوتي إذا لم توجه لخدمة هذه المستويات في صرح اللغة.

وقد حاولنا في مجموعة الدراسات التي ضمّها هذا الكتاب أن نحقق مثلاً على هذه الغاية، وأن نقدّم نموذجاً تبدو فيه قيمة البحث الصوتي في خدمة بقية مستويات اللغة.

وجمع هذا الكتاب بين دفتيه مجموعة من البحوث الصوتية توزعت في محاور مختلفة منها ما هو متصل بحقيقة دراسة بعض أصوات العربية، ومنها ما هو متصل في توظيف نتائج البحث الصوتي في استكناه مسائل الدرسين الصرفي والنحوي، ومنها ما هو اصطلاحي عند بعض علماء العربية...

والله أسأل أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن نذكر به في صالح دعاء المسلمين. وصلّى الله وسلّم وبارك على محمد وآله وصحبه.

د. منير تيسير الشطناوي

إربد /٢٠٠٩م



الفهرســـت



الفصـــــل الأول

مراحل نطق الصوامت الوقفية في سياقات العربية الصوتية

*"مراحل نطق الصوامت الوقفية في سياقات العربية الصوتية"(*):

تصنف الصوامت من حيث استمرار تيار الهواء أو عدم استمراره في العملية النطقية إلى صوامت وقفية (انفجارية، شديدة، احتباسية) وهي في العربية اليوم تسعة أصوات (ء، ق، ك، ط، ض، ج، د، ت، ب) ولهذا توصف هذه الأصوات بأنها غير ممتدة مع النغم.(١) وصوامت احتكاكية (مستمرة، رخوة) هي بقية الأصوات اللغوية.

وعلى الرّغم من أنّ صوت الجيم (غير المعطشة) يوصف بالشدّة(٢)؛ إلا أن بعض الباحثين عدّه صوتاً متوسطاً بين الشدة والرخاوة؛ إذ يبدأ وقفياً وينتهي احتكاكياً.(٣) أمّا الجيم المعطشة فلا خلاف في أنها صوت احتكاكي.

وإذا كان بعض الدارسين قصر نطق الصامت الوقفي نطقاً كاملاً على مرحلتين اثنتين،(٤) فإنّ الإجماع يكاد ينعقد على أنّ النطق الكامل للصامت الوقفي يقتضي حدوث ثلاث مراحل: مرحلة الإغلاق (الانسداد)، ومرحلة الإمساك (الضغط)، ومرحلة الانفجار (التحرر). يقول فندريس(٥): "ففي كل ساكن انفجاري إذاً ثلاث خطوات متميزة: الإغلاق أو الحبس، والإمساك الذي قد يكون طويل المدى أو قصيرة، والفتح أو الانفجار".

وسوف نناقش تحقق هذه المراحل عند نطق الصامت الوقفي في السياقات الصوتية المختلفة؛ للتعرف على طبيعة هذه المراحل من حيث هيئة تشكلها، وكيفية تكونها واكتمال تحققها. وأثرها على الأصوات اللغوية المجاورة في سياقاتها المختلفة.

---

* – بحث منشور في مجلة دراسات / العلوم الإنسانية والاجتماعية، تصدر عن عمادة البحث العلمي – الجامعة الأردنية – عمان – الأردن ISSN 1026-3721 المجلد ٣٣ ملحق كانون أول/ ٢٠٠٦م

أمّا منهجنا فيقوم على تتبع مراحل نطق الصامت الوقفي في سياقي (الوصل) (والوقف). ففي الوصل قد يكون الوقفي متبوعاً بالصوامت (من جنس الوقفي أو مخرجه أو من غير جنسه أو مخرجه) أو أن يكون متبوعاً بالحركات أو بأشباه الحركات. أما في السياق الثاني "الوقف"، فإنَّ مراحل نطق الوقفة منوطة بالصامت الوقفي نفسه دون النظر إلى ما بعده.

أولاً: الصوامت الوقفية في الوصل:

يرد الصامت الوقفي في الوصل في السياقات الصوتية الآتية:

١ - (الصامت الوقفي) + (صامت وقفي من جنسه):

يرى (أبروكرومبي) أنَّ الصامت الوقفي إذا كان متبوعاً بصامت وقفي آخر من جنسه أو مخرجه كان النقص سمعياً ومخرجياً معاً. فلا توجد حركات مخرجية مناظرة لمرحلة الانفجار (المرحلة الثالثة) من الصامت الوقفي الأول، كما لا توجد حركات مخرجية مناظرة لمرحلة الإغلاق (المرحلة الأولى) من الصامت الوقفي الثاني.[٦]

ولإيضاح ما تمَّ من مراحل نطقية في هذا السياق، نأخذ على سبيل المثال الصامتين الوقفيين في: (شدَّ) أو (قدْ تعلمون) عند الإدغام (qt ta<lamuun) ويمكن تمثيل ما تمَّ من مراحل نطقية في الصامتين الوقفيين في هذا السياق في الجدولة الآتية:

	الإغلاق	الإمساك	الانفجار
د"١"	/	/	×
د"٢"	×	/	/

/: تمت المرحلة ×: لم تتم المرحلة

والذي دفع أبروكرومبي إلى عدّ النقص في هذا السياق نقصاً سمعياً ومخرجياً، هو أنَّ المرحلة غير المتحققة مخرجياً لم تتم في مرحلة أخرى، فانفجار الصامت الوقفي الأول/ د"١"/ لم يتحقق في إمساك الصامت الوقفي الثاني/ د"٢"/، وإغلاق الصامت الوقفي الثاني/ د"٢"/ لم يتم من خلال إمساك الصامت الوقفي الأول / د"١"/ .

وقبل مناقشة أبروكرومبي فيما ذهب إليه تجدر الإشارة إلى حقيقة صوتية تتصل بهذا السياق، وهي أنَّ الصامت الوقفي إذا تبعه صامت وقفي آخر من جنسه أو من مخرجه، فإنَّ المراحل النطقية الثلاث للصامتين الوقفيين تمت دفعة واحدة، كل مرحلة فيها تساوي ضعفي مدّة المرحلة وقوتها أو أكثر في سياق نطق الصامت الوقفي غير المتبوع بصامت من جنسه.

أي أنَّ مراحل نطق الصامت الوقفي في (شدَّ) هي مراحل نطق الصامت الوقفي في (شدْ)، ولكن كل مرحلة في الصامت الوقفي المضعف تساوي ضعفي مدة وقوة مرحلة نطق الصامت الوقفي غير المضعف. يقول فندريس:(٧)

"... ومن الخطأ أن يقال بأنه يوجد ساكنان في أتّا (attaa) وساكن واحد في أتا (ataa) فالعناصر المحصورة بين الحركتين في كلتا المجموعتين واحدة...ولكن بينما نجد العنصر الانحباسي في (ataa) يتبعه العنصر الانفجاري مباشرة، نجده في (attaa) ينفصل عنه بإمساك يطيل مدى الإغلاق."

إنَّ حقيقة ما تم في السياق الصوتي الذي يتبع فيه صامت وقفي صامتاً وقفياً آخر من جنسه أو من مخرجه، هو تحقيق مبدأ من مبادئ الاقتصاد في الجهد النطقي الذي تمَّ فيه نطق الصامتين الوقفيين في ثلاث مراحل، ولكنَّ كل مرحلة تساوي ضعفي مرحلة الصامت الوقفي غير المتبوع بوقفة من جنسه أو مخرجه، أو أكثر من الضعفين.

وهذا يعني بالضرورة أنَّ مرحلة الإغلاق في هذا السياق تساوي ضعفي مرحلة الإغلاق في غيره أو أكثر. وكذلك مرحلة الإمساك ومرحلة الانفجار أيضاً؛ لأنَّ هذا السياق يمثل سياق تضعيف الصامت الوقفي بمراحله كلّها التي يمكن التعبير عنها: بأنَّ أعضاء النطق تلبث في مكانها ضعفين أو أكثر مدّة لبثها معه وهو غير مضعَّف، كما أنَّ قوة الاعتماد فيها تزداد أيضاً. فالفرق بين الصامت الوقفي المضعف(الدال) في شدَّ، والصامت الوقفي غير المضعف (الدال) في شدْ، لا يقتصر على مرحلة واحدة من مراحل نطق الوقفة. ويمكن التعبير عن ذلك في ضوء المعادلتين الآتيتين:

[(دّ = غ غ + س س + ف ف)] > [(د = غ + س + ف)]

(غ= الإغلاق، س= الإمساك، ف= الانفجار) > (أكبر من)

وتبدو ملامح الاقتصاد الصوتي في هذا السياق في اختزال عدد مراحل نطق الوقفة؛ فالاقتصاد في النطق ذو صلة وثيقة ببذل أدنى جهد في النشاط النطقي، ففي الوقت الذي تمَّ فيه الإمساك وقوة الاعتماد على أعضاء النطق في المراحل الثلاث في (شدَّ) لم يحتج المتكلم إلى تكرار كل مرحلة في العملية النطقية، ليتم نطق الصامت المضاعف في مراحل مساوية في عددها، نطقه غير مضاعف. يقول بريتل مالمبرج:(٨)

"إذا كان لازماً مثلاً أن ننطق بصوتي تاء (t) متواليين في مثال : (Cette table) فإننا لا ننطق عادة التاء الأولى بصورة كاملة، أي: مع إغلاق متبوع بانفجار، لأنَّ هذا سيكون عملاً زائداً، بأن تفتح أولاً مجرى الهواء لتغلقه مرة أخرى من أجل التاء الثانية التي تتماثل مع سابقتها من حيث المخرج وكيفية النطق، بل إننا نتمسك بالاتصال الأول ونكتفي بإغلاق طويل."

وانطلاقاً مما تقدم، فإنَّ السياق الصوتي الذي يلي فيه صامتٌ وقفيٌ صامتاً وقفياً آخر من جنسه أو من مخرجه، يمثل من الناحية النطقية والصوتية صامتاً واحداً، تمت فيه مراحل نطق الوقفة، ولكن مع زيادة الاعتماد والجهد العضلي لتكون كل مرحلة ضعفي مراحلها في غير المضعف، وإذا كان نطق الصامت الوقفي يستدعي جهداً عضلياً عبَّر عنه علماء العربية بالشدَّة،(٩) فإنَّ نطقه في هذا السياق لا شك يستدعي مزيداً من الجهد. وما ذهب إليه أبروكرومبي من نقص مخرجي وسمعي يفضي إلى عدّ الصامت المضعف في هذا السياق صامتين لا صامتاً واحداً، شيءٌ لا يصح من الناحية الصوتية النطقية وإن كان مقبولاً من الناحية الصرفية فقط. يقول عبدالصبور شاهين:(١٠)

"ولا فرق في الحالتين بين نطق (قَدِمَ) و(قَدَّمْ) سوى قصر مدّة حبس الهواء في الكلمة الأولى، وطولها وتوتر اللسان في المخرج في الكلمة الثانية. فإذا نظرنا في نطق الصامت المضعف إلى طبيعة العملية النطقية ووحدتها قلنا: إنه صامت طويل يشبه الحركة الطويلة، التي تساوي ضعفي الحركة القصيرة. هذا من الناحية الصوتية. وأما إذا نظرنا إلى أصله من الناحية الصرفية، أي من حيث جواز تقسيمه إلى صامتين قصيرين، قلنا: إنَّه صامت مكرر، كما يحدث عندما تنقسم الحركة الطويلة إلى حركتين قصيرتين."

والذي يهمنا في هذا المقام هو الناحية النطقية الصوتية للصامت المضعَّف التي يبدو فيها في هذا السياق صامتاً واحداً طويلاً كما ذكر عبد الصبور شاهين. وإذا كان الحال كذلك فإنَّ النظر إلى مراحل نطق الصامت الوقفي المضعف هي في حقيقتها الصوتية وصف لمراحل نطق صامت وقفي طويل تحققت فيه المراحل النطقية الثلاث كل مرحلة ضعفي المرحلة المتحققة في نطق الصامت غير المضعف أو أكثر.

نخلص من هذا إلى القول بأنَّ المتأمل في مراحل نطق الصامت الوقفي المتبوع بصامت وقفي آخر من جنسه أو مخرجه، تتم من خلال ثلاث مراحل هي مراحل نطق الوقفة، بيد أنَّ كل مرحلة من هذه المراحل هي ضعفي مدة وقوة نطق الصامت الوقفي وحده. ولهذا لا يجوز قصر التفرقة بين الصامت الوقفي المضعف والصامت الوقفي غير المضعف على مرحلة واحدة هي في الغالب عند علماء الأصوات المرحلة الثانية (مرحلة الإمساك أو الضغط) فقط، بل كذلك يضاف إلى ذلك المرحلتان الأولى والثالثة (مرحلة الإغلاق ومرحلة الانفجار) تماماً كما تقدم في المعادلة السابقة.

وبناء على ذلك فإنَّ التعبير الشائع في التفرقة بين الصامت المضعف وغير المضعف بعبارة لبث اللسان مع المضعف ضعفي مدة لبثه مع غير المضعف، تعبير لا يستقيم إلا إذا قصد به المراحل النطقية مجتمعة للصوت اللغوي وليس مرحلة واحدة.

٢- (الصامت الوقفي) + (صامت وقفي من غير جنسه):

ثمَّة صامتان وقفيان متتابعان ليس بينهما إدغام في سياق الوصل هذا، الأول منهما ساكن، والثاني متحرك، وهما غير متجانسين، نحو الصامتين الوقفيين: /ب/ ، /ت/ في (ذَهَبْتُ) (dahabtu) فهل تحققت مراحل نطق الصامتين الوقفيين كاملة؟.

يصف أبروكرومبي الصامت الوقفي الأول إذا جاء بعده صامت وقفي من غير جنسه ولا مخرجه، بأنّه صوت وقفي غير انفجاري، وهو في هذا المثال صوت /ب/، كما يصف الصامت الثاني بأنَّه وقفي غير انسدادي، وهو في هذا المثال صوت /ت/. ويرى أنَّ مرحلة الانفجار من نطق الصامت الأول /ب/ تتم في مرحلة الإمساك من نطق الصامت الثاني /ت/، ومرحلة الإغلاق من نطق الصامت الثاني/ت/ تتمُّ في مرحلة الإمساك من نطق الصامت الأول /ب/.

وعليه فإنَّ المراحل النطقية للصامتين الوقفيين في هذا السياق تامّة من حيث المخرج، فلم ينقص في الصامتين أي مرحلة مخرجية، ولكن من حيث السمع ينتقص من كلٍّ صامت مرحلة، ففي الأول لم تسمع المرحلة الثالثة (الانفجار)، وفي الثاني لم تسمع المرحلة الأولى (الإغلاق). ولذلك توصف الصوامت الوقفية في مثل هذا السياق – في رأيه – بأنَّها تامة مخرجياً، ناقصة سمعياً.(١١)

واستناداً إلى رأي أبروكرومبي فإنَّ مراحل نطق الصامتين الوقفيين في هذا السياق من الناحية النطقية المخرجية يُلْحَظُ فيها أنَّ مرحلة ما تمت من خلال مرحلة أخرى، ولهذا عدّها أبروكرومبي كاملة من الناحية المخرجية، وناقصة من الناحية السمعية. ويمكن تمثيل ما ذهب إليه أبروكرومبي في الجدولة الآتية:

	الإغلاق	الإمساك	الانفجار	
ب	/	/	×	← تمَت المرحلة الثالثة من /ب/ في المرحلة الثانية من /ت/
ت	×	/	/	← تمت المرحلة الأولى من /ت/ في المرحلة الثانية من /ب/

ونرى أنَّه عند نطق الصامتين الوقفيين السابقين نجد الصامت الوقفي الأول /ب/ قد تحققت فيه مرحلة الإغلاق ومرحلة الإمساك. أما المرحلة الثالثة "الانفجار" فلم تتحقق، وإنَّما سمع انفجار الباء عند نطق (انفجار) التاء. مع التنويه بأنَّ الصامت الوقفي الأول /ب/ من (ذهبْتُ) يمكن سماعه قبل نطق الصامت الوقفي الثاني /ت/. تماماً كما سمع الصامت الوقفي /ب/ عند الوقف على "كتابْ"، والوقف على المقطع "عبْ من عبْرَه".

وإذا كان انفجار الصامت الأول قد تحقق في نطق الصامت الثاني، فسمع انفجار الباء عند نطق التاء، فإنَّ مما تجدر الإشارة إليه هو التفريق بين سماع الباء وسماع انفجارها، فالباء سمعت قبل نطق التاء، بيد أنَّ انفجارها تمَّ سماعه عند نطق التاء. وعليه فما من فرق في نطق /ب/ في ذهبْتُ، ونطقها في سياق الوقف عليها كما في كتابْ. وإن كان نطقها في الأخيرة لم يحقق الوضوح السمعي المطلوب.

أمّا الصامت الوقفي الثاني/ت/ فقد تحقق فيه مرحلتا الإمساك والانفجار ولم تتحقق مرحلة الإغلاق. ويمكن القول: إنَّ قوانين "الاقتصاد الصوتي" في هذا السياق هي المسؤولة عن تحقق مراحل الصامتين الوقفيين، فكلا الصامتين عوّض الآخر عمّا يفتقده من مراحل نطقه، فقدَّم الصامت الوقفي الأول مرحلة الإغلاق للصامت الوقفي الثاني، كما قدَّم الصامت الوقفي الثاني مرحلة الانفجار للصامت الوقفي الأول. فكما تمَّ انفجار الباء عند نطق التاء، تمَّ إغلاق التاء عند نطق الباء، ويبدو الاقتصاد الصوتي في استثمار مرحلة نطقية من مراحل نطق الصامت الوقفي لتكون مشتركة في إنتاج الصامتين الوقفيين.

ولا نتفق مع ما ذهب إليه عبد الرحمن أيوب في عدّ التاء في قولنا: ابتكر، انفجارية فحسب،(١٢) بل لابدَّ من الإشارة إلى مرحلة الضغط أو الإمساك التي سببت انفجارها. ويبدو أنَّ الذي دفعه إلى القول بأنها انفجارية فحسب أنَّه تحدث عن مرحلتين اثنتين للصامت الوقفي لا ثلاث.

وانطلاقاً مما سبق فإنَّ صوت /ب/ صحبه انفجار ولكن ليس انفجار الباء، وصوت /ت/ صحبه إغلاق ولكن ليس إغلاق التاء، بل اُستغل إغلاق الباء ليستثمر مع التاء، كما اُستغل انفجار التاء ليستثمر مع الباء. وهذا ملمح الاقتصاد الصوتي في هذا السياق.

والمتأمل في المراحل النطقية المفقودة للصامتين الوقفيين في هذا السياق يلحظ فرقاً فيهما من حيث القوّة والمدّة لو قيست كل مرحلة بمثيلتها، في سياق صوتي لا تكون متبوعة فيه بوقفة من غير جنسها ولا مخرجها.

وإذا أخذنا برأي أبروكرومبي السابق كان من الواجب أيضاً عدّ الصامت الوقفي المتبوع بحركة أو شبه حركة ناقصاً من الناحية السمعية وكذلك الصامت الوقفي المتبوع بصامت احتكاكي، لأنَّ انفجار هذا الصامت يتحقق بنطق الحركة أو شبه الحركة، أو الصامت الاحتكاكي الذي بعده في الوقت الذي سبقت الإشارة فيه إلى أنَّ الوقفات الواقعة في نهاية المقطع تسمع من خلال مرحلتين اثنتين هما: الإغلاق والإمساك.

ولعل أهم ما يلحظ في السياق الصوتي أنَّ مرحلة الإمساك (الضغط) مرحلة مشتركة بين الصامتين الوقفيين لا غنى لكليهما عنها. ولم يتفرد كلا الصامتين بإغلاق ثم إمساك ثم انفجار، بل تعاون الصامتان لتكون مراحل نطقهما متحدة، فاختزلت مراحل نطق الوقفتين، لينطق الصامتان بمراحل نطق وقفة واحدة، وهذه ركيزة أخرى من ركائز الاقتصاد الصوتي.

<u>٣- (الصامت الوقفي) + (صامت غير وقفي):</u>

وأمثلة هذا السياق تتمثل في الصامت الوقفي المتبوع بصامت احتكاكي، أو صامت جانبي، أو صامت أنفي.

<u>أ- الصامت الوقفي + الصامت الاحتكاكي:</u>

تبدو المراحل النطقية للصامت الوقفي متحققة في السياق الذي يلي فيه الصامت الوقفي صامت احتكاكي. نحو: (بَطْشَه) (batsah)، و(حَبْسَه) (habsah)، و (رَبْحَه) (rabhah)، و (قَبْصَه) (qabsah)، و(وَطْفَه) (watfah)، و(رَكْعَه) (rak<ah)، و(مِئْزَر) (mi> zar)، و(مِقْشَر) (miqsar)، و(مَدْسَم) (madsam)، (مَدْخَل) (madxal) – على النحو الآتي:

عند نطق الصامت الوقفي في هذه الكلمات تتم المرحلة الأولى (مرحلة الإغلاق)، وكذلك المرحلة الثانية (مرحلة الإمساك)، ثم تتحقق المرحلة الثالثة (مرحلة الانفجار) في نطق الصامت الاحتكاكي. وإذا تأملنا الصامت الوقفي من الناحية السمعية في هذا السياق بدا لنا سماعه قبل تمام المرحلة الثالثة (الانفجار). وهذا يذكرنا بسياق الوقف على الصامت الوقفي.

ومن الجدير بالذكر أنَّ أعضاء النطق المتصلة في مرحلة الإغلاق والإمساك تنفصل ثم تتهيأ لنطق الصوت الاحتكاكي، لتتم مرحلة الانفجار، لا بمجرد انفصال العضوين الحابسين بل في نطق الصامت الاحتكاكي.

وليس من نافلة القول أنَّ الصوامت الاحتكاكية إذا كانت مسبوقةً بصامت وقفي تكون أشد احتكاكاً منها إذا كانت غير مسبوقة بوقفة. ففي الأمثلة السابقة يلحظ أنَّ قوَّة احتكاك الصامت الاحتكاكي شديدة؛ وذلك لأنَّه تمَّ النطق بها بعد مرحلة الإمساك أو الضغط التي صحبت نطق الصوامت الوقفية السابقة لها. وهذا الضغط أو الإمساك ساهم في قوة الاحتكاك. وعليه يمكن التمييز بين شدة احتكاك الشين في (بطشه) (batsah) واحتكاكها في (وحشه) (wahsah). إذ احتكاكها في الثانية أضعف.

أمّا إذا تبع الصامت الوقفي صامت احتكاكي في مقطع واحد، كقولنا: عَدْسْ، قتْلْ، ربْحْ،...عند الوقف على هذه الكلمات، فإنَّ ما يتحقق في هذا السياق هو مرحلة الإغلاق ومرحلة الإمساك، وتتحقق مرحلة الانفجار في نطق الصامت الاحتكاكي بمجرد انفصال العضوين الحابسين في الصامت الوقفي.

وبذلك تجدر التفرقة بين سياقي الصامت الوقفي المتبوع بصامت احتكاكي إذا كان الصامت الاحتكاكي مع الصامت الوقفي يشكلان بنية مقطعية واحدة، أو إذا كانا يشكلان بنيتين مقطعيتين مستقلتين. وأهمّ ما يسجل من تفرقة بينهما، أنَّه يتم نطق الصامت الاحتكاكي في السياق المقطعي الأول بمجرد انفصال العضوين الحابسين. أمَّا في السياق المقطعي الثاني فلا ينطق الصامت الاحتكاكي بمجرد انفصال الأعضاء الحابسة، بل يتم الانفصال ثم تتهيأ الأعضاء النطقية لنطق الصامت الاحتكاكي ليتم الانفجار عند نطق هذا الصامت.

ب- الصامت الوقفي + الصامت الجانبي:

يقول بريتل مالمبرج:(١٣)

"وإذا كان الصامت الشديد متلواً بصامت جانبي في صورة مجموعة (d+l) أو مجموعة (t+l) فإن الانفجار يتم من جانبي اللسان، في حين يبقى طرفه ثابتاً على الأسنان."

ومثل هذا السياق نلحظه في نطق الباء في (طبْلة) (tablah) والتاء في (قتْلة) (qatlah)، والقاف في (مُقْلَة) (muqlah) والكاف في (ركْلَة) (raklah)... وفي هذا السياق يسمع الصامت الوقفي بتمام مرحلتي الإغلاق والإمساك، ثم تتم مرحلة الانفجار عند نطق اللام، بمعنى أنَّ أعضاء النطق تتهيأ لنطق اللام وتتشكل فترتفع أسلة اللسان لتتصل باللثة ويستدق اللسان من وسطه ثم ينفذ الهواء من جانبي اللسان وحوافه لتسمع اللام وليتحقق الانفجار بنطقها.

إنَّ ما تمَّ في هذا السياق يثبت ما يسمى بالحركة التآزرية لأعضاء النطق، ففي لحظة ممارسة نطق صوت ما تكون أعضاء النطق متهيئة لنطق الصوت الذي يليه. فإبّان نطق الصامت الانفجاري القاف في (مقلة) تتهيأ أعضاء النطق لنطق اللام. وهذا ما يتم في سياقات أخرى كثيرة تجعل مرحلة الانفجار هي عينها مرحلة نطق الصوت الذي يلي الصامت الوقفي في كثير من السياقات الصوتية.

ج- الصامت الوقفي + الصامت الأنفي:

ثمَّة صامتان أنفيان في العربية هما: النون والميم. وعندما يلي الصامت الوقفي أحد هذين الصوتين، فإنَّ مرحلتي الإغلاق والانفجار تتحققان كاملتين، ولكن مرحلة الانفجار ليست كحالها في السياقات الأخرى التي يلي فيها الصامت الوقفي صامت غير أنفي.

تحدث بعض الباحثين عن أنواع الانفجار وقسّموه إلى انفجار فموي يتحرر فيه الهواء المضغوط في مرحلة الإمساك عن طريق الفم، وانفجار أنفي يتحرر فيه الهواء المضغوط عن طريق الأنف. ولكن هل يشترط في الانفجار الأنفي اشتراك الصامت الوقفي مع الصامت الأنفي في المخرج؟؟.

هذا ما اختلف فيه علماء الأصوات، فمنهم من اشترط مشاركة الوقفي للأنفي في المخرج ليكون الانفجار أنفياً. يقول أبروكرومبي:(١٤)

"وإنما يقع الانفجار الأنفي إذا ما أتبع الوقفي مباشرة بأنفي مشترك في المخرج" ومنهم من لم يشترط ذلك. يقول كونر: "عندما يكون أي واحد من الانفجاريات متبوعاً بأي صامت أنفي فإنَّ الانفجار يحدث أنفياً"(١٥).

وإذا أردنا أن نحدد الاشتراك في المخرج بين الصوامت الوقفية والصامتين الأنفيين (الميم والنون) وجدنا أقرب الصوامت الوقفية لهذين الصامتين هي: (ب، ت، ط، د، ض) أما (ق، ك، ء) فإنَّها بعيدة المخرج عن الميم والنون.

كما يمكن تقسيم الصوامت القريبة من مخرج الميم والنون من حيث درجة التقارب أيضاً، فأقرب الصوامت الوقفية إلى (الميم) هو (الباء) فكلاهما شفوي. وأقرب الصوامت الوقفية إلى (النون) هي: (الدال والتاء والطاء والضاد)، فهي من مخرج لثوي أسناني.

وإذا عدنا إلى وجهتي النظر المتباينتين في اشتراط حدوث الانفجار الأنفي مع الصوامت الوقفية القريبة المخرج من الميم والنون أو عدم اشتراطه، فإنَّ حقيقة هذا الخلاف تتمثل في الصوامت الوقفية (القاف والكاف والهمزة) إذا تبعها صامت أنفي (الميم أو النون)؛ لأنَّ هذه الصوامت بعيدة في المخرج عن مخرج الميم والنون. فهل يكون انفجار الصامت الوقفي بعد هذه الصوامت الثلاثة أنفياً أم فموياً؟ ولا خلاف بين الفريقين حول الصوامت الوقفية (الدال، والتاء، والطاء، والباء، والضاد) إذ يجمع الفريقان على أنَّ مرحلة الانفجار مع هذه الصوامت تتم بانفجار أنفي لا فموي. وإذا أخذنا الصوامت الوقفية بعيدة المخرج عن الصامتين الأنفيين ثمَّ تأملنا سياقها متبوعة بأحد الصامتين الأنفيين. [illegible]دنا أمثلة نحو:

maqna<	[illegible]	maqma<	مقمع
Makman	مكمن	maknaa	مكنى
ma>man	مأمن	ma>nas	مأنس

ولو تأملنا الأمثلة السابقة التي ترد فيها الصوامت الوقفية (ق، ك، ء) وبعدها صامت أنفي مرة /م/ ومرة /ن/ لوجدنا وجهة النظر القائلة بحدوث الانفجار الأنفي سواء أكان الصامت من مخرج الأنفي أو قريباً من مخرجه هي الراجحة في هذه السياقات. وذلك أنَّ الصامت الأنفي الذي يرد بعد الصوامت الوقفية في هذا السياق، يصحبه إغلاق من نوع خاص، فمع الميم تغلق الشفتان مجرى الهواء في التجويف الفموي بانطباقهما على بعضهما، وينخفض الطبق ليفتح مجرى التجويف الأنفي، لينفذ الهواء منه. ومع النون ترتفع أسلة اللسان لتتصل باللثة ولتغلق بهذا الاتصال مجرى الهواء في التجويف الفموي، وينخفض الطبق ليفتح مجرى التجويف الأنفي؛ لينفذ الهواء من هذا التجويف أيضاً.

وإذا أخذنا بالحركة التآزرية لأعضاء النطق، فإننا نجد أعضاء النطق تتهيأ لنطق الصامت الأنفي وهي في مرحلة نطق الصامت الوقفي قبله. أي أنَّ أعضاء النطق تتهيأ لنطق الميم أو النون في مرحلة نطق الصامت الوقفي وتحديداً بعد مرحلتي الإغلاق والإمساك، أي عند مرحلة الانفجار تكون أعضاء النطق متهيئة لنطق الصامت الأنفي، ومعنى تهيؤها لنطق الصامت الأنفي أي اتخاذ الوضع المناسب لتحقيق إغلاق مجرى الهواء في التجويف الفموي الذي يتم باتصال الشفتين مع الميم، أو أسلة اللسان باللثة مع النون. ولهذا عدَّ بعض الباحثين الصامتين الأنفيين الميم والنون صامتين وقفيين من نوع آخر. يقول هنري روجرز:(١٦) "الأصوات الوقفية الأنفية (م،ن) نوع خاص من الوقفات".

يقصد ما يستدعيه هذان الصامتان من إغلاق تام في التجويف الفموي. واتخاذ الوضع المناسب لفتح مجرى التجويف الأنفي بانخفاض الطبق.

وبناء على ذلك فإنَّ الراجح أنَّ الانفجار يكون أنفياً مع الصوامت الوقفية كلها بغض النظر عن قرب الوقفة أو بعدها عن مخرج الأنفي.

٤- (الصامت الوقفي) + (شبه الحركة):

إذا تبع الصامت الوقفي شبه حركة (و، ي) كما في قولنا: (خَطْوَه) (xatwah) و (وَقْيَه) (waqyah) فإنَّ المراحل النطقية في هذا السياق الصوتي تبدو على النحو الآتي:

تتحقق مرحلة الإغلاق في الصامت الوقفي الطاء والقاف. وكذلك مرحلة الإمساك، وتبدو مرحلة الانفجار عند نطق شبه الحركة الواو والياء، حيث تمَّ انفجار الطاء عند نطق شبه الحركة الواو، وتم انفجار القاف عند نطق شبه الحركة الياء.

ومما يلحظ في سياق مراحل نطق الصامت الوقفي المتبوع بشبه حركة أنَّ مرحلة الانفجار لا تتم بمجرد انفصال العضوين المتصلين، فبعد تمام مرحلة الإمساك التي ينتج عنها ضغط الهواء خلف العضوين المتصلين اللذين شكلا حابساً تاماً، ينفصل العضوان ولكن لا يتحقق تحرر الهواء، بل تتهيأ أعضاء النطق لنطق شبه الحركة "الواو" في (خَطْوَه) أو نطق شبه الحركة الياء في (وَقْيَه). وهذا التهيؤ يستدعي فترة زمنية قصيرة هي مدة تشكل أعضاء النطق لتكون على شكلها عند نطق شبه الحركة. أي أنَّ الهواء المضغوط في مرحلة الإمساك لم يتحرر بمجرد انفصال العضوين المتصلين بل بقي محبوساً ثم تحرر عند نطق شبه الحركة. ولذا يستدعي نطق هذا السياق جهداً عضلياً كبيراً. ولإيضاح هذا الجهد فإنَّه يمكن تصور ما تمَّ في المثالين السابقين على النحو الآتي:

(خَطْوَه): عند نطق الصامت الانفجاري (الطاء) تمت مرحلة الإغلاق، ثم تمت مرحلة الإمساك، وحصر الهواء خلف اللسان الذي اتصلت أسلته بأصول الأسنان القواطع على اللّثة، لتشكل حابساً منع الهواء من النفاذ من الحجرة الفموية، في الوقت الذي ارتفع فيه الطبق ليغلق مجرى التجويف الأنفي وليمنع الهواء من النفاذ من الحجرة الأنفية أيضاً. ثم انفصلت الأعضاء الحابسة بانفصال أسلة اللسان عن أصول الأسنان القواطع في اللثة، ولكن الهواء لم يتحرر ولم يحدث الانفجار فوراً، بل مكث الهواء المحبوس حتى تهيأت أعضاء النطق لنطق شبه الحركة (الواو) فاستدارت الشفتان وارتفعت مؤخرة اللسان تجاه الطبق وتذبذبت الأوتار

الصوتية، لينطق شبه الحركة الواو، وليبدأ فيه انفجار الصامت الوقفي الطاء. والميزة في هذا السياق هي مكوث الهواء بعد انفصال العضوين الحابسين في مرحلة الإمساك (الضغط) حتى يتم التهيؤ لنطق شبه الحركة، ثم يحدث الانفجار بنطق شبه الحركة.

وكذلك الحال في سياق (وَقْيَه) فقد تحققت مرحلة إغلاق القاف باتصال مؤخرة اللسان باللهاة ثم اتصالهما بجدار الحلق الخلفي ليشكل هذا الاتصال حابساً تاماً يحول دون نفاذ الهواء، ثم تحققت مرحلة الإمساك بحصر الهواء خلف هذا الحابس مدة من الوقت، ثم تنفصل الأعضاء المتصلة فجأة وبسرعة ويمكث الهواء المضغوط حتى تتشكل الأعضاء النطقية لتتخذ شكلها في نطق شبه الحركة الياء بحيث تكون مقدمة اللسان مرتفعة تجاه الحنك الصلب وتتذبذب الأوتار الصوتية.

وليس انفصال العضوين المتصلين دون تحرر الهواء المحبوس مقتصراً على نطق الوقفة المتبوعة بشبه حركة فحسب، بل يلحظ كذلك في نطق الوقفة المتبوعة بصامت من غير جنسها ولا مخرجها أيضاً. ولكنه أكثر وضوحاً مع شبه الحركة. وتبدو هيئة تشكل مراحل نطق الوقفة في سياق الصامت الوقفي المتبوع بشبه حركة واضحةً، إذا ما قورنت بسياق الصامت الوقفي المتبوع بحركة كما سيمر بنا، إذ إنَّ تحرر الهواء المضغوط في مرحلة الإمساك في سياق الوقفي المتبوع بحركة يتم بمجرد انفصال العضوين المتصلين.

فإذا قسنا مرحلة الانفجار في سياق نطق الصامت الوقفي المتبوع بشبه حركة مع سياق نطق الصامت الوقفي المتبوع بحركة خالصة طويلة أو قصيرة، بدا لنا مقدار الفرق بينهما، ففي قولنا: (قيمَه) (qiimah) مثلاً، فرِّغ انفجار القاف في نطق الكسرة الطويلة (الياء) مباشرة بعد مرحلة الإمساك، ولم يلبث لينتظر تهيؤاً نطقياً آخر. ولذلك يعد نطق الصامت الوقفي المتبوع بحركة أسهل من نطق الوقفي المتبوع بشبه حركة. والجهد العضلي المبذول فيه أقل.

٥- (الصامت الوقفي) + (الحركة):

يكون الصامت الوقفي في هذا السياق في بداية الكلمة أو وسطها نحو: القاف في قَطَعَ (qata<a) والقاف في رَقَبَةْ (raqabah). ولا يكون في آخرها؛ لأنَّ الوقف على الصامت الوقفي يحول دون ورود الحركة بعده. والحركة التابعة للصامت الوقفي إما أن تكون قصيرة أو طويلة. نحو: الدال في "مُدافع": (mudaafi<) والدال في دَفَعَ: (dafa<a)، أو الباء في "عَبُرَ": (<abura) والباء في "عُبورْ": (<ubuur). أو الطاء في خَطِئَ: (xati>a) والطاء في خَطيئَه: (xatii> ah).

ويلحظ في هذا السياق أنَّ الصامت الوقفي إذا تبعته فتحة قصيرة أو طويلة تحققت مراحل نطقه الثلاثة: مرحلة الإغلاق ومرحلة الإمساك ومرحلة الانفجار. ولكن هل تحقق في المرحلة الثالثة مرحلة الانفجار، أم تحقق نطق الحركة؟.

إنَّ ما تمَّ في المرحلة الثالثة عند نطق الصامت الوقفي في هذا السياق يمثل حدوث مرحلة انفجار الصامت الوقفي؛ لأنَّ الهواء المضغوط في مرحلة الإمساك قد تحرر في هذه المرحلة، كما يمثل نطق الحركة الطويلة (aa) في مُدافع مثلاً، بعد تمام مرحلتي الإغلاق والضغط في الصامت الوقفي "الدال" إذ هي الصوت المسموع بعد هاتين المرحلتين مباشرة.

وبذلك فإنَّ حقيقة ما تمَّ هو أنَّ الانفجار قد تحقق بنطق الحركة. وأنَّ نطق الحركة قد تحقق بالانفجار، والذي دفعنا إلى هذا القول هو أنَّ الصامت الوقفي في هذا السياق لا يمكن سماعه إلا بنطق الحركة التي بعده، فلا تسمع الدال في دَفَعَ على الرَّغم من تحقق مرحلتي الإغلاق والإمساك إلا بنطق الفتحة. ومعنى ذلك أنَّ سماع الصامت الوقفي إذا كان متبوعاً بحركة لا يمكن تحققه إلا بالمرحلة الثالثة (الانفجار). لتكون هذه المرحلة من المراحل التي يستثمر فيها الهواء المضغوط في مرحلة الإمساك، ليتم به نطق صوت لغوي آخر هو الحركة التالية للصامت الوقفي وليتحقق الانفجار أيضاً. وهذه ركيزة من ركائز الاقتصاد الصوتي في العربية. هذا من الناحية النطقية.

وإذا كان من الممكن تحقق الناحية السمعية في الصامت الوقفي بمرحلتي الإغلاق والضغط في سياقات صوتية أخرى سبق الحديث عنها، فإنَّه من غير الممكن من الناحية السمعية في هذا السياق، سماع الصامت الوقفي بتمام هاتين المرحلتين(الإغلاق) و(الإمساك). بل لا بدّ من إتمام المرحلة الثالثة (الانفجار) لكي يتحقق السمع.

وبناء على ما تقدم فإنّ الصامت الوقفي إذا كان متبوعاً بحركة قصيرة أو طويلة لا يتحقق من الناحية السمعية إلا في المرحلة الثالثة (مرحلة الانفجار) التي يتمّ من خلالها نطق الحركة التالية له.

ولا يخفى اطّراد هذه المراحل من حيث شدتها وزمنها مع طول الحركة، وإذا كان نطق الحركة قد تحقق في مرحلة الانفجار، فإنَّ الفرق الحقيقي بين الفتحة الطويلة والقصيرة الواقعة بعد الصامت الوقفي ليس في مدة نطقها فحسب؛ لأنَّ هذا الفرق إشارة إلى مرحلة واحدة هي المرحلة الثالثة (مرحلة الانفجار) التي نتجت فيها الحركة، وإنَّما ينبغي أن يضاف إلى ذلك أيضاً الإشارة إلى المرحلة الأولى (طول مدة الإغلاق) والمرحلة الثانية (طول مدة الضغط) اللتين تزيدان مع الحركة الطويلة. وتقلان مع الحركة القصيرة.

وعليه فإنَّ الفرق الحقيقي بين الحركتين الطويلة والقصيرة الواقعتين بعد الصامت الوقفي لا يقتصر على مرحلة واحدة تبدو فيها مدة نطق الحركة الطويلة أكبر من مدة نطق القصيرة. والزيادة والنقصان المشار إليهما هنا تتمثلان في: (المدة الزمنية) و(الجهد العضلي المبذول) في العضوين المتصلين اتصالاً تاماً؛ لمنع استمرار تيار الهواء ونفاذه.

ويبدو أنَّه لمّا كانت المرحلتان الأولى: (الإغلاق)، والثانية: (الإمساك) لا تسجلان أثراً سمعياً في العملية النطقية، فإنَّ الفرق بين الحركة القصيرة والطويلة بعد الصامت الوقفي تجلَّى في المرحة الثالثة: (الانفجار)، فتسمع الطويلة ضعفي مدّة سماع القصيرة أو أكثر.

وعلى الرّغم من ذلك فإنّ التعبير عن الفرق بين الحركات الطويلة والقصيرة بعد الصامت الوقفي يجدر أن ينظر إليه من خلال مراحل نطق الصامت الوقفي كلها، وليس من خلال مرحلة واحدة بعينها.

ثانياً: الصوامت الوقفية في الوقف:

عند الوقف على الصامت الوقفي إما أن يكون هذا الصامت في آخر الكلمة، نحو الباء في كتاب (kitaab). أو في وسطها نحو الباء في عَبْرَه (<abrah). وعدد المراحل النطقية المتحققة في نطق الصامت الوقفي في هذا السياق من الناحية السمعية، مرحلتان فقط. فيكفي لسماع الصوت الوقفي /ب/ في السياقين أن يتم إغلاق الشفتين إغلاقاً تاما يمسك فيه الهواء خلفهما من غير تحرر، بغض النظر عن مدى الوضوح السمعي المتحقق من نطق الصوت الوقفي عندما تتبعه دفقة من الهواء، /b^h/ ـــ وهو ما عبر عنه "بالوقفي النَّفَسي"[١٧] أو ما سمّاه علماء التجويد بظاهرة القلقلة لبعض الصوامت الوقفية، أو أن يكون دون هذه الدفقة /**b**/ غير مقلقل "غير نَفَسي"، فإنّ سماع الصوت الوقفي قد تحقق بمرحلتي الإغلاق والإمساك. وإن كان بالقلقلة أكثر وضوحاً، يقول الدكتور إسماعيل عمايرة موضحاً قيم قلقلة الصامت الوقفي[١٨]:

"القلقلة صوت خفيف اختلاسي، فكأنما هو شروع في إيجاد حركة خفيفة غير مكتملة تتبع أصوات القلقلة الانفجارية حال سكونها، إذ بدون هذا التحريك يكون الهواء قد انحبس انحباساً كاملاً، ويترتب على ذلك تعرض الصوت لشيء من الخفاء ، نتيجة انحباس الهواء الناجم عن انغلاق العضوين اللذين يشكلان مخرج الصوت. وتساعد القلقلة في تحديد الصفات المميزة لكل صوت انفجاري عن الآخر"

وبذلك تتضح قيمة قلقلة الصامت الوقفي من ناحية الوضوح السمعي. وعلى الرَّغم من أهمية هذه الظاهرة إلا أنَّه يمكن سماع الصامت الوقفي بصورة أقل وضوحاً من غير قلقلة، بمعنى أنَّه يمكن الاستغناء عن المرحلة الثالثة (الانفجار) إذا وقع الصامت الوقفي في آخر المقطع، سواء أكان في آخر الكلمة عند الوقف عليها أو في وسطها إذا كان ساكناً. في حين لا يمكن الاستغناء عنها كما مرَّ بنا في سياق الوقفي المتبوع بحركة. يقول بسام بركة:[١٩]

"فعندما نقول: انسيابْ، بسكون الباء ينتج الصوت /ب/ عن وقف مفاجئ للهواء الخارج من الرئتين على مستوى الشفتين، أما عندما نقول: بوادر، فإنَّ الصوت ذاته /ب/ يخرج بعملية انفجار الهواء وتحرره بعد ضغطه في الآلة المصوِّتة."

على أية حال فإنَّ نطق الصامت الوقفي نَفَسياً (متبوعاً بدفقة هواء) إذا وقع الصامت الوقفي آخر المقطع يحقق المراحل الثلاث المشار إليها آنفاً. والنفس المسموع بدفقة الهواء هو مرحلة الانفجار أو تحرر الهواء المضغوط التي لا يتم فيها إلا انفجار الهواء المحبوس في مرحلة الإمساك.

إذا نظرنا إلى مراحل نطق الصوت الوقفي من حيث تعالقها ببعضها في سياق الوقف على الوقفي، وجدنا المرحلتين الأولى والثانية: (الإغلاق والإمساك)، متصلتين ببعضهما، فما من إغلاق إلا يتبعه إمساك، ولا يكون الإمساك إلا بحدوث الإغلاق. أما المرحلة الثالثة "الانفجار" فإنَّها غير مرهونة بالمرحلتين السابقتين (الأولى والثانية) لا من الناحية النطقية ولا السمعية. فقد يحدث الإغلاق والإمساك ولا يحدث الانفجار في الوقف. وذلك أنَّ بعض الصوامت الوقفية قد ينطق من غير انفجار إذا وقع آخر المقطع (من غير قلقلة)، وإن كانت القلقلة أكثر وضوحاً في السمع. يقول فوزي الشايب:[٢٠] "وغالباً ما تكون الوقفات الواقعة في نهاية الكلمة غير انفجارية".

ويقول عبد الرحمن أيوب: [٢١]

"الانحباس دون الانفجار: هو الانحباس الذي ينتج وحده صوتاً لغوياً... في الكلمة "الباب" يستمر خروج الهواء عقب النطق بالباء الأولى محدثاً بذلك ما نسميه بالفتحة الطويلة، ثم لا يلبث أن ينحبس مرة ثانية وذلك بانطباق الشفتين، ولكننا نلاحظ هذه المرة أنَّه على أثر انحباس الهواء توقف الكلام، وبالتالي توقف خروج الهواء. ومن أجل ذلك لا نسمع انفجاراً كما سمعنا في حالة الباء الأولى."

ونرى أنَّ انفجار الصامت الوقفي الذي لا يصحبه نطق صوت آخر هو ما يمثله سياق الوقف على الوقفي إذا كان نَفَسيًّا، أو ما يسمع من الصامت الوقفي في القلقلة عندما يصحب نطقه دفقة هواء يتحرر فيها النفس بعد حصره في مرحلة الإمساك، وما يطلق عليه انفجار في السياقات الصوتية الأخرى هو في الحقيقة تحقق نطق صوت لغوي آخر.

***الهوامش:**

١- الفارابي، **الموسيقى الكبير**، تحقيق غطاس خشبه، دار الكتاب العربي، القاهرة/١٩٠٠، ص ١٠٧٢

٢- ابن سينا، **رسالة في أسباب حدوث الحروف**، تحقيق محمد حسان الطيان ويحيى مير علم، تقديم ومراجعة شاكر الفحام وأحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١/١٩٨٣ ص ٦٠، ٦١

٣- بشر، كمال. الأصوات العربية، مكتبة الشباب، القاهرة/١٩٨٧ ص٩٨، وانظر: مالمبرج، **علم الأصوات**، ، تعريب ودراسة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب/١٩٨٤، ص ١١٤ وانظر: تمام حسان، **اللغة العربية، معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء /١٩٩٤ ص ٧٩ وانظر: الشايب، فوزي. **محاضرات في اللسانيات**، منشورات وزارة الثقافة/١٩٩٩ص ١٨٧ وانظر: الخولي، محمد علي. **معجم علم الأصوات**، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان/١٩٩٨ ص ٢٥، حيث عرّف الخولي الصوت الانفجاري وعدّ ثمانية أصوات انفجارية في العربية مستثنياً الجيم من بينها؛ ولعله يريد الجيم المعطشة (الشامية).

Jones, An Outline of English Phonetics, Cambridge University Press :ا -٤Cambridge 1983 p152

وانظر: بركة، بسام. **علم الأصوات العام**، ، مركز الإنماء القومي، بيروت/ ١٩٨٨ ص ٨٦ وانظر: أيوب،عبد الرحمن **أصوات اللغة**، مكتبة الشباب، القاهرة/١٩٩٠ص١٧٨، ١٧٩:

٥- فندريس، **اللغة**، ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو - المصرية، القاهرة/ ١٩٥٠ ص ٤٨ وانظر: استيتيه، سمير. **الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية**، ، دار وائل، عمان، ط١/٢٠٠٣ ص ١٢٨ وانظر: الملاح، ياسر. **الأصوات اللغوية**، مؤسسة دار الطفل، القدس/١٩٩٠ص ١٠١

٦- انظر: أبروكرومبي، **مبادئ علم الأصوات**، ص٢١٤

٧- فندريس، **اللغة**، ص ٤٨ وانظر: شاهين، عبد الصبور. **المنهج الصوتي للبنية العربية**، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي/١٩٧٧ ص٢٠٧

٨- بريتل مالمبرج، **علم الأصوات**، ص١٣٤

٩- انظر: القيسي، مكي بن أبي طالب. **الرعاية**، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار، ط٣/١٩٩٦ ص ١١٨

١٠- شاهين، عبد الصبور. **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص ٢٠٧

١١- أبروكرمبي، **مبادئ علم الأصوات**، ص٢١٣

١٢- أيوب، عبد الرحمن. **أصوات اللغة**، مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٩٠ص١٧٨، ١٧٩

١٣- مالمبرج، **علم الأصوات** ص١٣٦

١٤- أبروكرومبي، **مبادئ علم الأصوات العام**، ، ص٢٠٦ وانظر:

Ladefoged, Peter, **A Course in Phonetics**, Harcourt Brae Jovanovich, Inc. New York, 1975 P.47

١٥- انظر: O. Connor J.D. Phonetics, **Penguin books Great Britain 1976 P134**

وانظر: **Jones. Outline. PP.156, 157**

١٦- Henry Rogers. **The sounds of language, An Introduction To Phonetics, 2000,** Longman, London P23

١٧- **Ibid, p45**

١٨-عمايرة. إسماعيل، **بحوث في الاستشراق واللغة**، دار البشير، عمان مؤسسة الرسالة، بيروت. ط١/١٩٩٦ بحث بعنوان: نظرات في التطور الصوتي للعربية، مثل من ظاهرة القلقلة والأصوات الانفجارية. ص ١٩٧

١٩- بركة، بسام. **علم الأصوات العام**، ، ص٨٦

٢٠- الشايب، فوزي. **محاضرات في اللسانيات** ص ١٥٣

٢١- أيوب، عبد الرحمن. **أصوات اللغة**، ١٧٩



الفصـــــل الثانــــي

المخرج الصوتي المرحّل، مفهومه وأصواته، وخصائصه.

"المخرج الصوتي المرحّل، مفهومه وأصواته وخصائصه"[*]:

يوصف مخرج صوت الفاء في العربية، بأنّه شفوي أسناني، فتشترك الأسنان العليا مع باطن الشفة السفلى في إنتاجه، إذ تضغط الأسنان العليا (القواطع) على باطن الشفة السفلى وتقبض قبضاً غير تام، يسمح لتيار الهواء بالاستمرار في جريانه من ممر ضيق يحتك فيه بالأعضاء المتقاربة، ليُسمع من خلاله صوت الفاء. ولا تهتز الأوتار الصوتية، ولذلك يوصف هذا الصوت بأنّه صوت شفوي أسناني احتكاكي مهموس مرقق[١]، وليس للفاء نظير مجهور في العربية.[٢] ويضيف علماء الأصوات في وصفه، أنّه ذو مخرج مرحَّل[٣] (Displaced articulation).

ولكن ما معنى مرحّل؟ وما دقّة وصف مخرج هذا الصوت بهذا الوصف؟ وما خصائص المخرج الذي يوصف بهذا الوصف؟ وهل في العربية أصوات أخرى يمكن وصف مخرجها بالمرحّل؟ ثمَّ هل الترحيل نوع واحد في أصوات العربية؟ وما أثر الترحيل على الأصوات التي يتصف مخرجها بهذا الوصف؟

سيحاول الباحث الإجابة عن تلكم التساؤلات في دراسة هذه الظاهرة، وفق منهجية ترتكز على تجزئة الدراسة وتقسيمها إلى جملة من المسائل، تجيب كل مسألة عن سؤال من أسئلة البحث؛ لتشكل هذه المسائل مجتمعة جوانب بحث هذه الظاهرة والتعريف بها.

أولاً، الصوت المرحل: المصطلح والمفهوم:

عند التأمل في إنتاج الأصوات اللغوية، يلحظ الدّارس أنّه ما من صوت لغوي إلا ويشترك في إنتاجه عضوان من أعضاء الجهاز النطقي يقابل أحدهما الأخر في وقت الراحة. فصوت الهمزة مثلاً وصفه علماء العربية المتقدمون بأنّه من أقصى الحلق.

---

* – بحث **منشور** في **المجلة الأردنية للغة العربية** "تصدر عن عمادة البحث العلمي، جامعة مؤتة، المملكة الأردنية الهاشمية. المجلد الثالث، العدد (٢) /٢٠٠٧م

يقول ابن جني:[٤]

"مخارج الحروف ستة عشر ثلاثة حروف في الحلق، أولها من أسفله وأقصاه مخرج الهمزة..."

لم يكن القدماء على علم بالأوتار الصوتية في الحنجرة، فاكتفوا بجعل مخرج الهمزة من أقصى الحلق.

ولكنّ المحدثين فصّلوا وصف مخرج صوت الهمزة فهو ينتج من التقاء الوترين الصوتيين التقاءً تاماً في الحنجرة في مرحلة الانسداد أو الإغلاق، وفي هذه المرحلة يحبس تيار الهواء ويبقى مدّة من الزمن خلف الوترين الصوتيين في مرحلة تعرف بمرحلة الإمساك أو الضغط. ثمَّ ينفصل الوتران الصوتيان أحدهما عن الآخر؛ ليتحرر تيار الهواء المضغوط في مرحلة الانفجار أو التحرر.[٥] وإذا عدَّ القدماء الهمزة صوتاً مجهوراً، فإنَّ من المحدثين من عدَّه مهموساً، ومنهم من قال لا مهموس ولا مجهور.

ليس القصد الحديث عن وصف نطق صوت الهمزة، بل الذي يهمنا في هذا السياق أننا ونحن نصف صوت الهمزة، لم نكن نتحدث عن وتر صوتي واحد بل عن وترين اثنين. وهكذا الحال في كل الأصوات اللغوية، فإذا تأملنا صوت الهاء وجدناه ينتج من تباعد الوترين الصوتين أحدهما عن الآخر إلى درجة تسمح لتيار الهواء من المرور من بينهما والاحتكاك بهما.

وفي نطق صوت الباء والميم مثلاً، تشترك الشفتان العليا والسفلى في الانطباق للنطق بهما. وفي الطاء والتاء والدال، يشترك ذلق اللسان مع اللثة والأسنان، وفي السين والصاد والزاي تشترك أسلة اللسان مع الأسنان، وفي اللام والنون والراء تشترك مقدمة اللسان مع اللثة، وفي الجيم والشين والياء تشترك مقدمة اللسان مع الغار(الحنك الصلب)، وفي الضاد تشترك مقدمة اللسان مع اللثة والأسنان، وفي الكاف والغين والخاء والواو نجد مؤخرة اللسان تشترك مع الطبق (الحنك اللين)، وفي القاف تشترك مؤخرة اللسان مع اللهاة وجدار الحلق الخلفي،

في العين والحاء نجد جداري الحلق الأمامي (جذر اللسان) والخلفي يشتركان للنطق بهما. وفي الثاء والذال والظاء يتقدم ذلق اللسان ليكون بين الأسنان العليا والسفلى، ذلك الحال في نطق صوت الفاء، إذ يستدعي نطق هذا الصوت اشتراك الأسنان العليا مع باطن الشفة السفلى لإنتاجه.(٦)

نخلص بعد هذا العرض إلى حقيقتين اثنتين:

الأولى، حقيقة **عضوية**، وهي: أنَّه ما من صوت لغوي من صوامت العربية إلا ويشترك في إنتاجه عضوان من أعضاء الجهاز النطقي على الأقل.

والثانية، حقيقة **موقعية**، وهي: أنَّ العضوين المشتركين في إنتاج معظم الأصوات اللغوية، يكونان غالباً في موقعية تقابلية مباشِرة وقت الراحة.

لم يكن استعراض الأعضاء النطقية السابقة مع كل صوت من أصوات العربية، إلا للوقوف على موقعية العضوين المشتركين في إنتاج كل صوت من أصوات اللغة في العملية النطقية أولاً، وما يتخذه العضوان من موقعية يقابل فيهما أحدهما الآخر مباشرة وقت الراحة ثانياً. والمقصود بوقت الراحة عندما لا يشترك العضوان في إنتاج الصوت، أي في وضع الصمت وعدم ممارسة العملية النطقية.

ففي صوت الباء والميم، تقابل الشفة العليا الشفة السفلى مباشرة وقت الراحة، وفي الهمزة والهاء يقابل الوتران أحدهما الآخر مباشرة في وقت الراحة، وفي العين والحاء يقابل جدارا الحلق الأمامي والخلفي أحدهما الآخر مباشرة وقت الراحة، وفي الغين والخاء والكاف والواو تقابل مؤخرة اللسان (الطبق) مباشرة وقت الراحة، وفي الدال والتاء والطاء يقابل ذلق اللسان اللثة وأصول الأسنان القواطع وقت الراحة، ...وقس على ذلك بقية الأعضاء النطقية مع معظم الأصوات اللغوية التي سبق عرضها.

إذن فموقعية العضوين المشتركين في إنتاج جلِّ أصوات العربية، تبدو في نحو يقابل فيه أحد العضوين العضو الآخر مباشرة وقت الراحة.

وإذا أمعنّا النظر في هذين العضوين المشتركين في إنتاج الصوت اللغوي عرفنا أنَّ حالهما لا تخلو من أن تكون في أحد شكلين:

إما أن يكون أحدهما ثابتاً والآخر متحركاً، كما هو الحال في نطق التاء والدال والطاء والسين والصاد والزاي، والظاء والذال والثاء، والضاد والجيم والشين والياء، واللام والنون والراء، والغين والخاء والكاف والقاف والواو.

وإما أن يكون العضوان المشتركان متحركين، كما هو الحال في نطق الهمزة والهاء والعين والحاء والباء والميم والفاء.

واتُفق على تسمية العضو المتحرك بالناطق الإيجابي، والعضو الثابت بالناطق السلبي.(٧) وعند تحديد التقابل في موقعية العضوين المشتركين في إنتاج الصوت اللغوي ننظر إلى موقعية الناطق الإيجابي بالنسبة للناطق السلبي. بمعنى أنَّ النظر في هذه المقابلة ينصرف إلى الناطق الإيجابي لا السلبي، فنقول: إنَّ الناطق الإيجابي يقابل مباشرة الناطق السلبي وقت الراحة. وانطلاقاً من هذه الموقعية التقابلية المباشرة وقت الراحة جاء وصف مخرج صوت الفاء بالمرحَّل. إذ يلحظ أنَّ العضوين المشتركين في نطق هذا الصوت، لا يكون أحدهما في مقابل الآخر مباشرة وقت الراحة. أي أنَّ الناطق الإيجابي (الشفة السفلى) لا يكون في مقابل الناطق السلبي (الأسنان القواطع العليا) وقت الراحة.

وهذا الوصف المخرجي: (المرحّل) للفاء العربية، قائم على فكرة انتقال عضو من أعضاء النطق من مكانه إلى مكان آخر؛ ليلتقي التقاء تاماً أو شبه تام مع عضو آخر، ثمَّ ليشترك العضوان بعد ذلك في إنتاج الصوت. وهذا الانتقال متحقق مع صوت الفاء، إذ لا يتقابل العضوان المشتركان في نطقه مباشرة وقت الراحة، ولذلك وُصِف مخرج الفاء بأنَّه مرحّل.

وقوام الترحيل المقصود في مخرج الفاء متأتٍّ من انتقال الناطق الإيجابي من مكان لا يكون مقابلاً فيه - أصلاً - الناطق السلبي وقت الراحة. فلما انتقل هذه النقلة في مخرج هذا الصوت، صار مرحَّلا.

وليس من نافلة القول أنَّ مصطلح مرحّل، ليس من مصطلحات علماء العربية المتقدمين، وإنَّما هو مصطلح من المصطلحات الحديثة التي أثبتها العلماء المحدثون من الباحثين الغربيين، فوصفوا مخرج الفاء في لغاتهم بالمرحّل؛ نظراً لوجود هذا الصوت في العديد من اللغات الأوروبية، وهو مصطلح موفق دقيق، ثمَّ نُقِل هذا المصطلح ليوصف به صوت الفاء في العربية. إذ إنَّ صوت الفاء في العربية ينطق بالصورة ذاتها التي ينطق فيها صوت الفاء في كثير من اللغات الأجنبية،[٨] فاختير ما وصف به الفاء الغربية للفاء العربية، وليس في ذلك أدنى ضير أو مغالطة.

نخلص إلى القول: إنَّه لمّا كان صوت الفاء مشتركاً بين العربية وكثير من اللغات الغربية، نُقِل وصف مخرج الفاء بالمرحّل للفاء العربية، بعد أن أثبته الغربيون لصوت الفاء في لغاتهم.

هل "الفاء" الصوت المرحّل الوحيد في اللغة؟:

انطلاقاً من مفهوم الترحيل السابق سوف يناقش الباحث إجابة هذا التساؤل، وقبل الإجابة عليه، يجدر القول: إنَّ علماء الأصوات لم يصفوا غير الفاء بالصوت ذي المخرج المرحّل.

إذا كان الباحث يتفق مع ما ذهب إليه علماء الأصوات في أنَّ جميع أصوات العربية تختلف في موقعية الناطق الإيجابي بالنسبة إلى الناطق السلبي عن صوت الفاء، إذ يقع الناطق الإيجابي مقابلاً الناطق السلبي في وقت الراحة، باستثناء صوت الفاء، فإنَّ الذي يستدرك في هذا السياق النظر إلى موقعية الناطق الإيجابي من الناطق السلبي في مخرج الأصوات بين الأسنانية: (الثاء والذال والظاء)، فهذه الأصوات لمّا كان مخرجها يوصف بهذا الوصف[٩]، فإنَّ نطقها يستدعي وضع طرف اللسان بين أطراف الثناي، كون الجزء الرئيس للسان مسطحاً تماماً، ويمرّ الهواء بين طرف اللسان والأسنان العنيا في ممر ضيق، ينتج عن احتكاكه في هذا الممر هذه الأصوات الثلاثة، بيد أنَّ الأوتار الصوتية لا تتذبذب مع الثاء، ومؤخرة اللسان ترتفع مع الظاء، لتكون الثاء مهموسة، والذال مجهورة، والظاء مطبقة. أما مخرج هذه الأصوات فواحد.[١٠]

والذي يهمنا من الحديث عن مخرج هذه الأصوات، هو الحكم على موقعية الناطق الإيجابي (طرف اللسان) من الناطق السلبي (أطـراف الثنايـا) فـي وقـت الراحة، ومقايسة هذا الحكم على موقعيتهما في العملية النطقية.

إنَّ المتأمل في موقعية طرف اللسان من أطراف الثنايا في وقـت الراحـة، يجد أنَّ الناطق الإيجابي لا يكون في موقع تقابلي مباشر مع الناطق السلبي. أي أنَّ طرف اللسان لا يقابل أطراف الثنايا وقت الراحة، بل يتقدم طرف اللسان إلى الأمام ليكون بين أطراف الثنايا عند ممارسة العملية النطقية في نطق هذه الأصوات.

ولعل هذا التقدم هو ما ماز الثاء عن السين، والظاء عن الزاي، ولـم تكـن الظاء صاداً لما فيهما من إطباق يستدعي جهداً عضلياً كبيراً، ولذلك آثرت بعـض اللهجات إبدال الظاء زاياً لا صاداً. أما صوت الثاء فإنّ ما سلكته بعـض اللهجـات من عدم تقدم طرف اللسان معه، أحاله إلى سين كما هو مسموع في بعض أقطـار الوطن العربي كمصر وبعض بلاد الشام.

ويرى الباحث أنَّ ضابط الترحيل وعدمه هو المسؤول عن إجراء إبدال هذه الأصوات في كثير من كلمات العربية وأخواتها السامية واللهجات المحكية.

وانطلاقاً من مفهوم الترحيل الذي مرَّ بنا آنفاً، فإنَّ مخـرج الثـاء والـذال والظاء من وجهة نظر الباحث مخرج مرحَّل، تماماً كما هو حال مخرج الفاء.

أما طرائق إبدال الأصوات بين الأسنانية، فالغالب فيه أن يرتد اللسان معها إلى الوراء أو بمعنى آخر يتخلص من ترحيلها، ويمكن تصور علل إبدالها في اللغة على النحو الآتي:

<u>أولاً: الذال:</u>

هو أكثر الأصوات بين الأسنانية عرضة للتغيير، ومـردّ ذلـك إلـى مـا يستدعيه نطق هذا الصوت من جهد عضلي ونشاط نطقي، بفعل مخرجه المرحّـل. يقول صلاح الدين حسنين:[11]

"وهو (صوت الذال) صوت صعب النطق لما فيه من صعوبة مخرجه؛ لأنَّ نطقه يتطلب إخراج اللسان من بين الأسنان، مما يجعله عرضة لفعل قوانين التطور اللغوي المختلفة التي تعمل على تغيير مخرجه إلى الأمام أو إلى الخلف، وإن كانت اللغات السامية في مجملها لم تنقل مخرجه إلى الشفتين، بل كان اتجاه تحويل المخرج إلى الوراء لا سيما في منطقة اللثة أو اللثة والأسنان..."

ولعل ثقل هذا الصوت وما يستدعيه من جهد عضلي ونشاط نطقي، هو ما دفع بعض الباحثين إلى القول: "وقد ضاع صوت الذال كذلك في اللهجة العامية المصرية، وحلَّ محله الدال ...والزاي..."(١٢)

أما أشهر الأصوات اللغوية التي يبدل إليها صوت الذال فهي:

أ–الزاي: وهذا ما يمكن الكشف عنه في ضوء الدرس اللغوي المقارن، فقد تعاملت اللغات السامية مع الذال مثلاً عن طريق إبداله زاياً.

تقول آمنة الزعبي: (١٣)

"...فإنَّ اللغات السامية قد اتخذت طريقة أخرى للتعامل مع صوت الذال، عن طريق إعادة مخرج الصوت إلى الوراء قليلاً مع المحافظة على صفتي الجهر والاحتكاك، فتحولت الذال بين الأسنانية المجهورة الاحتكاكية إلى صوت الزاي اللثوي الأسناني المجهور الاحتكاكي... جاء في الإثيوبية الجعزية: ahaza> ... ويقابل هذا الاستعمال الفعل أخذ ، وفي العبرية ahaz> ... وفي العربية الجنوبية hd> بالخاء والذال كالعربية الشمالية وفي الأكادية: ahazua ".

ولم تكن العربية الفصحى في منأى عن ذلك أيضاً، فقد سجلت أمثلة تثبت إبدال الذال زاياً، ومن ذلك ما ذكره أبو الطيب اللغوي، يقول:(١٤)

"البذور والبزور، حبّة الصحراء جمع بذْر وبزْر، ويقال قد بذرت البذر وبزرت البزر،...ويقال: ذعقه يذعقه ذعقاً، وزعقه يزعقه زعقاً، إذا صاح به وأفزعه...ويقال سم ذعاف وزعاف، إذا كان قاتلاً."

ب– السين: ربما أبدلت الذال سيناً، نحو: "العذق والعسق: عرجون النخلة. ويقال: رجل مذياع ورجل مسياع...ورجل مجرّذ ومجرّس..."(١٥)

ج- الدال: يقول أبو الطيب اللغوي: [١٦]

"ومنه مجذاف السفينة ومجدافها بالدال والذال ووصفهما بأنّهما لغتان فصيحتان... وجدف الطائر وجذف إذا دنا في طيرانه من الأرض."

وجاء في لسان العرب: "أخد وأخذ، المريض المستأخد والمستأخذ، وهو الذي يسيل الدم من أنفه".[١٧] وجاء أيضاً: "أدف ...ودفت و وذفت الشحمة إذا قطرت دهناً."[١٨]

وليس ببعيد من ذلك ما تسجله اللهجات العربية المحكية اليوم، إذ يسمع صوت الذال زاياً أو دالاً. يقول كمال بشر: [١٩]

"وقد تطور هذا الصوت (الذال) في اللغة العامية إلى دال كما هو في دهب وإلى زاي كما هو في ذلك في النطق العامي."

ثانياً: الثاء:

وفي مخرج الثاء ما في مخرج الذال من ثقل وكلفة، ولذلك أبدل هذا الصوت إلى الأصوات الآتية:

أ- التاء: إنَّ إبدال الثاء تاءً يشهد له أمثلة من الفصحى والعامية على حدٍّ سواء، فمن الفصحى ما رصدته آمنة الزعبي في كتابها التغير التاريخي للأصوات من معجم "لسان العرب" للألفاظ المروية بالثاء والتاء، وقد كفتنا مؤونة تعداد ذلك.[٢٠] وفي العامية نستشهد بمقولة رمضان عبد التواب: [٢١] "وصوت الثاء من الأصوات التي فقدت في اللهجة العامية واستعيض عنه فيها بالتاء،... أو بالسين..."

وإذا نظرنا إلى أخوات العربية من اللغات السامية وجدنا أنَّ الثاء العربية يقابلها تاء في الآرامية.[٢٢] واللغات السامية يشهد بعضها لبعض.

ب- السين: يقابل الثاء العربية صوت السين في الحبشية.[٢٣] وتحول الثاء إلى سين معناه أنَّ هذا الصوت ارتد في مخرجه إلى الخلف، ولكنه بقي احتكاكياً، وبذلك انتقل صوت الثاء من المخرج البين أسناني إلى المخرج الأسناني اللثوي، ولا يخفى ما بين هذين المخرجين من تقارب يسهل الإبدال بينهما. ومن أمثلة إبدال الثاء سيناً في العربية الفصحى، قولهم: ثديت الأرض وسديت، والجثمان والجسمان، الحسالة والحثالة...[٢٤].

ج- الفاء، نحو: ثوم وفوم، جدث وجدف، وثروة وفروة،...[٢٥] وفي إبدال الثاء فاءً فإنَّ مخرج هذا الصوت قد تقدم نحو الأمام، بمعنى أنَّه انتقل من مخرجه بين الأسناني ليكون شفوياً أسنانياً، يقول (جان كانتينو):[٢٦]

"وسنرى فيما بعد أن قلب الثاء فاءً أمر قد ثبت صحته ثبوتاً وأنَّه كثير في العربية سواء في الماضي أو في عصرنا هذا، أما ظاهرة المعاكسة فأقل وقوعاً..."

وليس أدلَّ على ما ذهب إليه (كانتينو)، ما أصله أبو الطيب اللغوي من قبل في باب (أبدال الفاء) إذ لم يرو أبو الطيب اللغوي في هذا الباب إبدال الفاء ثاءً.

د- الشين، وهذا الإبدال ملحوظ في العربية الفصحى وفي اللغات السامية أيضاً، فقد تغيرت الثاء إلى شين في العبرية والكنعانية والأكادية في جميع سياقاتها.[٢٧] وفي العربية الفصحى: الشأي والثأي، وشلغ وثلغ، واستنشر واستنثر...[٢٨].

وغني عن القول أنَّ مخرج الشين غير بعيد عن مخرج الثاء، مما سوّغ الإبدال بينهما، وفي إبدال الثاء شيناً حافظ هذا الإبدال على صفة الاحتكاك، وتخلص من الترحيل في مخرج الثاء.

ثالثاً: الظاء:

روى أبو الطيب في كتابه الإبدال أنَّ الظاء تبدل قافاً، وتبدل لاماً، والإبدال الصوتي الذي يهمنا هو إبدالها لاماً لا قافاً، لبعد مخرج القاف عن الظاء، وذلك نحو: "رمح أظمى وألمى، إذا كان أسمر صلباً، وشفة لمياء وظمياء، وهي السمراء الرقيقة."[٢٩] وتفسيره من وجهة نظرنا أنَّ الظاء والضاد مما يجري الإبدال بينهما كثيراً في اللغة، حتى كثر التأليف في الفرق بين الضاد والظاء، وصوت الضاد قديماً من الأصوات المتطورة التي لا يزال علماء الأصوات حتى يومنا هذا يختلفون في توقعه، فذهب بعض الباحثين إلى أنَّ الضاد القديمة كانت تنطق لاماً مفخمة،[٣٠] وذهب بعضهم إلى أنَّها كانت تنطق ظاء متلوة بلام خفيفة أو كما يحلو لهم تسميتها: "ظاء انحرافية".[٣١] وأغلب الظن أنَّ إبدال الظاء لاماً كانت مرحلة تالية لإبدالها ضاداً.

أما إبدال الظاء في ضوء الفصحى واللغات السامية واللهجات المحكية فقد أبدل إلى الأصوات الآتية:

أ- الضاد: الإبدال بين الضاد والظاء مما كثر الحديث عنه في اللغة، حتى أثبت العلماء تصنيفات متعددة للتفريق بينهما،[٣٢] يقول ابن مكي الصقلي في باب التبديل بين الضاد والظاء:[٣٣]

"هذا رسم قد طمس، وأثر قد درس، من ألفاظ جميع الناس، خاصتهم وعامتهم، حتى لا تكاد ترى أحداً ينطق بضاد ولا يميزها من ظاء..."

ولعل ما بين الصوتين من تبادل جعل بعض الباحثين يظن أنَّ أحدهما تطوّر عن الآخر، وإن أثبت بعضهم تزامنهما.[٣٤] ومعلوم أنَّه ليس بين الظاء والضاد بعد في المخرج، فالظاء بين أسنانية والضاد لثوية أسنانية، وجرس الظاء والضاد متقارب جداً.

وإذا كان إبدال الضاد في اللغة ظاءً أكثر من إبدال الظاء ضاداً، فإنَّ هذه ظاهرة يتفاوت فيها الأداء اللغوي. يقول رمضان عبد التواب: [٣٥].

"وقد فقدت الظاء في اللهجة العامية المصرية كذلك وحلَّ محلها الضاد، مثل: ظِلّ – ضِل."

ب- الزاي: ما يستأنس به في التمثيل على إبدال الظاء زاياً، ما يسمع في اللهجات المحكية، لا سيما في مصر وسوريا، فيكاد صوت الظاء أن يكون غير مسموع عند العوام، إذ يسمع زاياً مفخمة. وليس تعالق الظاء بالزاي جديداً في تصوير الأداء اللغوي في العربية، فهذا ابن سينا يحدثنا عن زاي ظائية كانت مسموعة في زمنه، يكون وسط اللسان فيها أرفع والاهتزاز في طرف اللسان خفي جداً.[٣٦] يقول إبراهيم أنيس معلقاً على هذا الصوت:[٣٧]

"هذا الصوت وإن لم ينسبه ابن سينا إلى لغة معينة يبدو أنَّه نطق الفرس للظاء العربية، وهو نفس الظاء العامية التي تجري على ألسنتنا الآن، أي التي لا نخرج معها طرف اللسان. وتعد هذه الظاء العامية من الأصوات العربية وإن لم يرمز لها القدماء برمز خاص، فنحن نسمعها في بعض القراءات القرآنية ولا سيما

في قراءة الكسائي لمثل قوله تعالى: "حتى يصدر الرِّعاء وأبونا شيخ كبير" فالكسائي يجهر بالصاد في يصدر، ومتى جهر بالصاد أصبحت تلك الظاء العامية، فلا فرق بين الصاد وهذه الظاء إلا في صفة الجهر والهمس... وهذه الظاء العامية هي في الحقيقة زاي مفخمة، ولذلك حين وصف أصحاب القراءات قراءة الكسائي قالوا: "إشمام الصاد صوت الزاي."

ج- الصاد: يقابل الظاء في العربية صاد في كل من الآرامية والعبرية والحبشية والأكادية.[٣٨] ولم أجد في كتب اللهجات العربية والإبدال الصوتي شاهداً على إبدال الظاء صاداً في اللغة العربية إلا ما ذكره أبو الطيب اللغوي بصورة غير مباشرة وهو يتحدث عن إبدال الظاء قافاً. يقول:[٣٩]

"ولم نجد أبدالاً للظاء فنذكرها سوى ما قدمنا مع غيرها من الحروف (يقصد أنّ بعض الحروف تبدل ظاء لا العكس) إلا في حروف، قال أبو زيد: أخذ بِظُوف رَقَبَتِه، وبِقُوف رقبته، وهو قول العامة: بِصُوف قفاه..."

فقول العامة التي أشار إليه أبو الطيب اللغوي هو المعني في الحديث عن الإبدال بين الظاء والصاد. وعلى أية حال فإنّ ما تشهد به اللغات السامية من تحول الظاء إلى صاد، يشي بتحول مخرج هذا الصوت من بين الأسنان ليكون أسنانياً لثوياً، أي تخلص مخرجه من صفة الترحيل بارتداده إلى الوراء.

د- الطاء: ومن أمثلة إبدال الظاء طاءً قولهم: إظان وإطان (موضع في الجزيرة العربية)، والجلفاظ والجلفاط (للذي يسوي السفن)، وخظرف وخطرف في مشيته، والظُّنّة والطُّنّة...[٤٠] وإذا انتقلنا إلى أخوات العربية من اللغات السامية وجدنا الطاء في السريانية والآرامية في مقابل الظاء العربية.[٤١]

والذي ننتهي إليه بعد هذا العرض هو أنّ للأصوات بين الأسنانية (الثاء والذال والظاء) ذات المخرج المرحّل نزعة إلى الانقلاب إمّا أصواتاً أسنانية لثوية شديدة (انفجارية): (د، ت، ط)، كما هو في بعض اللهجات المحكية أو بعض اللغات السامية كالآرامية، وإما أصواتاً أسنانية احتكاكية: (ص، س، ز) كما هو ماثل في بعض اللهجات المحكية، أو في اللغات السامية كالحبشية والعبرية ولآشورية.

ومردّ هذا الإبدال هو أنَّ نطق هذه الأصوات (الثاء والذال والظاء) يحتـــاج إلى جهد عضلي ونشاط نطقي يتطلبه مخرجها المرحّل الذي يتمثـــل فـــي إخـــراج طرف اللسان ووضعه بين الأسنان ....ولا شك أنَّ في ذلك جهداً عضلياً واضحاً.

وتسهيلاً للنطق عمدت اللهجات الدارجة وبعض اللغات السامية إلى التخلص من ترحيل مخرجها، وذلك بنقله إلى ما وراء الأســنان، ليكــون أســنانياً لثويـــاً، أو أسنانياً.

أنواع الترحيل في مخرج الأصوات المرحَّلة وطبيعتها:

إذا ثبت لدينا أنَّ (الثاء والذال والظاء) و(الفاء) أصوات ذات مخرج مرحّل، فهل الترحيل في مخرج المجموعة الصوتية الأولى (الثاء والذال والظاء) كالترحيل في مخرج المجموعة الصوتية الثانية (الفاء)؟!.

إنَّ القصد من معنى السؤال عن الترحيل في مخرج هاتين المجموعتين الصوتيتين، هو البحث عن كيفية هذا الترحيل والجهد العضلي المبذول فيه. ونرى أنَّه يمكن تقسيم مخارج الأصوات المرحَّلة في ضوء ما تقدم إلى قسمين:

الأول: المخرج المرحَّل الرجعي، إذا كان ارتحال عضو النطق الإيجابي يرجع إلى الخلف، كما هو في مخرج صوت الفاء. إذ يرتد باطن الشفة السفلى إلى الخلف لتضغطه القواطع العليا.

والثاني: المخرج المرحّل التقدمي، إذا كان ارتحال عضو النطق الإيجـــابي يتقدم إلى الأمام كما هو في مخرج صوت الثاء والذال والظـــاء. إذ يتقـــدم طـــرف اللسان ليكون بين أطراف الثنايا.

سبقت الإشارة إلى وصف مخرج أصوات هاتين المجمـــوعتين، وقيـــل إنَّ الثاء والذال والظاء أصوات بين أسنانية، أما الفاء فصوت شفوي أسناني. وإذا صحَّ لنا القول بأنَّ مفهوم الترحيل ماثل في هاتين المجموعتين فإنَّ الاستعمال اللغوي في اللهجات المحكية تعامل مع الترحيل في هاتين المجموعتين بصورة مختلفـــة. ففـــي الوقت الذي نجد فيه إبدال الثاء سيناً والذال والظاء زاياً، نلحظ المحافظة على الفاء.

يقول الفراء: [٤٢]

"والثاء والذال مخرجهما ثقيل... ألا ترى أنَّ مخرجهما من طرف اللسان، وكذلك الظاء تشاركهنَّ في الثقل."

ويبدو إبدال الأصوات بين الأسنانية ونطقها وراء الأسنان تمَّ في ضوء قانون السهولة والتيسير،يقول رمضان عبد التواب: [٤٣]

"وكذلك اندثار الأصوات الأسنانية في بعض اللهجات العربية الحديثة يعد مظهراً آخر من مظاهر السهولة والتيسير في اللغة، والأصوات الأسنانية العربية هي الذال والثاء والظاء، وهي التي تتطلب إخراج طرف اللسان ووضعه بين الأسنان عند النطق بها، ولا شك أنَّ ذلك جهد عضلي تخلصت... بنقل المخرج إلى ما وراء الأسنان."

فإذا تعامل العرب مع الثاء والذال والظاء بطريقة مختلفة عن تعاملهم مع الفاء، فإنَّ دلالة ذلك أنَّ كلفة ترحيل الأصوات بين الأسنانية أشد عليهم من كلفة ترحيل الصوت الشفوي الأسناني، لذلك أبدلوا في الثاء والظاء والذال ولم يبدلوا في الفاء.

وكلفة الترحيل هنا لا تختص بالجهد العضلي المبذول فحسب، بل تتخذ مظاهر نطقية ذات أبعاد اجتماعية أحياناً كالنفور من ترحيل اللسان ليكون بين الأسنان مع الأصوات بين الأسنانية؛ لما يستشعره بعض الناطقين من هيئة مستكرهة، لا سيما النساء منهم.

ومما سبق يمكن القول إنَّ الترحيل التقدمي في العربية أشد وأثقل من الترحيل الرجعي في مخرج الأصوات المرحَّلة، ولذلك كان الإبدال مع التقدمي أكثر منه مع الرجعي. وعليه وصف إبدال الثاء والذال والظاء في العربية بأنَّه إبدال ترحيل.

الهوامش:

1- أنيس، إبراهيم ، **الأصوات اللغوية**، مكتبة الأنجلو المصرية/١٩٩٥ ص٤٦ وانظر: عبد الرحمن أيوب، **أصوات اللغة**، مكتبة الشباب القاهرة/ ١٩٩٠ ص ٢٠١ والملاح، ياسر ، **الأصوات اللغوية**، مركز الأبحاث الإسلامية، مؤسسة دار الطفل العربي، ١٩٩٠ ص ٣٤ ومما نصّ عليه علماء الأصوات: "أنه ليس للفاء نظير مجهور في العربية". انظر: كمال بشر، **الأصوات العربية**، مكتبة الشباب، القاهرة/١٩٨٧ ص ١١٨

ولا يختلف وصف القدماء عن وصف المحدثين في مخرج الفاء انظر: سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢/١٩٨٢، ج٤/٤٣٣ وانظر: ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق محمد حسن إسماعيل، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/٢٠٠٠ ج١/٦١

2- كمال بشر، **الأصوات العربية**، ص ١١٨، لكنّ علماء الدرس اللغوي المقارن يشيرون إلى أنّ الفاء العربية كان أصلها هو الباء (p) مثل ما نجده في كل اللغات السامية غير العربية والحبشية، انظر: برجشتراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه وصححه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض/١٩٨٢ ص٢٣ وانظر: البعلبكي، رمزي، **فقه اللغة العربية المقارن**، دار العلم للملايين، بيروت/١٩٩٩ ص ١٨٩ و جان كانتينو، **دروس في علم أصوات العربية**، ترجمة صالح الرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية/١٩٦٦ تونس ص ٤٢

3 - ورد هذا المصطلح عند (أبروكرومبي)، انظر: ديفيد أبروكرومبي، **مبادئ علم الأصوات العام**، ترجمة محمد فتيح، القاهرة/١٩٨٨ ص ٨٠ ولمزيد عن هذا المصطلح ينظر: Laver,J. **Principles of Phonetics**, 1994, Cambridge, p137 وكذلك: Maddieson, **Patterns of Sounds**, 1986, 2nd Edition, Cambridge university press.

٤- ابن جني **سر صناعة الإعراب**، ج١/٤٦

٥- يقول فندريس: "ففي كل ساكن انفجاري إذاً ثلاث خطوات متميزة: الإغلاق أو الحبس، والإمساك الذي قد يكون طويل المدى أو قصيرة، والفتح أو الانفجار". انظر: فندريس، **اللغة**، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، مكتبة الأنجلو ـ المصرية، القاهرة/ ١٩٥٠ ص ٤٨ وانظر: استيتية، سمير. **الأصوات اللغوية**، دار وائل، عمان، ط١/٢٠٠٣ ص ١٢٨ وانظر: الملاح، ياسر، **الأصوات اللغوية**، ص ١٠١

٦- انظر: تمام حسّان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة والدار البيضاء، ط/١٩٩٤ ص٣١-٤٥ وانظر: أحمد مختار عمر، **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب/١٩٩١ ص٣١٥-٣١٦

٧- يقول ديفيد أبروكرومبي: "والمصوتات السلبية هي الشفة العليا والأسنان العليا وسقف الحنك (الصلب واللين) والجدار الخلفي للحلق و البلعوم...والمصوتات الإيجابية هي أساساً الشفة السفلى واللسان....وعادة ما توضع اللهاة من ضمن المصوتات الإيجابية لأنها يحدث أحياناً أن تتذبذب بسرعة في بعض اللغات تجاه مؤخرة اللسان.." انظر: ديفيد أبروكرومبي، **مبادئ علم الأصوات العام**، ، ص٦٩

٨- عرض الدكتور رمضان عبد التواب لأشكال نطق الفاء في بعض اللغات الغربية في كتابه: "**المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣/١٩٩٧، ص ٤٤ يقول: "ونطق الفاء على هذا النحو من الشفة والأسنان ليس من طبيعة كل اللغات البشرية "إذ ينطق اليابانيون صوت الفاء بطريقة تجعلها شفوية صرفة مهموسة احتكاكية، عن طريق إرسال الهواء من بين الشفتين شبه المفتوحتين كما يحدث حينما نحاول إطفاء عود كبريت أما الأسبانيون فينطقون فـ(v) بنفس الطريقة مع تذبذب الوترين الصوتيين ليحدث الجهر"

وانظر: ماريو باي، **أسس علم اللغة**، ترجمة أحمد مختار عمر، جامعة طرابلس/١٩٧٣ ص ٨٣

٩- يكاد الإجماع ينعقد على وصف مخرج هذه الأصوات بأنه بين أسناني، انظر: بريتل مالمبرج، **علم الأصوات**، تعريب ودراسة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة/١٩٨٤ ص١٢٢ وإن كان بعض القدماء قد وصفوه باللثوي: انظر: إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، ص ٤٦، ٤٧ أو الأسناني، انظر: عبد الرحمن أيوب، **أصوات اللغة**، ص ٢٠١، ٢٠٢

١٠- انظر تفصيل القول في مخرج هذه الأصوات: إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، الفصل الرابع ص٤٤ وما بعدها. وانظر: عبد الرحمن أيوب، **أصوات اللغة**، الفصل الخاص بوصف الصوامت وياسر الملاح، **الأصوات اللغوية**، الفصل الخاص بوصف الصوامت. ولا يختلف وصف القدماء عن وصف المحدثين في مخرج الفاء انظر: ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ج١/٢٥٩

١١- صلاح الدين حسنين، **علم الأصوات دراسة مقارنة**، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة/١٩٨١ ص١١٩

12- رمضان عبد التواب، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، ص ٤٥

١٣- الزعبي، آمنة. **التغير التاريخي للأصوات في اللغة العربية واللغات السامية**، دار الكتاب الثقافي، ط١/٢٠٠٥ ص ١١٨

١٤- أبو الطيب اللغوي، **الإبدال**، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق/ ١٩٦١ ج٢/ص ص٧-١١وانظر: رمضان عبد التواب، **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض/١٩٨١ ص ٨٣-٨٤

١٥- أبو الطيب اللغوي، **الإبدال**، ج٢/١٣ وانظر: الزعبي، آمنة **التغير التاريخي للأصوات في اللغة العربية واللغات السامية**، ص ١١٣-١١٦

١٦- أبو الطيب اللغوي، **الإبدال**، ١/٣٥٩

١٧- ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت/١٩٥٥ ٣/٧

١٨- **المصدر نفسه** ٩/٤

١٩- كمال بشر، **الأصوات العربية**، ص ١١٩

٢٠- انظر: الزعبي، آمنة **التغير التاريخي للأصوات**، ص ١٢٥
٢١- رمضان عبد التواب، **المدخل إلى علم اللغة**، ص ٤٥
٢٢- الشايب، فوزي. **محاضرات في اللسانيات**، منشورات وزارة الثقافة، عمان/١٩٩٩، ص ١٩٧
٢٣- **المرجع نفسه** ص ١٩٧
٢٤- لمعرفة الألفاظ الفصيحة التي تمثل الإبدال بين الثاء والسين، انظر: **التغير التاريخي للأصوات**، الزعبي، آمنة ص ١٢٨
٢٥- جان كانتينو، **دروس في علم أصوات العربية**، ص ٦٥
٢٦- **المرجع نفسه** ص ٤٥
٢٧- **المرجع نفسه** ص ١٢٩
٢٨- **المرجع نفسه** ص ١٢٩
٢٩- أبو الطيب اللغوي، **الإبدال**، ج٢/٢٩
٣٠- برجشترلسر، **التطور النحوي للغة العربية**، ص١٩
٣١- هنري فليش، **العربية الفصحى**، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط١/المطبعة الكاثوليكية، بيروت/١٩٦٦ ص ٣٧
٣٢- انظر على سبيل المثال: ابن مالك، **الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد**، تحقيق حسين تورال، وطه محسن، مطابع النعمان، النجف الأشرف/١٩٧٢ ص ٩٧ وابن السيد البَطَلْيوسي،: **ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة** وهي: الظاء والضاد والذال والصاد والسين، تحقيق حمزة عبد الله النشرتي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/٢٠٠٣ ص ١٨ وما بعدها
٣٣- ابن مكي الصقلي، **تثقيف اللسان وتنقيح الجنان**، قدّمه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٠ ص ٦٦
٣٤- انظر: البعلبكي، رمزي. **فقه اللغة العربية المقارن**، ص ١٨٠ وانظر: داود عبده، **أبحاث في اللغة العربية**، بيروت/١٩٧٣ ص ٨٩-٩٦
٣٥- رمضان عبد التواب، **المدخل إلى علم اللغة**، ص ٤٦

٣٦- ابن سينا، **رسالة أسباب حدوث الحروف**، ،، تحقيق محمد حسّان الطيان، ويحيى مير علم، تقديم شاكر الفحّام وأحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١/١٩٨٣ ص ٩١

٣٧- إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، ص ١٤٨ وانظر: بسام بركة، **علم الأصوات العام**، مركز الإنماء القومي، بيروت/١٩٨٨ ص١٢١-١٢٢

٣٨- البعلبكي، رمزي. **فقه اللغة العربية المقارن**، ، ص ١٧٣، وانظر: رمضان عبد التواب، **المدخل إلى علم اللغة**، ص ٢١٦

٣٩- أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ج٢/٢٩٤

٤٠- انظر: الزعبي، آمنة. **التغير التاريخي للأصوات**، ص ١٣٥ وثمّة أمثلة أخرى لا سبيل لذكرها على هذا النوع من الإبدال في العربية

٤١- المرجع نفسه، ص ١٣٦

٤٢- الفراء، **معاني القرآن**، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٢/١٩٨٠ ج١/١٧٢

٤٣- رمضان عبد التواب، **التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه**، ص٥٢ وانظر: الشايب، فوزي. محاضرات في اللسانيات، ، ص١٩٨

الفصـــــل الثالـــــث

تطور "ها" إلى همزة في أداة التعريف العربية "أل" في ضوء ظاهرتي التعريف والإشارة بين العربية وأخواتها الساميّة

***"تطور "ها" إلى "همزة" في أداة التعريف العربية "أل" في ضوء ظاهرتي التعريف والإشارة بين العربية وأخواتها السامية"(*):**

يجد المتأمل في ظاهرتي التعريف بأداة التعريف "أل" والإشارة بأسماء الإشارة نحو: "هذا، هذه، ..." في العربية – علاقة وثيقة يدلل عليها ما يجمع بين الظاهرتين من قيم دلالية، بالإضافة إلى ما يكشف عنه الدرس اللغوي المقارن من تلاق بين الظاهرتين يتمثل في كيفية بناء التعريف بالأداة والإشارة باسم الإشارة في اللغات السامية.

ونسعى في هذه الدراسة إلى الكشف عن كنه حقيقتين تتصلان بظاهرتي التعريف بأداة التعريف "أل"، والإشارة باسم الإشارة هذا، هذه، ... من خلال الوجهتين الآتيتين:

الأولى: الكشف عمّا بين التعريف والإشارة من تلاقٍ في الدلالة، وتلمس ما بينهما من تعالق، مما يعزز فكرة تطور همزة "أل" التعريف عن "هاء" نجدها في اسم الإشارة.

والثانية: الكشف عن حقيقة تتصل بأداة التعريف "أل" في العربية، وهي أنَّه مرَّ يوم على العربية كانت فيه الهمزة في أداة التعريف "أل" التي تسبق الأسماء، هي عينها التي نلحظها كسابقة في اسم الإشارة اليوم (ها)، تماماً كما هو الحال في بعض اللغات السامية كالعبرية واللحيانية. وذلك من خلال ملاحظة التوافق بين ما تضيفه اللغات السامية من سوابق ولواحق على الأسماء عند تعريفها، ومقابلة ذلك بما تضيفه من سوابق ولواحق في بناء اسم الإشارة فيها.

---

* – بحث منشور في مجلة دراسات / العلوم الإنسانية والاجتماعية، تصدر عن عمادة البحث العلمي – الجامعة الأردنية – عمان – الأردن ٣٧٢١- ١٠٢٦ ISSN المجلد ٣٢ العدد ٢ /٢٠٠٥م

اختلف علماء اللغة قديماً وحديثاً في أصل أداة التعريف "أل" في العربية، وكان أول خلاف فيها ما سجلته كتب اللغة بين سيبويه وأستاذه الخليل[١]. فذهب سيبويه إلى أنَّ أصلها هو اللام وحدها وذهب الخليل إلى أنَّ أصلها هو الألف واللام، فالهمزة عند سيبويه وصل للنطق بالساكن، وعند الخليل قطع لأنَّها أصلية، ثم وصلت لكثرة الاستعمال[٢].

أما المحدثون فمنهم من أخذ برأي سيبويه كداود عبده[٣]، ومنهم من رأى أنَّ أصلها هو: "هل" كـ(وليم رايت) ورمضان عبد التواب، وإسماعيل عمايرة، وأحمد حامدة، ويحيى عبابنة[٤]. يقول إسماعيل عمايرة[٥]:

"أما عن أصل "أل" في العربية فيترجح لدي أنَّها كانت (هل) أي هاء ولام كما هو الحال في العبرية. إذ أصل هاء التعريف في العبرية هو (هل)، وقد زالت اللام بسبب التشديد على نحو ما حصل في مع لام "أل" الشمسية في العربية... وقد أبدلت الهاء همزة فأصبحت "أل"."

أما داود عبده فعدَّ أصل "أل" التعريف في العربية هو اللام وحدها[٦] أخذاً برأي سيبويه، وخالف بذلك ما ذهب إليه كثير من المحدثين الذين يرون أنَّ أصل أداة التعريف "أل" في العربية هو "هل" وأنَّ الهاء قلبت همزة للتخفيف[٧].

واعترض داود عبده على هذا الرأي بعدم وجود تفسير لتحول الهاء إلى همزة في أداة التعريف دون غيرها من الكلمات التي تبدأ بالهاء وبينها "هل" الاستفهام. بالإضافة إلى عدم وجود أداة تعريف في بعض اللغات السامية واختلافها في الموقع أو اللفظ حيث توجد.[٨]

إنَّ ما احتج به داود عبده من عدم وجود تفسير لتحول الهاء إلى همزة في "أل" دون غيرها من الكلمات التي تبدأ بالهاء وبينها "هل" الاستفهامية، يمكن الإجابة عنه من الوجوه الآتية:

أولاً: إنَّ كثرة الاستعمال تبيح التصرف، ولا يخفى كثرة استعمال حرف التعريف في اللغة، فتُصرِف فيه بالإبدال لا سيما والهاء صوت خفي ضعيف. وهذا ما يقال في تعليل وصل همزة "أل" في اللغة[٩]. فلما كان التعريف بـ(أل) مستعملاً أكثر من الاستفهام ب (هل)، تصرف العرب بإبدال الهاء في التعريف أكثر من غيره.

ثانياً: على الرغم مما قيل سابقاً، فإنَّ إبدال الهاء من الهمزة حتى في حرف الاستفهام "هل" قد أثر في اللغة وسجلته شواهدها، يقول ابن جني[١٠]:

"وروينا عن قطرب، عن أبي عبيدة أنَّهم يقولون: أل فعلت؟ ومعناه: هل فعلت؟ ".

ثالثاً: الإبدال بين الهاء والهمزة جار في العربية لما بين الصوتين من قرب مخرجي، لا سيما إن وقعا فاءين. وقد سجلت لنا كتب اللغة شواهد عديدة في ذلك فقالوا: هراق وأراق وهنار وأنار وهراح وأراح...[١١] ومن ذلك ما يقوله ابن عصفور:[١٢]

" ... وأبدلت أيضاً (الهاء) منها (الهمزة) في آل وأصله أهل ". وساق ابن عصفور شاهدين أبدلت فيهما الهمزة هاءً، يقول:[١٣]

"وأبدلت (الهمزة) من الهاء في "هذا" فقالوا: آذا، قال:

فقالَ فريقٌ أ ا إِذَا إذْ نحوتُهُم وقالَ فريقٌ: لايمنُ اللهِ ما ندْرِي

ويقول:[١٤]:

"وتبدل أيضاً (الهاء) من همزة الاستفهام فيقولون هزيد منطلق؟ يريدون: أزيد منطلق؟ وأنشد الفراء:

وأتى صَواحِبَها فقُلْنَ: هَذا الَّذِي مَنَحَ المودَّةَ غيْرَنا وجَفانا

يريدون أ ذا الذي؟ "

ولعل ما يجمع بين الهاء و الهمزة من تقارب في المخرج النطقي، يشفع لما يجري من إبدال بينهما، وإذا أضفنا إلى ذلك كثرة استعمال أداة التعريف في اللغة فإنَّ الرأي القائل بإبدال الهاء همزة في "أل" التعريف، يقوى على غيره.

أما احتجاج عبده بعدم وجود أداة تعريف في بعض اللغات السامية واختلافها في الموقع أو اللفظ فلا يقطع بعدم تطور "أل" عن "هل"؛ للأسباب الآتية:

أولاً: إذا كان التعريف غير موجود في الآكادية والحبشية كما أشار عبده، فإنَّ التعريف موجود في لغات سامية أخرى كثيرة، نحو: الآرامية، والعبرية، والسريانية القديمة، والكنعانية، والعربية الجنوبية، واللحيانية، والصفوية، والنبطية. فلِمَ يقاس على لغات ولا يقاس على لغات في عائلة لغوية واحدة تعد العربية فيها أختاً لهن؟.

ثانياً: إنَّ أقرب اللهجات إلى العربية في العائلة السامية نجدها تستعمل أداة التعريف. ونجد هذه الأداة هي (h). يقول يحيى عبابنة:[١٥]

" فقد استعمل الصفويون الحرف(h) أداة للنداء وأداة للتعريف كالثمودية".

ويقول:[١٦]

"جاء في نقش صفاوي عبارة (>Lh<hd) بمعنى هذا العهد و (>L) بمعنى إلى وأما الهاء فهي للتعريف".

ورجح عبابنة أنَّ النبطية أيضاً قد استعملت أداة التعريف "أل" كالعربية.[١٧]

ثالثاً: التطور اللغوي ظاهرة طبيعية في حياة اللغات، فموقعية أداة التعريف قد تختلف من لغة إلى أخرى في العائلة اللغوية الواحدة. وحتى في اللغة الواحدة أيضاً. فالتعريف في العربية القديمة كان بإضافة التنوين كلاحقة، ثم أصبح أداة تنكير. وصار التعريف في العربية بالأداة "أل" كسابقة. وليس بالضرورة أن تتحد أدوات الظاهرة الواحدة في اللغات السامية في موقعيتها أو لفظها للتدليل على وحدة الظاهرة فيها.

على أية حال فإنَّ أصل أداة التعريف "أل" في العربية ما زال مسألة خلافية بين الباحثين. بيد أنَّ الرأي الذي يراه جلّهم هو أنَّ (haal) كما قال إسماعيل عمايرة، هو أصل أداة التعريف العربية "أل". وهو ما نراه أيضاً.

ولعل ما ساقه إسماعيل عمايرة في كتابه خصائص العربية في الأفعال والأسماء، ما يؤكد حقيقة أصل أداة التعريف "أل" في العربية المشار إليه سابقاً[١٨].

إنّ الذي يهمنا في هذه الدراسة من حقيقة أصل أداة التعريف في العربية، هو إثبات أنّ هذه الهاء المفترضة كأصل لهمزة "أل" التعريف في العربية، هي الهاء المستخدمة في اسم الإشارة (هذا) في العربية، وأنّها تطورت في "أل" إلى همزة، وبقيت في اسم الإشارة "هذا " تحفظ لنا ذلك الأصل القديم.

ويتضح هذا الطرح من خلال ما يلحظ من توافق دلالي في بعض السياقات اللغوية بين الإشارة والتعريف. بالإضافة إلى المقارنة بين طرائق التعريف المتبعة في اللغات السامية، وما تنتهجه هذه اللغات من طرائق في بناء اسم الإشارة.

ولإثبات هذه الحقيقة سنتبع منهجاً يطرح فيه هذه الدراسة من وجهتين:

الأولى: بيان ما بين ظاهرتي التعريف الإشارة في العربية من تلاق دلالي واتصال معنوي، يجعل التطور اللغوي ممكناً بينهما.

والثانية: مقارنة طرق بناء الظاهرتين (التعريف بالأداة والإشارة باسم الإشارة) في اللغات السامية. وتسجيل ما بين الطريقتين من اتفاق.

أولاً: القيمة الدلالية للتعريف بأل والإشارة باسم الإشارة في العربية:

انعقد الإجماع عند أئمة اللغة على أنّ العربية تتوصل إلى تعريف الأسماء بالأداة من خلال إضافة (أل) كسابقة على الاسم، وهي الأداة الوحيدة في العربية للتعريف. وبذلك ينماز المحلى بأل عن النكرة التي تعطلت منها. وعن مفهوم المعرفة يقول سيبويه[١٩]:

"... وإنّما صار معرفة لأنّك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته، وإذا أدخلت الألف واللام فإنّما تُذَكِّرُه ـ المخاطب ـ رجلاً قد عرفه... لأنّك إذا قلت: مررت برجل، فإنّك إنّما زعمت أنّك مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب".

إنّ تحديد الشيء من بين سائر أقرانه تعريف له، كما ذكر سيبويه، وبذلك يتعين فلا ينصرف الذهن إلى غيره. فالاسم إن دخلته "أل" التعريف كسابقة، تعرّف بها، وأصبح في حكم المعرفة. يقول الجرجاني[٢٠]:

"المعرفة: ما وضع ليدل على شيء بعينه، ... والمعرفة أيضاً إدراك الشيء على ما هو عليه، وهي مسبوقة بجهل بخلاف العلم؛ ولذلك يسمى الحق تعالى بالعالم دون العارف"".

وفي حديث النحاة عن أنواع المعارف نجدهم يعدون اسم الإشارة من بينها، يقول سيبويه معللاً ذلك:(٢١)

"...وإنَّما صارت (أسماء الإشارة) معرفة؛ لأنَّها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته".

ويقول الأشموني معبراً عن دلالة التعريف بالإشارة في تعليل تعريف المنادى كـ"يا رجل": (٢٢) "وأنواع المعارف على ما ذكره (ابن مالك) هنا ستة... وزاد في شرح الكافية المنادى المقصود كـ"يا رجل" واختار في التسهيل: أنَّ تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة ونقله في شرحه عن نصِّ سيبويه".

فالإشارة إلى الشيء تشي بتعينه دون سائر أمته، لذلك فإنَّ اسم الإشارة من المعارف في العربية، إذ يتعين الشيء من بين أفراده بمجرد الإشارة إليه، ثم دخلت الهاء التي جعلها النحاة للتنبيه كسابقة على اسم الإشارة لدلالة على القريب. وقد لمس الكفوي ما بين التعريف والإشارة من اتصال، يقول(٢٣):

"التعريف هو أن يشار إلى معلوم من حيث هو معلوم... وتعريف الإشارة إيماء وقصد إلى حاضر ليعرفه المخاطب"

يبدو مما سبق أنَّ الهاء التي قيل إنَّها للتنبيه في اسم الإشارة تحمل قيمة تعريفية، فهي دالة على القرب، والقريب أقرب إلى المعرفة من البعيد. سواء أكان قربه حسياً أم غير حسيّ. تماماً كما أنَّ التعريف بأل يدل على قرب المعرَّف من المخاطب أيضاً، فقربه جعله معروفاً غير منكور. يقول أحمد عفيفي(٢٤):

"يرتبط دخول هاء التنبيه على بعض أسماء الإشارة بالتعريف فيها، فأسماء الإشارة معرفة في أصل الوضع بما تقترن بها من إشارة المتكلم الحسية. ولهذا جيء في أوائلها بحرف التنبيه (الهاء) لينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت إليه، ... ولهذا لم يؤت بها إلا فيما يمكن مشاهدته وإبصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغائب. وكان مجيئها في الحاضر أكثر منه في المتوسط (فهذا) أكثر استخداماً من (هذاك)..."

ولعل ما يجمع دلالة "أل" كمورفيم سابق في الأسماء مع دلالة الإشارة عن طرق اسم الإشارة، هو التعيين، إذ يتعين ما دخلته أل من بين سائر أفراد أمته، تماماً كما تدل الإشارة على تعين المشار إليه من بين أفراد جنسه. يقول الأنباري[٢٥]:

"فإن قيل ما حدُّ النكرة والمعرفة؟ قيل حدُّ النكرة ما لم يخص واحداً من جنسه... وحدُّ المعرفة ما خصَّ واحداً من جنسه."

ويبدو أنَّ التعالق بين أدوات التعريف وأسماء الإشارة ليس في العربية وحدها، فقد أشار رمضان عبد التواب إلى إحساس بعض الباحثين في بعض اللغات بما يكتنف التعريف والإشارة من تشابه، كما هو الحال في أداة التعريف (The)، واسم الإشارة: (This)[٢٦]

ومما يذكر في دلالة أداة التعريف "أل" على الإشارة أيضاً، ما نجده في حديث النحاة عن علة بناء (الآن) يقول أبو حيان[٢٧]:

"وأما الآن، فقالت العرب: "من الآنَ أؤمل قصدك" ففتحوا نون الآن على كل حال وهو مبني و"أل" فيه للحضور عندنا لا زائدة بخلاف ما راى الناظم ".

ويقول الزجاجي[٢٨]:

"وقال آخرون من البصريين إنَّما بني الآن؛ لأنَّه أشير به إلى الوقت الحاضر لا إلى عهد متقدم فضارع "هذا"، فبني لمضارعته ما لا يُعَرَّف؛ لأنَّك إذا قلت: أنت الآنَ تفعل، فإنَّما تريد أنت في هذا الوقت".

ليس المقصود أنَّ التعريف والإشارة في العربية ظاهرة واحدة في استخدامهما اللغوي المعاصر، ولكن ما نحاول الكشف عنه هو ما بين ظاهرتي التعريف والإشارة في اللغة العربية من تلاقٍ، وما طرأ عليهما من تطور جعل همزة "أل" التعرف منبثقة عن "ها" اسم الإشارة.

إنَّ المتأمل في ظاهرتي التعريف والإشارة يلحظ ما بينهما من قرب حتى تكاد قرابتهما تتلاقى في بعض الأمثلة اللغوية، فالإشارة والتعريف "بأل" تستويان في بعض الأمثلة اللغوية نحو قولك: الساعة، الآن، اليوم، السنة ... وعدَّ النحاة "أل" في مثل هذه الكلمات "حضورية" أي هي للزمان الحاضر.

يبدو من الأمثلة السابقة التي تدخل فيها "أل" التعريف على الأزمنة والظروف، أنّها تشير – في حقيقتها – إلى الزمان الحاضر، بمعنى هذه الساعة وهذا الأوان وهذا اليوم[٢٩]، ومعلوم أنّ الإشارة لا تكون إلا للحاضر أو المستحضر. يقول ابن الحاجب[٣٠]:

"المشار إليه لا يشترط أن يكون موجوداً حاضراً، بل يكفي أن يكون موجوداً ذهنياً، والدليل عليه قوله تعالى: "تلك الدار الآخرة" وهي معدومة، ومن شرط وجود المشار إليه فهو جهل محض".

وفي اللغة العبرية نلحظ مثل هذه الظاهرة أيضاً، إذ تفيد أداة التعريف وهي (haa) إذا دخلت على ظرف الزمان – معنى اسم الإشارة، تقول سناء عبد اللطيف صبري[٣١]:

"إذا دخلت هاء التعريف على ظرف الزمان (في العبرية) تعطيه معنى الإشارة... وأحياناً تأتي هاء التعريف بمعنى اسم الإشارة أيضاً ..."

وقد بلغت قوة الإشارة في الأسماء الدالة على الزمان في العربية، التدليلَ على التعريف من غير أن تكون مسبوقة بأداة التعريف، كقولك للمخاطب: "أمهلني دقيقة" تقصد هذه الدقيقة. أو قولك: انتظر لحظة، لا تقصد إلا هذه اللحظة... وأغلب الظن أنّ الإشارة مقدرة في مثل هذه السياقات والتي تعني دون مواربة زمناً معرّفاً، بمعنى أنّه يمكن تمثيل دلالة دقيقة ولحظة في المثالين السابقين على النحو الآتي:

(أمهلني دقيقة) = أمهلني الدقيقة = أمهلني هذه الدقيقة

(انتظر لحظة) = انتظر اللحظة = انتظر هذه اللحظة

وأشار رمضان عبد التواب إلى ظاهرة أخرى، استخدم فيها العرب سياقات لغوية ورد فيها الاسم الدال على الزمان معطلاً من أداة التعريف (أل)، ولكنه في حكم المعرفة؛ لما يكتنفه من إشارة إلى الزمان الحاضر، يقول[٣٢]:

"ففي تاريخ الطبري مثلاً "سدوم يوم هالك" يعني سدوم اليوم هالك، وفيه كذلك "فقال أبو قبيس: لا أسلم سنة" يعني: السنةَ. وفيه أيضاً "إنما عهدك بالعمل عاماً أول" يعني العام الماضي".

ومثل هذا السياق اللغوي موجود في اللغة الإثيوبية أيضاً، يقول يحيى عبابنة[٣٣]:

"...يمكن للاسم المجرد من السوابق واللواحق أن يدل على التعريف الإشاري الدقيق، فمثلاً كلمة يوم (yom) في الأثيوبية تعني (يوم) في سياق ما وتعني (اليوم) في سياق آخر."

ولعل فيما ذكره إسماعيل عمايرة عن وظيفة الهاء في اللغات السامية ما يكشف بجلاء عن تعالق التعريف والإشارة، يقول:[٣٤]

"والهاء عنصر إشاري في اللغات السامية ومن أظهر وظائفه التعريف عن طريق الإشارة".

وقد استشعر إبراهيم السامرائي القيمة الإشارية لبعض أدوات التعريف في بعض اللغات السامية، يقول[٣٥]:

"ونستطيع أن نخلص إلى القول إنّ التنوين أو التمييم وهي أداة صوتية في آخر الكلمة ربما قصد بها التنبيه والإشارة، ثم فقدت مكانها فصارت "أل" في أول الكلمات للتعريف"

وهذا استشعار موفق من لدن السامرائي، يفضي إلى ما نحاول إثباته في رصد التعالق الدلالي بين الإشارة بسابقة "الهاء"، والتعريف بـ"أل". فقد لمح السامرائي ما تفيده أداة التعريف في بعض اللغات السامية من تنبيه وإشارة، تماماً كما تفيد "الهاء" في اسم الإشارة هذا في العربية. لتكون هذه الهاء كما نراها هي عين أصل أداة التعريف في العربية.

يبدو أنّ أواصر القربى بين الظاهرتين (التعريف والإشارة) في العربية يمكن تلمسها فيما يجمع بينهما من تنبيه، فالمتكلم عندما يشير إلى مشار إليه، إنما يعينه من بين أفراد جنسه وينبه عليه. ولذلك قالوا إنّ الهاء في "هذا" للتنبيه. وكذلك الحال عند التعريف "بأل" حيث يخصص المحلى بها؛ ليعرف ويتعين. ولا يخفى ما بين التنبيه على شيء وتخصيصه وتعينه والإيماء إليه من تقارب. يقول ابن يعيش[٣٦]:

"فأما أسماء الإشارة فنحو: ذا وذه وذان... ومعنى الإشارة الإيماء إلى حاضر وإن كان قريباً نبهت عليه بـ"ها"... ومعنى التعريف فيه (يقصد التعريف بالإشارة) أن يختص واحداً ليعرفه المخاطب بحاسة البصر... وأما الداخل عليه الألف واللام فنحو الرجل والغلام إذا أردت واحداً بعينه معهوداً بينك وبين المخاطب..."

وإذا عرفنا أنَّ بعض النحاة ذهبوا إلى أنَّ "أل" تفيد العهد بين المخاطِب والمخاطَب فحسب، فإنَّ العهد ضرب من التنبيه؛ لما فيه من معنى التذكير. يقول السيوطي[٣٧]:

"وخالف أبو الحجاج يوسف بن معزوز، فذكر أنَّ (أل) لا تكون إلا عهدية، فإذا قلت: الدينار خير من الدرهم، فمعناه: هذا الذي عهدته بقلبي على شكل كذا خير من الذي عهدته على شكل كذا. فاللام للعهد أبداً لا تفارقه."

وذهب ابن عصفور إلى جعل الألف واللام اللتين لتعريف الجنس للعهد أيضاً؛ واحتج بأنَّ الأجناس عند العقلاء معلومة مذ فهموها. والعهد تقدم المعرفة[٣٨].

على أية حال فإنَّه لا يخفى أنك إذا قلت: "الرجل" فإنّك تشعر بإلحاق "أل" تنبيهاً من نوع ما للمخاطب، إذ تنبهه إلى رجل معين، كأن يكون الرجل معهوداً بينكما. كما يتصل بـ (ها) التي قيل إنّها للتنبيه معنى آخر أشار إليه النحاة العرب، وهو أنَّ اسم الإشارة (هذا) يستخدم مع القريب، واسم الإشارة (ذاك) يستخدم مع البعيد، فأثبتوا الهاء في القرب وحذفوها في البعد. وإلى نحو ذلك ذهب بروكلمان بقوله[٣٩]:

" ويتصل باسم الإشارة في العربية (haa) للدلالة على قرب المشار إليه المذكر هذا والمؤنث هاذي وهذه والجميع هؤلاء".

فالقرب متأت من (haa) التي نجدها في مواضع كثيرة في اللغة فنقول: هازيد، ههنا،... ومثلها هذا وهذه٠٠٠ ولذلك أبقوا الهاء مع القريب أو مع ما كان بمنزلته وإن بعد. وحذفوها مع البعيد أو مع ما كان في منزلته وإن قَرُب. أو يثبتها من أراد تقريب البعيد فيقول: هذاك ... ويحذفها من أراد إبعاد القريب فيقول: ذا أو ذي٠٠٠

ولمّا كان المعرّف بالألف واللام معروفاً لدى المخاطب، ومألوفاً لديه، فإن قرباً من نوع خاص أحدثته الأداة "أل"، تأتي لها من أصل همزتها الإشاري الذي انبثقت عنه، لأنّها من وجهة نظرنا متطورة عن أداة إشارية دالة على القرب.

ويمكن للمتأمل أن يلمس في استخدامات أداة التعريف "أل" أنّ المعرّف بالأداة في العربية يشي بأبعاد دلالية مستوحاة من دلالة (ها) في اسم الإشارة التي قيل إنّها تدل على القرب، فصار كل اسم مشار إليه مع استخدام (haa) قريباً.

إنّ التعريف والإشارة في أصل الوضع في العربية متقاربان، بيد أنّ التطور اللغوي أثر فيهما فتطورت (haa) في الأسماء إلى همزة. وبقيت في أسماء الإشارة على ما كانت عليه، فحفظت لنا أسماء الإشارة ذلك الأصل القديم، ولا غرابة في هذا الحفظ؛ لأنّ المبنيات كأسماء الإشارة والضمائر... هي من الرّكام اللغوي الذي يدل على الأصل القديم. وسجلت لنا اللغة شواهد مختلفة تبدل فيها الهاء همزة، يقول ابن السكيت[٤٠]:

"... ويقال أيا فلان وهيا فلان،... ويقال أرقت الماء وهرقته... أرحت دابتي وهرحتها، وقد أنرت له وهنرت له"

ويقول إسماعيل عمايرة في تطور الصيغة الصرفية للفعل (أفعل)[٤١]:

"...ولعل الهمزة في صيغة أفعل منقلبة عن حرف حلقي آخر هو الهاء. فإنّ علم الساميات يرجح ذلك لسببين: أحدهما، أنّ هذه الصيغة تقابل في بعض اللغات السامية صيغة مناظرة تبدأ بالهاء. وهكذا فإنّ صيغة (أفعل) العربية تقابل صيغة (هفعيل) العبرية وأما السبب الثاني، فهو أنّ العربية نفسها ما تزال تحتوي على آثار من هذه الهاء، فيقال في أنار: هنار، ومن ذلك: نيَّرته وأنرته، وهنرته وأهنيره غهنارة وهو مهنار. ومن ذلك ألقم وهلقم. وأراق وهراق إهراقة. وأزرف وهزرف (أسرع)، وهرحت الدّابة وأرحتها..."

ومثل هذا الإبدال بين الهاء والهمزة موجود في اللغات السامية أيضاً كظاهرة ملحوظة، فقد سجلت بعض النقوش البونية تحول هذه الهاء إلى همزة على المستوى الصوتي[٤٢].

ومما يتصل بذلك في العربية ما مر بنا من شواهد شعرية أبدلت فيها الهاء همزة، كقول الشاعر:[٤٣]

فقالَ فريقٌ أَا إذَا إذْ نحوتُهُم وقالَ فريقٌ: لايمنُ اللهِ ما ندْرِي

وعلق عليه ابن جني بقوله: " قالوا: أراد أهذا، فقلب الهاء همزة، ثم فصل بين الهمزتين بالالف. وكذلك قولهم:"أل فعلت؟ ومعناه: هل فعلت؟[٤٤].

ثانياً، بناء التعريف بالأداة واسم الإشارة في اللغات السامية:

لا جرم أنَّ اللغات السامية يشهد بعضها لبعض. فإذا اتبعت هذه اللغات أسلوباً في ظاهرة ما، ثم قورن بما يشاكله في ظاهرة أخرى، فإنَّه يمكن تلمس العلاقة بين الظاهرتين. وهذا ما سنتبعه في عرض أساليب اللغات السامية في بناء ظاهرتي التعريف بالأداة واسم الإشارة.

مرَّ بنا أنَّ بعض اللغات السامية تصل إلى تعريف الأسماء بإضافة أداة التعريف (haa) التي تتصل بأول المعرَّف كما هو الحال في اللغتين العبرية واللحيانية. وغني عن القول أنَّ العربية تسبق اسم الإشارة بالأداة (haa) أيضاً للتنبيه والدلالة على القرب. يقول بروكلمان[٤٥]:

"تعد من أسماء الإشارة البدائية لفظة (haa) التي لا تزال تستخدم في العربية للتنبيه، بمعنى انظر، وفي العبرية واللحيانية للتعريف في أول الكلمة، وفي الآرامية للتعريف في آخرها".

وعليه فإنَّ "ها " التنبيه المستعملة في العربية كسابقة في اسم الإشارة، تقابل أداة التعريف المستعملة كسابقة في الأسماء في العبرية واللحيانية، وكلاحقة في الأسماء في الآرامية.

لقد نصَّ اللغويون العرب على أنَّ هاء في اسم الإشارة للتنبيه، فأصل هذا هو ذا، ثم دخلته "ها " للتنبيه، في حين دخلت (haa) على الأسماء في العبرية واللحيانية بالطريقة نفسها ولكن للتعريف. بيد أنَّ (haa) في اسم الإشارة في العربية منبهة، و(haa) في الأسماء في العبرية واللحيانية والآرامية معرِّفة. وإن كان التعريف بادئ الأمر ضرباً من التنبيه.

ويمكن تلخيص الأساليب التي يبدو فيها تعالق ظاهرتي التعريف بالأداة والإشارة باسم الإشارة في اللغات السامية في الحقائق الآتية:

أولاً: تصل بعض اللغات السامية إلى تعريف الأسماء بإضافة المقطع (haa) كما مر بنا في اللحيانية والعبرية. ففي العبرية:(habbayt)[٤٦]. ومعلوم أنَّ بعض اللغات السامية كالعربية تعبر عن قرب الإشارة بإضافة المقطع: (haa) فيقال: (haada) للمذكر و(haadi) للمؤنث كما هو الحال في العربية.

ويبدو التعالق بين السابقتين في ظاهرتي التعريف والإشارة أيضاً فيما سجلته اللغة الكنعانية، ففيها تدل "هاء" التعريف على معنى "أل" التعريف كما تحمل قيمة إشارية أحياناً. يقول يحيى عبابنة[٤٧]:

"وقد دلت هاء التعريف في الكنعانية على معنى (أل) في عدد من الاستعمالات،... فيما حملت معنى الإشارة إلى المفرد أحياناً أو الإشارة إلى الجمع (هؤلاء) "

ويقول أيضاً[٤٨]:

"وقد جاءت الهاء (h) في الكنعانية ولهجاتها أداة للربط أو التعريف" وفي الكنعانية أيضاً يستخدم اسم الإشارة (h) بمعنى ذاك أو تلك".

وإذا كانت بعض اللغات السامية كالآكادية تستخدم اسم الإشارة annu ومعناه: هذا و annitu ومعناه: هذه[٤٩]، فإنَّه يمكن تلمس علاقة الإبدال بين سوابق اسم الإشارة في العربية والآكادية (الألف والهاء). وإذا كانت الهاء تبدل من الألف، فإنَّها تبدل من الهمزة أيضاً؛ لما بين هذه الأصوات من تقارب مخرجي.

ثانياً: في الوقت الذي تصل بعض اللغات السامية إلى تعريف الأسماء بإضافة(n) آخر الاسم كما هو الحال في العربية الجنوبية[٥٠]. نجد التعبير عن قرب المشار إليه في بعض اللغات السامية كالسبئية والفينيقية والحبشية والآرامية بإضافة نون (n) إلى اسم الإشارة، كما هو الحال في السبئية (dn) والحبشية (zentu) والفينيقية: (zn)، والآرامية(den) و(dena)[٥١].

ثالثاً: تصل بعض اللغات السامية إلى التعريف بإضافة المقطع: (a) إلى آخر الاسم كما هو الحال في الآرامية(٥٢)، والسريانية أيضاً، وإن كانت هذه اللاحقة (a) قد فقدت دلالتها على التعريف(٥٣). ونجد بعض اللغات السامية يورد اسم الإشارة بإضافة (a) كما هو الحال في اللغات السامية الغربية (da) (di)(٥٤). ويمكن تمثيل ما سبق على النحو الآتي:

التعريف

اللغة	التعريف
الصفوية + اللحيانية + العبرية + الكنعانية	Haa + Noun
العربية الجنوبية	Noun + N
السريانية(قديماً)+ الآرامية	Noun + A

الإشارة

اللغة	الإشارة	اسم الإشارة
العربية الكنعانية	Haa + demonstrative H = demonstrative	Haada, Haadi
السبئية	Demonstrative + N	Dn
الحبشية	Demonstrative + N	Zentu
الآرامية	Demonstrative + N	Den, Dena
الفنيقية+الكنعانية	Demonstrative + N	Zn
اللغات السامية الغربية	Demonstrative + A	Da, Di

يتبين لنا مما سبق أنَّ ما تلحقه اللغات السامية في الأسماء هو نفسه ما تلحقه باسم الإشارة، فمن قال في اسم الإشارة (dn) كمن عرف الأسماء بإلحاق (n) في آخرها كما هو الحال في العربية الجنوبية والسريانية. ومن قال (haada) كمن عرف بإلحاق (haa) في أوائل الأسماء كما هو الحال في العربية واللحيانية. ومن قال (da) كمن عرف بإلحاق (a) في آخر الاسم كما هو الحال في الآرامية.

نخلص إلى القول إنَّ ما يعتور الأسماء من دخول أدوات سابقة أو لاحقة للتعريف، هي نفسها ما يعتور اسم الإشارة من لواحق أو سوابق في اللغات السامية. وعليه فإنَّ ها (haa) في اسم الإشارة هذا في العربية هي الأصل القديم لهمزة أداة التعريف (أل). ويؤكد ذلك ما بين الهاء والهمزة في العربية من إبدال، سببه قرب مخرج الصوتين. يقول ابن يعيش: (٥٥).

"قد أبدلت الهاء من الهمزة والألف... ، فأما إبدالها من الهمزة فقد أبدلوها منها إبدالاً صالحاً على سبيل التخفيف إذ الهمزة حرف شديد مستفل، والهاء حرف مهموس خفيف ومخرجهما متقاربان، إلا أنَّ الهمزة أدخل منها في الحلق."

ويقول ابن جني في باب إبدال الهاء:(٥٦)

"قد أبدلت من الهمزة، تقول العرب: أرقت وهرقت، وفي أنرت الثوب: هنرته، وفي أرحت الدَّابة: هرحتها، وفي إيَّاك: هِيَّاك."

ويبدو الإبدال بين الهمزة والهاء فيما رواه ابن جني من قراءات في قوله تعالى: " إيَّاك نعبد" يقول في قوله تعالى"إيَّاك":(٥٧) .

"فأما فتح الهمزة فلغة فيها، إيَّاك وأَياك ةهَيَاك، والهاء بدل من الهمزة، كقولهم في أرقت:هرقت، وأردت هردت، وأرحت الدابة: هرحت، وأنرت الثوب: هنرت..."

فإن قيل: كيف صحَّ الجمع في نداء المحلَّى بأل بين "الهاء" و"أل" كما في "يا أيها الرجل" و"الهاء" فيه للتنبيه و"أل" همزتها متطورة عن تلك الهاء؟ قبل الإجابة عن هذا التساؤل لابد من التنويه إلى أمرين:

أحدهما: أنَّ السياق اللغوي الذي يرد فيه نداء المحلَّى بأل قد اجتمع فيه "ها" التنبيه التي في "أيها"، أو "أيتها"، و "أل" التعريف وليس أصلها القديم "ها".

والاخر: أنَّه لم يجتمع أداتا تنبيه متتاليتين في سياق واحد، لأنَّ الهمزة في "أل" بعد تطورها عن الهاء لم تعد للتنبيه، بل تطورت في دلالتها أيضاً، وأصبحت ذات قيمة دلالية جديدة وهي التعريف.

إذا كانت القيمة الدلالية التي تجمع بين نداء المحلّى بأل واسم الإشارة، تؤكد عمق الترابط بينهما. مما جعل بعض النحاة كابن عصفور يرون أنَّ "أل" لا تفيد العهد الحضوري إلا إذا وقعت بعد اسم إشارة أو في نداء المحلَّى بأل نحو: "هذا الرجل"[٥٨]. وفي هذا السياق يقول المستشرق الألماني برجشتراسير[٥٩]:

"(هذا الرجل) معناه: كأني قلت الرجل الذي أشير إليه، أي "ها" وهو هنا أي ذا، ومعنى (أيها الرجل) كأني قلت الرجل الذي أشير إليه وأريده وهو أيها .."

ونرى أنَّ ما أحدثه التطور اللغوي هو المسؤول عن اجتماع – بل ضرورة اجتماع – هاء أيها مع أل التعريف، فتطور "ها" إلى همزة جعل منها أداة جديدة متطورة في دلالتها من جهة، ومختلفة عن أصلها الإشاري القديم من جهة أخرى.

وهذا التطور الذي أفضى بها إلى قيمة دلالية جديدة أباح ورود ما دل على الأصل الأول (التنبيه) المتمثل في هاء اسم الإشارة، مع ما يدل على المعنى الجديد (التعريف) المتمثل في (أل) في سياق واحد. ولا ضير في ذلك؛ لأنَّ الهاء لمَّا تطوت إلى همزة في "أل" أصبحت أداة جديدة ذات معنى جديد.

ولذلك لا يجوز اجتماع أداتي تنبيه متتاليتين في سياق واحد[٦٠] . ألا ترانا لا نقول: (يا أيها هذا الرجل)، ولا يقال أيضاً: (يا أيتها هذه المرأة)، فلا نجمع بين "ها" في أيها، و"ها" في اسم الإشارة (هذا) معا في أسلوب النداء. لذلك استغني عن أحد الهاءين عند دخول أداة النداء على اسم الإشارة. لعدم جواز تتابع أداتي تنبيه في سياق واحد.

وبناء على كل ما سبق فإنَّ همزة أل التعريف في العربية همزة متطورة عن الهاء التي نجدها في اسم الإشارة هذا، وقد دللنا على هذه الفرضية بما حفلت به اللغة من شواهد دلالية وسياقات لغوية، فالإشارة متحصلة في بعض السياقات التي ترد فيها أل التعريف ذات دلالة إشارية حضورية.

ناهيك عما يفضي إليه التعريف من تنبيه يضاهي به ها التنبيه لاسيما في إفادة العهدية. بالإضافة إلى دلالة الظاهرتين معنى التعيين إذ يتعين الشيء من بين أفراد جنسه بالتعريف وكذلك بالإشارة. ومما يعضد آصرة العلاقة بين أل والهاء ما يجري بين الهاء والهمزة من إبدال صوتي في العربية وكذلك في أخواتها السامية.

أما الشاهد الآخر ففي ما سجلته اللغات السامية من طرآئق في تعريف الأسماء وبناء اسم الإشارة، وبدا أنَّ ما يعتور الأسماء من دخول أدوات سابقة أو لاحقة للتعريف، هي نفسها ما يعتور اسم الإشارة من لواحق أو سوابق. لتكون همزة أل متطورة عن ها نجدها في اسم الإشارة هذا.

إنَّ القول بأنَّ أصل همزة أل التعريف متطور عن "هاء" لا يعني بحال أنَّ أصل أداة التعريف العربية "أل" هو ما نجده في بعض أخواتها السامية، كما هو الحال في العبرية. بل لهذه الهاء بقية في العربية نجدها في اسم الإشارة هذا كما مرَّ بنا. فليست العبرية أصلاً والعربية فرعاً في هذا السياق، وإنَّما أخذ التطور اللغوي في العربية سننه على أداة التعريف في العربية فتطورت همزتها من هاء إلى همزة، وبقيت بعض الإشارات من الركام اللغوي في اسم الإشارة تدل على مراحل هذا التطور.

الهوامش:

١- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام. تحقيق عرفات مطرجـــي، مؤســـسة الكتب الثقافية، بيروت/ ١٩٩٨ ص ١٦٣

٢- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت. ط١/١٩٩٢ ص ١٩٢، وانظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميـــد، ار الفكـــر، بيـــروت ط٢/ بلا ١/١٧٧

٣- أبحاث في اللغة العربية، داود عبده. مكتبة لبنان، بيروت/١٩٧٣ ص٦٥

٤- انظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. رمـــضان عبـــد التـــواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣/١٩٩٧ ص٢٠٤ وانظـــر: خـــصائص العربيـــة فـــي الأفعال والأسماء، دراسة لغوية مقارنة، إسماعيل عمـــايرة، دار الملاحـــي للنـــشر والتوزيع، اربد - الأردن، ط١/١٩٨٧ ص٦٩ ومدخل إلى اللغة الكنعانية الفينيقية، أحمد حامدة منشورات جامعة دمشق /١٩٩٥ ص٣١ واللغـــة الكنعانيـــة، دراســـة صوتية، صرفية، دلالية مقارنة في ضوء اللغـــات الـــسامية. يحيـــى عبابنـــة. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عنان - الأردن ط١/٢٠٠٣ ص٢٨١

٥- خصائص العربية في الأفعال والأسماء، دراســـة لغويـــة مقارنـــة، إســـماعيل عمايرة، ص٦٩

٦-أبحاث في اللغة العربية، داود عبده. ص٦٥

7-w1- Wright, W. A Grammar of the Arabic Language. 3rd edition. Cambridge University Press, 1962. P.27

٨- أبحاث في اللغة العربية، داود عبده. ص٦٥

٩- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ص ١٩٢

١٠- سر صناعة الإعراب، ابن جني. تحقيق محمد حسن إسماعيل، واحمد رشدي شحاته. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/٢٠٠٠ ج١/١١٩ وانظر: مغني اللبيب. ابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت/ ١٩٩٥ ج١/٦٦

١١- الإبدال، أبو الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٦١ ج٢/ ٥٦٨-٥٧١ وانظر: ابن السكيت. تحقيق حسين محمد شرف وعلي النجدي ناصف، الهيئة العامة لشؤون المطابع المركزية/ ١٩٧٨ ص٨٨، ٨٩

١٢- الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، ط٥/١٩٨٣ ج١/٣٤٨

١٣- المصدر نفسه ج١/٣٥٠ وانظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني ١/١١٩

١٤- المصدر نفسه ج١/٣٩٩

١٥- النظام اللغوي للهجة الصفوية، يحيى عبابنة، منشوراتجامعة مؤتة، ط١/١٩٩٧ ص١٥٤

١٦- المرجع نفسه ص١٥٦

١٧- اللغة النبطية دراسة صوتية صرفية دلالية في ضوء الفصحى واللغات السامية، يحيى عبابنة، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط١/ ٢٠٠٢ ص ٢٦٠

١٨- عمايرة، إسماعيل. خصائص العربية في الأفعال والأسماء، دراسة لغوية مقارنة، ص٧٠، ٧١

١٩- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/١٩٨٣ ج٢/٥

٢٠- الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت/ ١٩٩٥ ص٢٢١

٢١- سيبويه، الكتاب، ج٢/٥

٢٢- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث/١٩٩٣ ج١/٢٣

٢٣- الكفوي، الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ط١٩٨٢/٢ ج١٨/٢

٢٤- عفيفي، أحمد. التعريف والتنكير في النحو العربي، مكتبة زهراء الشرق،القاهرة/١٩٩٩ ص٩٠

٢٥- الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد حسين شمس الدين. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ط١٩٩٧/١ ص١٧٥

٢٦- عبد التواب، رمضان. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. ص٢٤٢

٢٧- الأندلسي، أبو حيان. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك،. تحقيق سدني كليزر، نيويورك/ ١٩٤٧ ص٣٣

٢٨- الزجاجي، كتاب اللامات،. تحقيق مازن المبارك، المطبعة الهاشمية بدمشق/١٩٦٩ ص٣٨

٢٩- البعلبكي، رمزي منير، فقه العربية المقارن، دار العلم للملايين، ط١٩٩٩/١ ص٢٤٩

٣٠- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، الأمالي ، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة دار الجيل، بيروت.دار عمار، عمان/ ١٩٨٩ ج٢/٧٠٤

٣١- صبري، سناء عبد اللطيف، القواعد الأساسية في اللغة العبرية مكتبة مدبولي/ ٢٠٠٠ ص٩٨ و فقه العربية المقارن، رمزي منير بعلبكي ص٢٥٠

٣٢- عبد التواب، رمضان. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. ص٢٤١

٣٣- عبابنة، يحيى. اللغة الكنعانية، دراسة صوتية، صرفية، دلالية مقارنة في ضوء اللغات السامية ص٢٨١

٣٤- عمايرة، إسماعيل. خصائص العربية في الأفعال والأسماء، دراسة لغوية مقارنة ص٦٩

٣٥- السامرائي، إبراهيم. فقه اللغة المقارن، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت/١٩٧٨

٣٦- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب/ ١٩٨٨ ج٥/٨٦

٣٧- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/١٩٨٨ ج١/٢٦٠

٣٨- المصدر نفسه. ج١/٢٦٠

٣٩- بروكلمان، كارل. فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض١٩٧٧ ص٧٩

٤٠- ابن السكيت، الإبدال، ص٨٨، ٨٩

٤١- عمايرة ، إسماعيل. الأقيسة الفعلية المهجورة، دراسة لغوية تاصيلية دار الملاحي للنشر والتوزيع، اربد، ١٩٨٨ ص٢٠

٤٢- كمال، ربحي. الإبدال في ضوء اللغات السامية، دراسة مقارنة. ١٩٨٠ جامعة بيروت العربية/ ١٩٨٠ ص ١١٣، ١١٤ وعبابنة، يحيى. اللغة الكنعانية، دراسة صوتية، صرفية، دلالية مقارنة في ضوء اللغات السامية. ص٢٨١

٤٣- انظر صفحة (٦) من هذا البحث، والشاهد أورده ابن جني من قبل في"سر الصناعة"ج١/١١٩

٤٤- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج١/١١٩، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج١/٦٦

٤٥- بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص٨٩ و صبري، سناء عبد اللطيف. القواعد الأساسية في اللغة العبرية. ص٩٠

٤٦- بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص٧٩، ١٠٣ وحامدة، أحمد. مدخل إلى اللغة الكنعانية الفينيقية ص٣١ و عبابنة، يحيى. اللغة الكنعانية، ص٢٨١

٤٧- عبابنة، يحيى. اللغة الكنعانية ص٢٨١

٤٨- المرجع نفسه ص ٥٤، و ٢٥٩

٤٩- عمايرة، إسماعيل، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية دراسة لغوية تأصيلية دار حنين، عمان، ط١٩٩٣/٢ ص٩١

٥٠- بروكلمان، فقه اللغات السامية،. ص ١٠٣ وانظر: عبابنة، يحيى. اللغة النبطية، ص ٢٦٠

٥١- بروكلمان، فقه اللغات السامية،. ص ١٠٣ وانظر: نولدكه، اللغات السامية،. ترجمة رمضان عبد التواب مكتبة دار النهضة ١٩٦٣ ص٢٦

٥٢- بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص١٠٣وحامدة، أحمد. مدخل إلى اللغة الكنعانية الفينيقية، ص٣١

٥٣- عمايرة، إسماعيل. خصائص العربية في الأفعال والأسماء، دراسة لغوية مقارنة، ص٦٩

٥٤- بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص٨٩، ١٠٣

٥٥- ابن يعيش، شرح المفصل، ج١٠/٤٢

٥٦- التصريف الملوكي، ابن جني، تحقيق البدراوي زهران، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر/٢٠٠١ ص١٥٥

٥٧- ابن جني، المحتسب، تحقيق محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٩٩٨/١ ج ١١٤/١

٥٨- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج١ /٢٦٠

٥٩- برجشتراسر، التطور النحوي، ، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨١ ص٨٥

٦٠- الأندلسي، أبو حيان. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، ص٣٣

الفصـــل الرابـــــع

منع صرف "أفعل من" بين علل المنع وتوالي الأمثال

***منع صرف "أفعل من" بين علل المنع وتوالي الأمثال(*):**

تتناول هذه الدراسة العلة اللغوية لمنع صرف صيغة "أفعل من"، إذ ترد هذه الصيغة ممنوعة ومصروفة، فإذا كانت متبوعة بـ "من" ظاهرة أو مقدرة منعت، وإذا كانت غير متبوعة بحرف الجر "من" صرفت.

وبدا لنا أنَّ منع هذه الصيغة وصرفها، لا يعود إلى ما تداوله النحاة فيها من مضارعة للوصف، أو قربها من بناء الفعل أو فرعيتها في الوصفية..بل إنَّ صرف الصيغة ومنعها يبدو مرتبطاً بحرف الجر "من"؛ ولذلك إن تلت الصيغة "من" منعت ولو كانت "من" مقدرة، وإن لم تلها "من" صرفت.

وهذا ما حاولنا إثباته من خلال معطيات علم الأصوات الحديث، إذ يرتكز البحث على رصد صلة هذه الصيغة بما فيها من حركات ومقاطع بحرف الجر "من"، وما يشكله اجتماعهما من سياق صوتي يرد فيه بناء مقطعي خاص، يمكن الانطلاق منه لتعليل صرف صيغة "أفعل" ومنعها من الصرف.

وإذا أخذنا بما قدمه علماء اللغة المتقدمون في تعليل صرف هذه الصيغة ومنعها، فإنَّ ثمّة جملة من التساؤلات المحيرة تبقى معلقة من غير إجابة، أبرزها: لماذا يمنع اسم التفضيل من الصرف مع حرف الجر "من" ويصرف دونه؟ وكيف انتقلت أفعل من الوصفية إلى الاسمية بسقوط حرف الجر؟ أليس البناء نفسه ماثلاً لم يتغير؟ فلِمَ يصرف تارة ويمنع أخرى؟ ثمّ ألا تمنع "أفعل" وليس بعدها "من" دون أن تكون مقدّرة؟.

بل إنَّ صيغة "أفعل" تمنع من الصرف وبعدها حرف آخر نحو الباء مثلاً؟ كما أنَّ تقدير "من" مسألة محيرّة يعتورها الاحتمال، فكما يمكن تقديرها وتوقعها يمكن عدم تقديرها وانتفاء توقعها. والدليل إن دخله الاحتمال سقط به الاستدلال.

---

* – بحث منشور في مجلة دراسات / العلوم الإنسانية والاجتماعية، تصدر عن عمادة البحث العلمي – الجامعة الأردنية – عمان – الأردن ISSN 1026-3721 المجلد ٣٤ العدد الأول، شباط /٢٠٠٧م

ونحاول في دراسة منع أفعل التفضيل من الصرف وصرفها، أن نقدم وجهة نظر مفادها من معطيات علم الأصوات في بحث منع هذه الصيغة وصرفها، انطلاقاً من ضرورة توظيف نتائج البحث الصوتي في الدرس الصرفي. وذلك من خلال تقسيم موضوعها إلى ثلاثة أقسام:

الأول: علل منع "أفعل التفضيل" من الصرف بين القبول والرّد.

الثاني: القيمة الإيقاعية لمنع المصروف وصرف الممنوع في العربية.

الثالث: استكراه توالي الأمثال في العربية وأثره في منع صرف "أفعل من".

علل منع "أفعل التفضيل" من الصرف بين القبول والرّد:

يرد في اللغة مصطلحا "الصرف" و "الممنوع من الصرف". أما المصطلح الأول فهو كما يراه ابن جني (ت٣٩٢هـ) "علم يعرف به أبنية أنفس الكلم الثابتة"[١] وعرّفه ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) بأنّه: "علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"[٢] أما الممنوع من الصرف، فقيل: "هو الاسم المسلوب منه التنوين، بناءً على أنَّ الصرف ما في الاسم من الصوت أخذاً من الصّريف، وهو الصوت الضعيف. وقيل هو المسلوب منه التنوين والجرّ معاً، بناء على أنَّ الصرف هو التصرف في جمع المجاري."[٣] وذكر أصحاب المعاجم غير معنى لكلمة الصرف، فقالوا هو " التصويت، والخالص من الذهب والفضة، وردّ الشيء عن وجهه وانصرافه عن طريقه إلى غيره...ومن هذه المعاني أخذ مصطلح الصرف والمنع من الصرف.[٤]

أما المعنى الاصطلاحي للصرف المقصود في هذا المصطلح فهو: التنوين. يقول ابن مالك:[٥]

الصرفُ تنوينٌ أَتى مُبيناً　　　معنى بهِ يكونُ الاسمُ أمكَنا

ولذلك يقال: الممنوع من التنوين في الممنوع من الصرف. تقول أدما طربيه:[٦]

"التنوين في اللغة هو التصويت والترنم، ... ومن هذين المعنيين سمّي تنويناً ما يُحْدِثُ في آخر الاسم صوت رنين نون ساكنة وصوت تنغيم عند النطق بها... فالتنوين تصويت بنون ساكنة في آخر الاسم المنصرف... وعليه فالممنوع من الصرف هو الممنوع من التنوين..."

وإذا انتقلنا إلى صيغة "أفعل من" في اللغة، وجدناها تتكون من كلمتين هما: (أفعل + حرف الجر "من").

وهذا البناء هو أحد صور "اسم التفضيل" الذي يدل على اشتراك طرفين في صفة واحدة، بيد أنَّ أحدهما قد زاد على الأخر في تلك الصفة.

وتمنع صورة اسم التفضيل (أفعل + من) من الصرف في العربية، فلا تنون وتجر بالفتحة عوضاً من الكسرة. وقبل مناقشة منعها تجدر الإشارة إلى أنَّ صيغة (أفعل) قبل أن تكون للتفضيل، تمنع من الصرف في حالات نصَّ عليها النحاة. يقول سيبويه في باكورة باب "ما ينصرف وما لا ينصرف":(٧)

"اعلم أنَّ أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال، نحو: أذهبُ وأعلمُ. قلت فما باله لا ينصرف إذا كان نكرة؟ فقال: لأنَّ الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل، إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه، وذلك نحو أخضر وأحمر ..."

والذي يفهم من كلام سيبويه أنَّ مضارعة هذا البناء بناء الأفعال حالت دون صرفه، لما لهذه المضارعة من ثقل في الأفعال، وكذلك ثقل ما ضارعها. فالمسألة قياس ما تمَّ في وزن على ما ضارعه في الوزن. ويبدو الثقل عاملاً عوِّل عليه كثير من علماء العربية المتقدمين في بحث منع الاسم من الصرف. فالاسم أصل والفعل فرع، ومتى خرج الاسم من هذه الأصلية إلى الفرعية صار شبيهاً بالفعل في الفرعية، وعندما أشبه الفعل اتصف بما يتصف به الفعل من ثقل(٨). ولكن سيبويه لما انتقل إلى "أفعل" اسماً جعله مصروفاً في النكرة ممنوعاً من الصرف في المعرفة. يقول:(٩)

"فما كان من الأسماء أفعل، فنحو أفكلٍ وأزملٍ وأيدعٍ... لا تنصرف في المعرفة، لأنَّ المعارف أثقل، وانصرفت في النكرة لبعدها عن الأفعال، وتركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل لثقل المعرفة عندهم."

تبدو المضارعة في صيغة أفعل إذا كانت اسماً مضارعة معنوية، فهي إن كانت اسماً دالاً على معرفة تمنع من الصرف، ولكنها تصرف إن كانت نكرة لما يعتورها من ثقل شابهت الفعل به في المعرفة.

ومن وجهة نظر سيبويه رحمه الله فإنَّ صيغة "أفعل" أكثر ما تكون في الصفات، وكثرة مجيء الصفة على أفعل مردّه إلى كثرة مضارعة الصفةُ الفعلَ.[١٠] ولذلك علل سيبويه منع "أفعل منك" من الصرف لأنّه صفة. يقول:[١١]

"اعلم أنّك إنما تركت صرف أفعل منك لأنّه صفة...وإنّما يكون هذا صفة بمنك." وينتهي سيبويه إلى نتيجة مفادها:[١٢]

"كل أفعل يكون وصفاً لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، وكل أفعل يكون اسماً تصرفه في النكرة."

وتبدو علة منع الوصف من الصرف أكثر تفصيلاً عند ابن يعيش، فقد وضحها في اجتماع سبب من أسباب المنع – كوزن الفعل – مثلاً مع علة أخرى وهي فرعية الصفة على الموصوف. يقول:[١٣]

"وأما الوصف فهو فرع على الموصوف، وهو علة في منع الصرف؛ لأنَّ الصفة تحتاج إلى الموصوف كاحتياج الفعل إلى الفاعل، فالموصوف متقدم على الصفة...والصفة مشتقة كما أنَّ الفعل مشتق، فكان فرعاً."

وحاول المبرد أن يفرق في بناء أفعل بين أحمد وأحمر، يقول:[١٤]

"فإن قال قائل: ما بال أحمد مخالفاً لأحمر؟ قيل: من قبل أنَّ أحمد، وما كان مثله لا يكون نعتاً إلا أن يكون معه "من كذا" فإن ألحقت به "من كذا" لم ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ لأنّه قد صار نعتاً كأحمر...".

إذا كان من المقرر في الدّرس اللغوي أنَّ هذا البناء مُنِع من الصرف لعلة مختصة فيه وهي وزنه الذي يرد مضارعاً لوزن الفعل أولاً، ولفرعيته على الموصوف ما دام صفة ثانياً، فإنَّ ما يسترعي الانتباه أنَّ هذه الصيغة نفسها تصرف إن حذفت "من" من بعدها. يقول ابن يعيش:[١٥]

"وإذا ثبت أنَّه (أفعل) صفة، فالوجه أن يكون متصلاً بـ"من" كما أنَّ سائر ما كان مثله كذلك. فإذا حذفت "من" وأنت تريده، لم تصرف الاسم؛ لأنَّه يكون في حكم الموجود، وإن حذفته وأنت لا تريده صرفته، وكان كسائر الأسماء، نحو: "أفكلٍ" لأنه إنما يكون صفة إذا كان معه (من)."

وقبل مناقشة سيبويه وابن يعيش في أنَّ (أفعل) لا يكون صفة إلا إذا كان متبوعاً بمن، يجدر طرح التساؤلات الآتية: ما قيمة "من" بعد أفعل؟ ولماذا إذا حذفت "من" صار البناء اسماً؟ وإذا ذكرت أو قدّرت صار البناء وصفاً؟! فهل تكتسب صيغة أفعل الوصف من حرف الجر "من" الذي يليها؟ وهل قولنا: زيد الأفضل، لا وصف فيه؟!.

يجيب ابن يعيش نفسه عن "من" بعد "أفعل في قولنا: أفعل منك. يقول:[١٦]

"هذا الضرب من الصفات (أفعل من) موضوع للتفضيل، وأصله أن يكون موصولاً بـ"من، ومن فيه لابتداء الغاية...فلمّا كان معنى الباب الدلالة على ابتداء التفضيل لم يكن بدّ من "من" ظاهرة...".

إذا كانت "من" لابتداء الغاية، فهل يسوغ هذا، الحكم على أفعل التفضيل بأنها صفة حتى إذا لم يلها "من" بطلت صفتها وانتقلت إلى الاسمية؟.

ثم أليس من أساليب اللغة ورود فعل أو اسم وبعده حرف الجر "من" لابتداء الغاية دون أن يكون للوصف محل؟ كقوله تعالى[١٧]: "سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى..."

إذا كان الحكم على بناء أفعل في الاسمية والوصفية مردّه إلى وجود "من" وحذفها، فإنَّ هذا الطرح لا يثبت لعدم اختصاص بناء "أفعل" بحرف الجر "من" في اللغة من جهة، كما أنَّ صيغة أفعل تمنع من الصرف في بعض التراكيب دون أن يليها حرف الجر "من"، ولا أقصد تركيب الحذف الذي تقدَّر فيه "من" بعد أفعل، وإنما التركيب الذي لا ترد فيه من مذكورة ولا مقدرة من جهة أخرى. نحو قوله تعالى[١٨]: "أليس الله بأعلم بالشاكرين" فقوله "أعلم" ممنوع من الصرف، وليس بعده "من". ولو جاز تقدير "من" بعد أعلم، فإنه لا حجة فيه؛ لأنَّ احتمال تقديرها كاحتمال عدمه، وهو افتراض لا دليل عليه.

وهذه المسألة تستدعي وِقفة خاصة، فأي دليل يُستند إليه في تقدير "من" بعد أفعل؛ حتى يصار إلى صرف أفعل التفضيل أو منعها عند من قال بالمنع على تقدير "من" ؟! فقد يصح تقديرها ويصح عدم تقديرها في أي سياق ترد فيه أفعل التفضيل، وما دام احتمال تقديرها كاحتمال عدمه، فليس من نافلة القول أنَّ الاحتجـاج لمنـع الصرف على تقدير "من" والصرف على ترك تقديرها، يشوبه الاحتمال، والدليل إن دخله الاحتمال سقط معه الاستدلال.

إذا نظرنا إلى الأمثلة الآتية تبين لنا إشكالية الطرح في انتقال "أفعـل" مـن الوصفية إلى الاسمية بزوال "من" نقول مثلاً:

زيد أكرمُ من عمرو / زيد أكرمُ / زيد أكرمٌ

جاء اسم التفضيل بناءً على رأي النحويين ممنوعـاً مـن الـصرف فـي الجملتين الأولى والثانية. والعلة كما أوردها ابن يعيش: أنَّ أفعـل فيهمـا جـاءت مقرونة بـ"من" مذكورة في الأولى ومقدّرة في الثانية، ولذلك كـان البنـاء صـفة. في حين صرفت أفعل في الثالثة؛ لأنها غير مقرونة بـ"من "ولو تقديراً، ولذلك كان البناء اسماً.

إنَّ القيمة الدلالية للجمل السابقة لا تجعل "أفعل" في الجملة الأخيرة من غير جنس "أفعل" في الجملتين السابقتين؟! فصفة الكرم ثابتة لزيد فـي الأمثلـة الـسابقة جميعها، بيد أنها في الأولى تثبتها قياساً مع عمرو مصرحاً به، وتثبتها فـي الثانيـة قياساً مع عمرو مقدراً، وفي الثالثة تثبتها من غير أن تقيسها. كما أنَّ إعراب أكـرم في الجمل الثلاثة لم يتغير سواء ذُكِرت "من"، أو قدرت أو حذفت.

ثمَّ هل الحكم على الكلمة بالاسمية أو الوصفية يسري من خلال ذكر "مـن" أو حذفها؟ أم من خلال مفهوم الاسـم وعلاماتـه ومفهـوم الوصـف وعلاماتـه؟ لاسيما أنَّ النحاة لمّا فرقوا بين الوصف والاسم، قدموا لكليهما مفهوماً، ولم ينظـروا إلى ذكر "من" أو حذفها؟.

وثمّة أمر آخر سبقت الإشارة إليه، وهو أنَّ صيغة "أفعل التفضيل" قد ترد من غير أن تكون متبوعة بـ"من"، بل بحرف آخر، ومع ذلك تمنع من الصرف. نحو قوله تعالى[١٩]: "قل ربي أعلم بعدتهم"، وقوله [٢٠] "نحن أعلم بِمَنْ فيها". وتقدير "من" محتمل كعدم تقديرها.

ومما تقدم فإنَّ تعليل منع "أفعل من" من الصرف إذا جاءت مقرونة بمِنْ، وصرفها إن لم يلها "من"، المسائل التي تستأهل إعادة النظر في اللغة، والبحث عن العلة الحقيقية في صرف هذه الصيغة ومنعها.

وقبل التعريج على العلة الحقيقية في منع "أفعل من" من الصرف، تجدر مناقشة طرح مغاير ذهب إليه بعض علماء العربية المتقدمين، وأيده بعض المحدثين في الحديث عن علّة منع الأسماء من الصرف. فقد أورد الزجاجي (ت٣٣٧هـ) رأياً لبعض الكوفيين يرى فيه التنوين فاصلاً بين المفرد والمضاف. يقول الزجاجي:[٢١]

"وقال بعض الكوفيين: التنوين فاصل بين المفرد والمضاف، وهذا أحد المعاني التي يدخل لها التنوين".

ولعل أبا القاسم السهيلي (ت٥٨١هـ) كان من أكثر المهتمين بهذا الرأي والمدافعين عنه، يقول في أماليه:[٢٢]

"فالمانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التنوين الذي هو علامة للانفصال وإشعار بأنَّ الاسم غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل به، وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن كما ظنه قوم، فإنَّ العرب لا تريد أن تشعر المخاطب بتمكن اسم ولا أيضاً التمكن معنى يحتاج إلى بيانه وإعلام المخاطب به...".

إنَّ هذا الرأي لا يختص بـ"أفعل التفضيل" فقط، بل يصدق على الممنوع من الصرف كلّه في اللغة، ويبدو أنَّ منطلقه كان من سقوط التنوين عند الإضافة، مما يعني أن ما كان مضافاً (متصلاً)، لا يدخله التنوين، وما كان غير مضاف (منفصلاً) دخله التنوين.

وعلى أية حال، فإنَّ هذا الرأي لا يفسر صـــرف "هنْــد" أو منعهـــا مـــثلاً، وكذلك ما كان يصرف ويمنع نحو: قريش، نوح، سلاسل، وقوارير...

وكذلك الحال في "أفعل التفضيل"، فليست صيغة "أفعل من" تركيباً إضـــافياً، ومع ذلك تصرف هذه الصيغة وتمنع. ولا حجة لمن يقول إنها تمنع لأنهـــا متـــصلة بـــ"من"؛ لأنَّ الاتصال الذي أشار إليه السهيلي هو اتصال الإضافة، ولو كان مطلق الاتصال لكانت النكرة المخصصة غير منونة.

ونرى أنَّ تعالق أفعل بـــ من هو مؤشر البحث عـــن منـــع هـــذه الـــصيغة وصرفها، ولكن من وجهة مغايرة لما أورده الزجاجي وأيده الـــسهيلي. ولاســـتجلاء حقيقة منع هذه الصيغة وصرفها في اللغة، تجدر الإشـــارة إلـــى مـــسألتين يمكـــن استنطاق الإجابة من خلالهما، هما:

الأولى: القيمة الإيقاعية لمنع المصروف وصرف الممنوع في العربية.

والثانية: استكراه توالي الأمثال في العربية وأثره في منع الصرف.

أولاً: القيمة الإيقاعية لمنع المصروف وصرف الممنوع في العربية.

العناية بالتوازن دعامة من دعائم الانسجام وحسن التـــآلف فـــي ســـياقات العربية. ومما يؤثر في اللغة لتحقيق هذا المأرب ظاهرتان: الأولى، منع ما حقه أن يصرف، والثانية: صرف ما حقّه أن يمنع. وعلل علماء العربية الظاهرتين بالخفـــة والتناسب. وقد مرَّ بنا أنَّ علّة منع أفعل" من الصرف، كان لما في هذا الوزن مـــن ثقل، فكما استثقل الصرف في الفعل استثقل فيما كان على وزنه.

والصرف كما ينص علماء اللغة، علامة من علامات الاسم، وهو علامـــة للاسم المتمكن، أما منع الاسم من الصرف، فيفهم من كلام المتقدمين أنَّ الاسم لمـــا كان أخف من الفعل لحقه التنوين، فإن ضارع الاسمُ الفعلَ ثَقُل، فمنع مـــن التنـــوين "الصرف" الذي كان يستحقه. يقول سيبويه:(٢٣)

"واعلم أنَّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعـــال أثقـــل مـــن الأســـماء؛ لأنَّ الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكناً فمن ثم لم يلحقها تنوين ..."

ولعل مقولة المبرد تلخص ظاهرة منع الاسم من الصرف في اللغة، يقول:[٢٤] "اعلم أنَّ كل ما لا ينصرف مضارع به الفعل"

ولمّا وجد علماء العربية أنَّ الممنوع قد يصرف، وأنَّ المصروف قد يمنع، بحثوا عن علّة يعللون فيها هذه الظاهرة، فاعتلوا بعلة إيقاعية هي التناسب. يقول ابن عصفور:[٢٥]

"وصرف ما لا ينصرف بالشعر أكثر من أن يحصى، وزعم الكسائي والفراء أنه جائز في كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك، وذهب بعض البصريين إلى أنَّ كل ما لا ينصرف يجوز صرفه إلا أن يكون آخره ألفاً...(و) صرف ما لا ينصرف في الكلام لغة لبعض العرب".

وقد جاء في القرآن الكريم صرف ما حقه المنع لغاية التناسب، ومن ذلك قراءة من قرأ قوله تعالى[٢٦]: "إنا أعتدنا للكافرين سلاسلا وأغلالاً وسعيراً". يقول القيسي:[٢٧]

"قرأ نافع والكسائي وأبو بكر وهشام "سلاسلاً" بالتنوين، والباقون بغير تنوين...وحجة من نونه أنه حمله على لغة لبعض العرب، حكى الكسائي أنَّ بعض العرب يصرفون كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك، قال الأخفش: سمعنا من العرب من يصرف هذا ويصرف جميع ما لا ينصرف."

ويقول الرضي معقباً على الآية نفسها:[٢٨]

"قوله"سلاسلاً" صرف ليناسب المنصرف الذي يليه (أغلالاً) فهو كقولهم: هنأني ومرأني، والأصل أمرأني".

ويقول الأشموني (ت٩٢٩هـ):[٢٩]

"ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع" سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً"، "قواريراً قواريراً" وقراءة الأعمش بن مهران "ولا يغوثاً ويعوقاً ونسراً".

وإذا كان من العلماء من حاول تخريج هذه الظاهرة لعلة غير التناسب، فقد كفانا أبو حيّان في معرض حديثه عن الآيتين السابقتين مؤنة الرّد على ذلك.[٣٠]

أما شواهد منع المصروف من الصرف، فأكثر من أن تحصى في اللغة، وقد عقد أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) مسألة في كتابه الإنصاف وسمها بـ "هل يجوز للضرورة منع الاسم المصروف من الصرف؟ فمن ذلك قول دوسر بن دهبل القريعي:

وقائلةٍ ما بالُ دوسرَ بَعْدَنَا   صَحا قَلْبُهُ عَنْ آلِ ليلى وعِنْ هِنْدِ[٣١]

فلم يصرف دوسر وحقه الصرف. وكذلك قول حميد الأمجي:

حُمَيْدُ الذي أَمَجٌ دارُهُ   أَخو الخَمْرِ ذو الشَيْبَةِ الأصلَعِ

فترك صرف حميد وحقه الصرف."[٣٢]

إذا كان الممنوع من الصرف قد يصرف لتحقيق غاية إيقاعية سمّيت بالتناسب، فإنَّ الشعر لمّا كان موطن الإيقاع استحق أن تكثر فيه هذه الظاهرة، يقول سيبويه:[٣٣]

"اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف... كما قال العجاج: قواطناً مكة من ورق الحمى".

ويقول ابن يعيش:[٣٤] "فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنه بزيادة التنوين، وهو من أحسن الضرورات؛ لأنَّه ردّ إلى الأصل..."

ومن الجدير بالذكر أنَّ الصرف للتناسب يختلف عن الصرف للضرورة، فالضرورة موطنها الشعر ولا مندوحة للشاعر عن إتيانها لإقامة الوزن، والصرف للتناسب كما قيل في الآيات السابقة؛ لإقامة التلاؤم والانسجام، وإكمال زينة الإيقاع، وليس من الضرورة، إذ لا ضرورة في القرآن. قد مرَّ بنا أنَّ الشاعر لو صرف لما أخلِّ بالوزن، ومع ذلك آثر المنع.

إذا كان من الجائز صرف ما لا ينصرف لتحقيق الغاية الإيقاعية وإقامة الوزن، فإنَّه يمكن منع ما حقه أن يكون مصروفاً لتحقيق الغاية ذاتها في اللغة. ولكن التناسب المقصود تناسب إيقاعيّ، وهو ما يكتنف السياق من تلاؤم في إيقاع مقطعي تبدو فيه المقاطع المتتابعة غير متنافرة.

ولم يكن علماء العربية المتقدمون في غفلة من قيمة الإيقاع والتلاؤم في الصرف والمنع من الصرف، وما حديثهم عن الثقل والخفة عند لحاق التنوين إلا من هذا القبيل.

يقول سيبويه مبرراً منع (أفعل) من الصرف:(٣٥)

"اعلم أنَّ أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنَّها أشبهت الأفعال نحو: اذهبُ وأعلمُ. قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان نكرة؟ فقال: لأنَّ الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوين في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه، وذلك نحو: أخضر وأحمر..."

والعلة ذاتها ذكرها النحاة في إجازة صرف العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط، وحقه أن يكون ممنوعاً من الصرف. يقول ابن يعيش:(٣٦)

"اعلم أنَّ ما كان ساكن الوسط من الثلاثي المؤنث إذا كان معرفة فالوجه منعه من الصرف، لاجتماع السببين (العلمية والتأنيث)، وقد يصرفه بعضهم لخفته بسكون وسطه، فكأنَّ الخفة قاومت أحد السببين فبقي سبب واحد فانصرف عند هؤلاء، وفيه ردّ إلى الأصل، وقد أنشد قول جرير:

لمْ تَتَلَفّعْ بفضلِ مِئْزَرِها   دَعْدٌ ولمْ تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ

... ومثله قول الشاعر:

ألا حَبَذا هِنْدٌ وأرضٌ بِها هِنْدُ   وهِنْدٌ أَتى مِنْ دونِها النأيُ والبُعْدُ

فصرف (هنداً) في موضعين من البيت، وليس ذلك من قبيل الضرورة؛ لأنَّه لو لم يصرف لم ينكسر وزن البيت. والقياس الصرف لأنَّ مراعاة اللفظ فيما لا ينصرف هو الباب".

ليس القصد أنَّ كل ممنوع من الصرف منع من أجل الخفّة أو تحقيق قيمة إيقاعية خاصة، وإنما ثمّة أثر للإيقاع الصوتي وموسيقى الكلام في منع المصروف، وكذلك في صرف الممنوع، والحرص على هذا الإيقاع ليس من نافلة اهتمام اللغة بل هو أولوية من أولوياتها.

إذا ثبت لنا أنَّ الانسجام والمحافظة على الإيقاع والحرص على التلاؤم في السياق، ذو أثر بيّن في الصرف ومنع الصرف، فإنَّ هذا النهج في المحافظة على الإيقاع وموسيقى الكلام مما نسعى إليه لتفسير منع صرف صيغة "أفعل من" في اللغة.

ثانياً، استكراه توالي الأمثال في العربية وأثره في منع الصرف.

شبه علماء العربية المتقدمون الأمثال إذا توالت بمشي المقيد(٣٧)، فهو في الأصوات اللغوية بمنزلة رفع اللسان وردّه إلى مكانه، وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرَّتين.(٣٨) يقول سيبويه:(٣٩)

"...أخف الحروف عليهم من أن يكون من موضع واحد، ألا ترى أنَّهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال ضربب... ولذلك لأنَّه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا إليه...".

ولعل ظاهرة الإدغام بين صوامت العربية من الظواهر التي يمكن تفسيرها في ضوء ظاهرة توالي الأمثال. وعدّ علماء العربية الغاية منه طلب التخفيف لا غير.(٤٠) إذ يرتفع اللسان ويوضع بالصوتين دفعة واحدة بعد إدخال أحد الصوتين بالآخر على حدّ تعبير المتقدمين.(٤١)

ولا يضير طلب الخفة في ظاهرة الإدغام ما يراه المحدثون من مفهوم مغاير للمتقدمين في حقيقة هذه الظاهرة. وليس المقام مقام بحث الخلاف بين الفريقين، وإنما يجمع الطرفان على أنه تمَّ بالإدغام التخلص من توالي الأمثال. يقول بروكلمان:(٤٢)

"إذا توالى مقطعان، أصواتهما الصامتة متماثلة، أو متشابهة جداً الواحد بعد الآخر في أول الكلمة فإنه يكتفى بواحد منهما، بسبب الارتباط الذهني بينهما."

ومما يرد في التمثيل على تصرف اللغة في سياق الأمثال المتتالية، حذف نون الأفعال الخمسة عند توكيدها بإحدى نوني التوكيد. يقول ابن هشام:(٤٣)

"..كقوله تعالى :"ولا يصدنّك عن آيات الله"، أو "لتسمعن" مثله. غير أنَّ نون رفع حذفت تخفيفاً لتوالي الأمثال."

إنَّ ظاهرة توالي الأمثال في اللغة وإن كانت في الدرس اللغوي عند علماء العربية المتقدمين ترد في سياق وصف الصوامت اللغوية، فإنَّ حقيقة هذه الظاهرة لا تقتصر على صوتين صامتين متتاليين، بل يمكن أن تكون بين حركات متتالية متماثلة، وكذلك بين المقاطع اللغوية أيضاً. فكما يستكره توالي الأمثال في الصوامت، كذلك يستكره توالي الحركات المتماثلة والمقاطع المتماثلة؛ ولذلك فإنَّ ما تتخذه اللغة من أساليب في التخلص من توالي الأمثال بين الصوامت، تتبع مثيله مع الحركات والمقاطع. يقول رمضان عبد التواب:[٤٤]

"تميل العربية إلى التخلص من توالي المقاطع المتماثلة، فتحذف واحداً منها،...وذلك ما يسميه اللغويون العرب توالي الأمثال...كما أنَّ العربية تميل إلى التخلص من الأصوات المتماثلة، سواء أكانت حركات أم أصواتاً صامتة، وإن لم تكن المقاطع متماثلة".

ولعل أقرب ما يتصل بظاهرة توالي الأمثال في منع ما حقّه أن يصرف، ما يحدّثنا عنه عفيف دمشقية ورمضان عبد التواب في تعليل منع كلمة "أشياء" من الصرف، إذ ليس في هذه الكلمة أيّ علّة من علل منع الصرف، ولكنها جاءت ممنوعة من الصرف في قوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم..."[٤٥]

وبعد أن استعرض الرجلان خلاف الكوفيين مع البصريين في هذه المسألة، وما اعتور هذه المسألة من افتراض وتأويل وتكلف[٤٦]، انتهيا إلى أنَّ أشياء منعت من الصرف أولاً في الآية السابقة، وليس فيها أي علة من علل منع الصرف، وسبب منعها هو توالي مقطعين متماثلين متتاليين، هما تنوين أشياء (نون ساكنة) وحرف الشرط (إنْ) الذي يسمع فيه ما يسمع في تنوين الكسر قبله. فآثرت اللغة الميل نحو المخالفة بين هذين المقطعين، فتخلصت من تنوين الكسر في أشياء، ثم خالفت بين الحركات كما خالفت بين الصوامت، ففتحت همزة أشياء وبقيت همزة إن مكسورة.[٤٧]

ونرى أنه كما اقتضى السياق في (أشياءٍ إنْ) منع أشياء من الصرف، فمنعت وليس فيها أي علة من علل منع الصرف، وإنما من أجل تحقيق التناسب الصوتي أو الانسجام والتوازن، أو المحافظة على الإيقاع، كذلك يمكن أن يحدث العكس، فيصرف ما كان ممنوعاً من الصرف للغاية نفسها. فكما يمنع المصروف، يصرف الممنوع؛ وكل ذلك من أجل المحافظة على الإيقاع وموسيقى الكلام. يقول دمشقية:(٤٨)

"إذا نحن تدبرنا النص القرآني المجيد، نجد حرصاً كبيراً على التناغم الموسيقي... والنفور من كل ما يثقل السمع أو النطق، وجدنا أنّ تنوين "أشياء" مع "إن" لا بدّ أن يشكل نوعاً من التنافر الموسيقي الذي تأباه الأذن والحال ذاته في منع الصرف."

وإذا تأملنا سياق "أفعل من" وأجريناه مجرى المجرور بالكسرة أولاً ومجرى المصروف (المنون) ثانياً، تبين لنا أنّ منع هذه الصيغة من الصرف، كان بسبب استكراه توالي الأمثال أيضاً. ويبدو بيان ذلك لو أننا صرفنا هذه الصيغة، فجرّت بالكسرة، وحركت بالتنوين.

ولكن قبل استعراض سياق الأمثال المتتالية في هذه الصيغة، وكيفية منعها من الصرف، تجدر الإشارة إلى مسألتين متصلتين بصيغة "أفعل من" ذواتي أثر في جعل هذه الصيغة في سياق توالي الأمثال وهما:

الأولى: التلازم والاختصاص:

يشي مفهوم التلازم والاختصاص بأنّ كلمة ما اختصت بغيرها في اللغة فلازمتها، كاختصاص حرف باسم، أو فعل بحرف، أو حرف بفعل، أو حرف بحرف...وذلك نحو اختصاص إن الشرطية بالأفعال مثلاً...

وإذا أردنا تعريف الاختصاص على وجه من الدّقة فهو ارتباط علائقي قريني بين كلمتين أو أكثر في اللغة إذا ذكرت الأولى وجب ذكر الثانية. وذلك نحو الحرفين (أما ، الفاء) فلا يقال أما إلا توقع ذكر الفاء بعدها.

ولكن هذا التلازم يرد في درجات متفاوتة، فقد يكون التلازم بين كلمتين أقوى من التلازم بين غيرهما، ولعل الحكم على قوة درجة التلازم يبدو من خلال نسبة استخدام أحد المتلازمين بمعزل عن الآخر بما تقدمه شواهد اللغة ونصوصها الفصيحة.

والغاية من سوق هذه المسألة هو النظر إلى صيغة (أفعل من) في ضوء التلازم بين اسم التفضيل "أفعل" إذا كان نكرة وحرف الجر "من". فمن المعلوم أنّ التفضيل لا يكون إلا بين طرفين اشتركا في صفة ما زاد أحدهما فيها عن الآخر.

والثانية: كثرة الاستعمال وما تبيحه من تصرف في اللغة:

فكثرة استعمال صيغة اسم التفضيل (أفعل من) في اللغة سوغت التصرف فيه، ولعل تصرف العرب بما كثر استعماله في اللغة أغلب ما يكون في ميلهم نحو الخفّة، فيخففون ما كثر استعماله، لحاجتهم المتكررة إليه.

وبعد هذا العرض فإنّ منع أفعل من الصرف من وجهة نظرنا لا يعدو أن يكون نتيجة من نتائج توالي مقطعين متماثلين في سياق صوتي كثر استعماله أولاً، فحق التصرف فيه، وكان إيثار الخفة بمنعه من الصرف، وزاد من ذلك التلازم بين "أفعل" وحرف الجر "من". ولعل تفصيل هذا الرأي المطروح يبدو من خلال الافتراضات الآتية:

أولاً: عند جر "أفعل من" بالكسرة تصبح "أفعلِ مِن" والمتأمل في هذا السياق يلحظ توالي مقطعين حركتهما متماثلة، وهما: المقطع (لِ) + المقطع (مِن)، والحركة في هذين المقطعين واحدة وهي الكسرة، أي عاقبت لام أفعل المكسورة ميم "مِن" المكسورة.

وبسبب هذه المماثلة الضيّقة بين الحركات المتماثلة في مقطعين كثر استخدامهما وتلازم اقترانهما، آثرت العربية المخالفة بينهما، فحركت لام أفعل بالفتح بدل الكسر في حالة الجرّ؛ لِما لكسر لام "أفعل" من ثقل سببه توالي الأمثال.

وزاد من ضرورة المخالفة بين الحركتين المتماثلتين في المقطعين ثقل حركة الكسر من جهة، وكثرة ملازمة "من" لصيغة "أفعل" من جهة أخرى. ومعلوم أنَّ كثرة الاستعمال في اللغة تبيح التصرف، فلمّا كانت "أفعل" أكثر ما ترد متبوعة بـ"من"، فقد تصرفت اللغة بهذا السياق وما فيه من مماثلة حركية، فكان أن تخلصت من توالي الأمثال فجرت أفعل بالفتحة بدل الكسرة.

ثانياً: لو صرفت "أفعل" وأجريت مجرى المنون، لقيل: زيد أطولٌ من عمرو. وإذا تأملنا السياق الصوتي لهذا التركيب، وجدنا مماثلة بين صوامت متقاربة في المخرج، وتوالي هذه الصوامت المتقاربة يشكل عنقوداً صوتياً صعباً، تخلصت منه اللغة بمنع الصيغة من التنوين. وهذه الأمثال المتتالية من المقاطع هي: تنوين لام "أفعل" و حرف الجر "من". ويمكن تصور تنوين لام أفعل بأنواعه مع حرف الجر "من" من خلال المعادلة الصوتية الآتية:

(Lin)
(Lun) + (min)
(Lan)

وفي هذا السياق يرد مقطعان متوسطان متماثلان (ص ح ص) فيهما صوت مشترك هو النون (نون التنوين + نون من). فإذا أضفنا إلى هذا السياق، ما يمكن أن ترد عليه لام أفعل إذا كانت صامتاً لثوياً نحو: النون كما في (أحسن) و(أسمن)، واللام كما في (أطول)، أو أن تكون صامتاً شفوياً أنفياً نحو الميم كما في (أكرم وأنعم...) بدا لنا مدى ثقل هذا السياق وصعوبته.

وهذا السياق مبني على أمثال متتالية في حال صرف صيغة "أفعل من" وتنوينها. ولذلك آثرت اللغة منع هذه الصيغة من الصرف عن طريق منع تنوينها أولاً، وجرها بالفتحة بدل الكسرة ثانياً.

إنّ التخلص من توالي الأمثال يحقق التلاؤم والتآلف في السياق الصوتي، وفي ذلك يقول الرماني:(٤٩) "التلاؤم نقيض التنافر،... والسبب في التلاؤم تعديل الحروف في التأليف... وأما التنافر فالسبب فيه ما ذكره الخليل من البعد الشديد أو القرب الشديد... وكلاهما صعب على اللسان، والسهولة من ذلك في الاعتدال، ولذلك وقع في الكلام الإدغام والإبدال."

وإذا ثبت لنا بعد كل هذا العرض ما يعتور الممنوع من الصرف من قيم إيقاعية، وحرص على انسجام موسيقي الكلام، وأضفنا إلى هذا استكراه توالي الأمثال في السياقات اللغوية، فإن توالي الأمثال في الحركات والمقاطع من وجهة نظرنا، هو مقود البحث في علة صرف صيغة "أفعل من" ومنعها في العربية.

الهوامش:

١. ابن جني، **المنصف**، شرح تصريف المازني، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٩ ص٣٢
٢. الرضي الاستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت/١٩٨٢ ج١/ص١
٣. السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٨ ج١/٨٥
٤. انظر ابن منظور، **لسان العرب**، دار المعارف، القاهرة/ ١٩٨١ و**القاموس المحيط**، الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١/١٩٨٦ مادة (صرف). وانظر **النحو الوافي**، عباس حسن، دار المعارف بمصر. ط٥/بلا ج١/ ٢٦
٥. ابن الناظم، **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، بلا، ص ٦٣٢
٦. أدما طربية، **الممنوع من الصرف**، معجم ودراسة، مكتبة لبنان ناشرون، ط١/٢٠٠١ ص١ وانظر: **النحو الوافي**، عباس حسن، ج١/٢٧، **ومعجم مصطلحات النحو العربي**، جورج متري عبد المسيح، وهاني جورج تابري، مكتبة لبنان مادة "صرف"ط١/١٩٩٠ مادة "صرف"
٧. سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الكتب، بيروت، ٣/١٩٨٤ ج٣/١٩٣
٨. **علة منع الصرف في التراث النحوي**، طارق نجم عبد الله، دار الكرام، بيروت، لبنان/١٩٩٦ ص٨
٩. سيبويه، **الكتاب** ج٣/١٩٤
١٠. **المصدر نفسه** ج٣/١٩٧

١١. **المصدر نفسه** ج٣/٢٠٢

١٢. **المصدر نفسه** ج٣/٢٠٣

١٣. ابن يعيش، **شرح المفصل**، قدّم له ووضع حواشيه أميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط١/٢٠٠١ ج١/١٧٣

١٤. المبرد، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، بيروت/١٣٨٦هـ ج٣/٣١١

١٥. ابن يعيش، **شرح المفصل** ج٤/١٣٢

١٦. **المصدر نفسه** ج٤/١٢٧

١٧. سورة **الإسراء** ١٢/١

١٨. سورة **الأنعام** ٦/٥٣

١٩. سورة **الكهف** ١٨/٢٢

٢٠. سورة **العنكبوت** ٢٩/٣٢

٢١. الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك/ ١٩٧٩ ص٩٧

٢٢. **الأمالي النحوية**، السهيلي،تحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة/١٩٧٠ ص٢٤– ٢٥ وانظر **نتائج الفكر**، أبو القاسم السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام/١٩٨٤ ص٨٧

٢٣. سيبويه، **الكتاب** ج١/٢٠

٢٤. المبرد، **المقتضب** ج٣/٣٠٩ وانظر: **الأصول**، ابن السرّاج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت/١٩٨٥ ج٢/٧٩ وانظر: **الإيضاح في علل النحو**، الزجاجي، ص ٩٧

٢٥. ابن عصفور، **ضرائر الشعر**، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت/١٩٨٢ ص ٢٤، ٢٥

٢٦. سورة **الإنسان** ٧٦/٤

٢٧. الداني، **التيسير في القراءات السبع**، عنى بتصحيحه أوتويرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٦ص ٢١٧ وانظر: **شرح الكافية**، الرضي الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت/١٩٨٢ج١/٣٨ ونسبت هذه اللغة إلى بني أسد. انظر: **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** أحمد بن محمد البنا، وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/١٩٩٨ ص٥٦٥

٢٨. الرضي الاستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت/١٩٨٢ ج١/٣٨

٢٩. الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ج٣/٤٨٨ وانظر هذه القراءات في **التيسير في القراءات السبع**، عنى بتصحيحه أوتويرتزل، ص ٢١٧ وانظر: **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** أحمد بن محمد البنا، ص٥٦٥

٣٠. أبو حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق عادل عبد المجود وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١/١٩٩٣ ج٨/٣٣٦

٣١. الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بن النحويين البصريين والكوفيين**، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت/١٩٨٧ ج٢/٥٠٠ وانظر **ضرائر الشعر**، ابن عصفور ص١٠٢

٣٢. الأنباري، **الإنصاف** ٢/٦٦٤، وانظر: **النوادر في اللغة**، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق/١٩٨١ ص ٣٦٨

٣٣. سيبويه، **الكتاب** ج١/٢٦

٣٤. ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج١/١٨٧

٣٥. سيبويه، **الكتاب** ٣/١٩٣

٣٦. ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج١/١٩٣

٣٧. **المصدر نفسه**، ج١٠/١٣٢

٣٨. انظر، **ثلاث رسائل في إعجاز القرآن الكريم**، النكت في إعجاز القرآن الكريم، الرّماني (ت٣٨٦هـ)، تحقيق خلف الله سلام، دار المعارف، القاهرة/١٩٦٨ ص٩٥-٩٦

٣٩. سيبويه، **الكتاب** ٤/٤١٧

٤٠. الصيمري، **التبصرة والتذكرة**، تحقيق فتحي أحمد، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى ج٢/٩٢٦ وابن الجزري، **النشر في القراءات العشر** تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت/١٩٧٠ ج١/١٦٣

٤١. انظر: أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق مصطفى أحمد النماس، مكتبة الخانجي، القاهرة/١٩٨٤ ج١/١٦٣، والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٨ ج٣/٤٤٢، وخالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، يس الحمصي، دار الفكر، دمشق/١٩٨٠ ج٢/ ٣٩٨

٤٢. بروكلمان، **فقه اللغات السامية** ، ترجمة رمضان عبد التواب، الرياض/١٩٨٤ص٧٩

٤٣. ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق عرفات مظرجي، مؤسسة الكتب الثقافية/١٩٩٨ص٥١

٤٤. رمضان عبد التواب، **بحوث ومقالات في اللغة**، مكتبة الخانجي في القاهرة، ط٣/١٩٩٥ ص ٢٧

٤٥. سورة **المائدة** ٥/١٠١

٤٦. الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مسألة وزن "أشياء"

٤٧. انظر تفصيل رأيه في **أثر القراءات القرآنية في تطور الدّرس النحوي** عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، بيروت/١٩٨٧ ص١٥٤

٤٨. **المرجع نفسه** ص١٥٤

٤٩. **النكت في إعجاز القرآن الكريم**، للرماني، ص٩٥-٩٦، وانظر **سر الفصاحة**، ابن سنان الخفاجي، تحقيق عبد العال الصعيدي، مكتبة علي صبيحن القاهرة/ ١٩٦٩ ص٥٤ وما بعدها

الفصل الخامس

مصطلح "ما لا اسم له" في رسالة ابن سينا "أسباب حدوث الحروف" بين الصياغة والمفهوم

"مصطلح "ما لا اسم له" في رسالة ابن سينا "أسباب حدوث الحروف" بين الصياغة والمفهوم"(*):

تأصيل المصطلح في مصنفات ابن سينا:

حظيت رسالة ابن سينا "أسباب حدوث الحروف" بأهمية خاصة عند علماء الأصوات؛ فهي أول دراسة علمية في تشريح الحنجرة. وهذه الرسالة مع صغر حجمها، تعد ركيزة من ركائز الدراسات الفسيولوجية لأعضاء النطق؛ لما تقدمه من وصف دقيق لمخارج الأصوات النطقية، وتشريح مفصل للحنجرة وما فيها من غضاريف وعضلات وأربطة.

ومما يسترعي الانتباه في هذه الرسالة، مسألة لغوية اصطلاحية، تتمثل في حديث ابن سينا عن أحد غضاريف الحنجرة في تشريحه المفصّل لها. فقد قسَّم الحنجرة إلى ثلاثة غضاريف هي: الغضروف الدّرقي، والغضروف الطَّرْجِهالي، والغضروف "عديم الاسم" أو "الذي لا اسم له". يقول ابن سينا:(١)

"والغضروف الثاني خلفه، مقابل سطحه لسطحه، متصل به بالرّباطات يمنة ويسرة، ومنفصل عنه إلى فوق، ويسمَّى: "عديم الاسم" .

إنَّ ما وسمه ابن سينا لأحد غضاريف الحنجرة بأنَّه "عديم الاسم"، وتكراره لهذا المصطلح في رسالته غير مرة بصور مختلفة فمرة: عديم الاسم"(٢)، ومرة (لا اسم له)(٣)، يدعو إلى التساؤل: كيف يكون الشيء عديم الاسم؟ ثم كيف بطبيب جراح وحاذق كابن سينا يطلق هذه التسمية؟ وإذا كان ابن سينا قد شرع في تشريح الحنجرة ووصف أجزائها، فهل من اللائق إطلاق هذه التسمية ؟ ثم ما الذي قصده ابن سينا بهذا المصطلح؟ وما هو مفهومه الدقيق؟ وهل اتفق المحدثون على مفهوم واحد لمدلول هذا المصطلح؟

---

* - بحث منشور في مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة الآداب واللغويات" مجلة علمية نصف سنوية محكّمة مفهرسة متخصصة، تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة اليرموك، إربد- المملكة الأردنية الهاشمية المجلد ٢٢ العدد ٢ /٢٠٠٤.

قبل الإجابة عمّا سبق تجدر الإشارة إلى عناية ابن سينا بالمصطلح، فهو لا ينفك يذكر لكل مفهوم مصطلحه، وليس أدل على ذلك قوله:[٤]

"...كالمشاهدة فهذه القوة هي التي تسمّى الحس المشترك، وهي مركز الحواس، ومنها تتشعب وإليها تؤدى الحواس، وهي بالحقيقة هي التي تحس لكن إمساك ما تدركه هذه هو للقوة التي تسمّى خيالاً وتسمى مصوِّرة وتسمَّى متخيلة، وربما فرّق بين الخيال والمتخيلة بحسب الاصطلاح ونحن ممن يفصل ذلك".

ولعل استعراض نصوص ابن سينا في مصنفاته لا سيما القانون في الطب والشفاء، يؤكد عنايته بذكر المصطلح وحرصه على إيجاد التسمية لكل مفهوم يورده. يقول:[٥]

"فإنّه (الإنسان) لا يقبل الروائح قبولاً قوياً حتى يحدث في خياله منها مثل ما يأتيه،... ولذلك لا يكون للروائح عنده اسماً إلا من جهتين: أحدهما، من جهة الموافقة والمخالفة، بأن يقال: طيبة ومنتنة، كما لو قيل للطعم إنّه طيب وغير طيب من غير تصور فصل أو تسمية. والجهة الأخرى، أن يشتق لها من جهة مشاكلتها للطعم اسم فيقال: رائحة حلوة ورائحة حامضة".

ولذلك لم يكن ابن سينا بهذه البساطة حتى يطلق عبارة "لا اسم له"، وليست هذه التسمية من قبيل عجزه عن إطلاق مصطلح على ذلك العضو، الذي يعدُّ جزءاً من أهم أجزاء الحنجرة.

حقيقة المصطلح وعلّته:

نرى أنَّ تسمية "الذي لا اسم له" للغضروف الحنجري الثاني كانت أشبه بصيحة يعلن فيها ابن سينا عن اكتشافه لهذا العضو، وكأنّه أراد بعد أن سجّل سبقاً إلى اكتشاف هذا الغضروف، أن يدعو إلى تسمية له فوسمه بالذي لا اسم له. يقول عبد القادر مرعي الخليل معقباً على تقسيم ابن سينا لغضاريف الحنجرة:[٦]

"ويبدو أنَّ ابن سينا هو أول من اكتشف هذا الغضروف فبحث له عن اسم عند القدماء من اليونان والرومان، فلم يجد له ذلك. ولذلك أطلق عليه الذي لا اسم له، أو عديم الاسم."

وإذا كنّا نلتقي مع عبد القادر الخليل بتوصل ابن سينا إلى اكتشاف هذا الغضروف إلا أنَّ ابن سينا لم يطلق مصطلح "لا اسم له" على الغضروف الثاني في الحنجرة لأنَّه لم يجد تسمية عند الرومان واليونان، والمستعرض مصنفات ابن سينا يجده يبتدع مصطلحات لمفاهيم مختلفة، ويستعرض مصطلحات متعددة لمفهوم واحد أيضاً، ولا يدل مصطلح "لا اسم له" على اتكال ابن سينا على مصطلحات الأمم الأخرى، وإنَّما أراد من هذه التسمية إعلان اكتشافه لهذا المفهوم.

على أية حال فإنَّ ابتداع ابن سينا اسماً للغضروف الثاني غير "الذي لا اسم له" ليس من الصعوبة بمكان، إذ لا يقعد به الحال عن طرح مصطلح ما، ولكن لا بُدَّ من اتفاق على التسمية، وكأنَّ عبارة (لا اسم له) هي رسالة من ابن سينا إلى كل باحث مفادها: أنَّ ثمة مفهوماً تم التوصل إليه، ما كان معلوماً من قبل. وأنَّ هذا المفهوم لم يسَّم بعد. وليس أدل على ذلك تكراره لهذا المصطلح في حديثه عن بعض عضلات الحنجرة. يقول ابن سينا:(٧) "ثم ههنا عضلات لا أسامي لها تتصل بالدرقي".

فليس الغضروف الثاني من الحنجرة فقط هو الذي لا اسم له، بل هذه العضلات التي أعلن عن اكتشافها أيضاً لا أسامي لها. وهذا يؤكد إطلاق هذا المصطلح على كل مكتشف جديد توصل إليه ابن سينا.

ومن هذا القبيل أيضاً ذكره مصطلح (ما لا اسم له) عندما توصل إلى مفهوم جديد للصفة المشتركة التي تجمع بين الهواء والماء في نقل الرائحة، يقول ابن سينا في كتابه الشفاء"النفس":(٨) "... فلتكن الرطوبة المؤدية للطعم: العذوبة، وأما ما يشترك فيه نقل الرائحة فلا اسم له. "

فكأنَّ عبارة (لا اسم له) أضحت وسيلة ابن سينا لكل مفهوم أو مدلول يسجل به سبقاً في الاهتداء إليه والكشف عنه.

مقايسة المصطلح في تصوير المفهوم:

أمّا كيف يكون مصطلح (عديم الاسم) دالاً على الغضروف الثاني في الحنجرة؟ فالإجابة عن هذا السؤال تقودنا إلى القول المأثور: "إنّ عدم العلامة علامة"، فعديم اللون قد يوصف للتدليل على اللون، وقد تتماز أشياء متشابهة بتلوينها بألوان مختلفة، ويُتْرَك أحدها من غير لون، فيكون ما لا لون له دالاً على المفهوم ومميزاً له.

ليس بالضرورة أن يكون المصطلح لفظة مباشرة في دلالته على المفهوم. فكثيراً ما تطالعنا بعض المصطلحات بطريقة غير مباشرة في تعبيرها عن مفاهيمها، كأن يقال: ما وراء الطبيعة، تحت الحمراء، لا نهاية له، تحت خط الفقر، اللاوعي...

فمثل هذه المصطلحات تدل على المفهوم بالمخالفة أو المجاورة... فالوعي مثلاً معروف في مفهومه وحدّه ومصطلحه، فلماذا عُبِّر عن مفهوم آخر مناقض للوعي باللاوعي؟! ألا يجدر التعبير عنه بمصطلح آخر من غير نفي؟! وكذلك الحال باللانهاية، واللافقاريات...؟ ولكنها مصطلحات مطروقة ومقبولة. بل صار التدليل على المفهوم وفق هذه الطريقة، وسيلة مرتضاة في صياغة المصطلح وتداوله.

على أية حال فربمّا يثير مصطلح ابن سينا "الذي لا اسم له" حفيظة بعض الباحثين، من حيث إنّ المصطلح تسمية للمفهوم. فكيف تكون عبارة "لا اسم له" دالة على المفهوم ؟ وما تعدد الآراء في فهم مدلول مصطلح الغضروف الذي سمَّاه ابن سينا" لا اسم له"، إلاّ لأنّ التصور قد طبع على أنّ المصطلح تسمية للمفهوم، فلو قال ابن سينا عن هذا الغضروف: "لا عظم له" أو "لا لون له"... لكان مصطلحاً مقبولاً؛ لأنّ مثل هذا المصطلح يعد تسمية أولاً، وله نظير يقابله ثانياً. تماما كما قالوا: اللافقاريات في مقابل الفقاريات. واللامركزية في مقابل المركزية...في حين ارتبط ما لا اسم له، بنفي الاسمية أولاً، فاستصعب تصوره؛ لارتباط المصطلح

بالتسمية؛ إذ لا يتصور شيء من غير تسمية. وارتبط بعدمية النظير ثانياً، إذ كان لكل شيء يعرفونه اسم يشتهر به. فكيف يكون الشيء من غير اسم؟!.

بيد أنَّ الحقيقة تكمن في صدق أي رمز على المفهوم ليكون مصطلحاً إذا تمَّ استخدمه وتداوله، حتى لو كان الرمز بنفي الاسمية عنه كما هو الحال في هذا المصطلح.

ربَّما كان من المعلوم بداهة أنَّ ابن سينا لم يجد حرجاً في قوله: "لا اسم له"، فهو يكرره في غير موضع في رسالته ومصنفاته. زد على ذلك أنَّه ألَّف رسالته هذه في مرحلة بلغ فيها نضجاً علمياً مرموقاً، وأحاط بما لم يحط به من قبل، فتذكر الروايات أنَّ هذه الرسالة جاءت بعد حادثة وقعت بين ابن سينا وأبي منصور الجبَّان (عاش في أواخر القرن الرابع وأوائل القرن الخامس الهجريين) أحد كبار العلماء اللغويين، بين يدي الأمير علاء الدولة في أصفهان، وفيها أفتى ابن سينا في مسألة لغوية، فواجهه أبو منصور بقوله: "إنَّك فيلسوف وحكيم، ولكن لم تقرأ من اللغة ما يرضي كلامك فيها"، فما كان من ابن سينا إلاّ أن عكف على كتب اللغة ثلاث سنين، حتى انتصر لنفسه، واعتُذِر له.

وقد نصَّ ابن سينا في مقدمة رسالته "أسباب حدوث الحروف" أنَّه ألَّف هذه الرسالة لأبي منصور الذي ناكفه يوما ما.(٩)

فهل كان ابن سينا في مهمته هذه ليقول "عديم الاسم" أو "الذي لا اسم له" وهو يجد حرجاً في مثل هذا؟ وهل تراه يوجه رسالته لأبي منصور على ما كان بينهما من مناكفة وهو يعلن عن عدم مقدرة على ابتداع مصطلح ما ليقول: "لا اسم له"؟! وقد وجدناه يردده في كتابه "القانون في الطب" ست مرات في صفحة واحدة.(١٠) وعشر مرات في كتابه "الشفاء".(١١)

لقد وظَّف ابن سينا لفظ "لا اسم له" كمصطلح يطلق على الغضروف الثاني من الحنجرة معبراً عن اكتشافه له، ولم يجد حرجاً ولا ضيراً في إطلاق هذا المصطلح، والمصطلح مستقر عنده، ولم يقل "بعديم الاسم" إلاّ مرة واحدة في رسالته، ثمَّ انصرف عنه إلى "لا اسم له" وصار يتداوله بهذه التسمية.

دلالة المصطلح عند الباحثين المحدثين:

أما مفهوم مصطلح "ما لا اسم له"عند ابن سينا، فقد اختلف الدارسون المحدثون فيه، فذهب فريق كإبراهيم أنيس وسمير استيتية إلى أنَّ المقصود به: لسان المزمار. وذهب فريق آخر كمحمد الضالع إلى أنَّه: الغضروف الحلَقِي.

يقول إبراهيم أنيس:[١٢]

"إنَّ الغضروف الذي يطلق عليه ابن سينا (عديم الاسم) مرَّة والذي (لا اسم له) مرَّة أخرى، هو ما يسميه المحدثون (**Epiglottis**) فكأنه حين ظهر له أنَّ المقطع السابق (**Epi**) لا يعني أكثر من (فوق أو أعلى)، وأنَّ كلمة (**Glottis**) بالإغريقية معناها (اللسان) تكون الترجمة الحرفية للمصطلح الأجنبي الإغريقي هي (فوق اللسان)... ولكن الأطباء العرب في أيامنا هذه يسمون (**Epiglottis**) لسان المزمار، ففي معجم شرف للمصطلحات الطبية، نجد أنَّه يطلق على (**Epiglottis**) عدة أسماء أشهرها : لسان المزمار".

وإلى نحو ذلك ذهب سمير استيتية أيضاً، يقول:[١٣]

"وأمّا ابن سينا فقد أضاف إلى تشريح الحنجرة، كثيراً من النتائج والأفكار العلمية فقد وصف لسان المزمار (**Epiglottis**) وصفاً دقيقاً. ولكنه لم يجد له اسماً، فقد نعته بأنه "الذي لا اسم له".

أما وجهة نظر الفريق الثاني، فترى أنَّ المقصود بمصطلح "لا اسم له"، هو الغضروف الحلَقِي (**Cricoid**)، يقول محمد الضالع:[١٤]

"ويظن البعض أنَّ الذي (لا اسم له) هو: "لسان المزمار"(**Epiglottis**) ولم يوضحوا طريقة استدلالهم على ذلك. ويرجع ذلك إلى أمرين: الأول هو اللبس الذي حدث في نص ابن سينا في كتيبه، حيث وصف الغضروف الثاني عديم الاسم بإيجاز مبهم... والأمر الثاني يرجع إلى عدم ذكر ابن سينا لغضروف "لسان المزمار" (**Epiglottis**) عند تشريحه للحنجرة في كتيبه"أسباب حدوث الحروف" أو في كتابه "القانون"... ولكن نصّ القانون.. يدل على أنَّه يعني الغضروف الحلَقِي (**Cricoid**)".

وقبل مناقشة الآراء السابقة، أجد من الواجب التنويه إلى أنَّ الرأي الذي قال به الضالع لم يكن صاحب السبق إليه، فقد سبقه إليه باحث آخر، هو خليل إبراهيم العطية الذي يقول:(١٥)

"عرف ابن سينا غضاريف الحنجرة الثلاثـــة، وســمَّى الغــضروف الأول (الأعلى): الفوقاني الذي يقابل عند علماء الصوت (The Cricoid) وعدَّه جزءاً من القصبة الهوائية".

ولكن خليل العطية لم يشر إلى مصطلح "ما لا اسم له"، واكتفى باختيار وصف الأعلى والفوقاني، ثم اجتهد ليفسره بما يفاد من ترجمة (Cricoid): (الغضروف الحلَقِي).

ولم يقدم العطية أي دليل على توجيهه الذي ذهب إليه. وربما استشعر العطية غضاضة في مصطلح "ما لا اسم له"، لذلك اختار وصف الفوقاني ولم يشر إلى "ما لا اسم له" ألبتة. وقد مرَّ بنا أنَّ ابن سينا قد قصد إلى هذا المصطلح دون أدنى تردد.

أما ما ذهب إليه محمد الضالع من نفي ذكر ابن سينا للسان المزمار، فغير دقيق؛ فبعد استعراض كتاب القانون في الطِّب نجد ابن سينا يذكر مصطلح "لسان المزمار" صراحة، مما يؤكد معرفته إياه مصطلحاً ومفهوماً. يقول ابن سينا:(١٦)

"وخلق لأجل التصويت الشيء الذي يسمى لسان المزمار يتضايق عند طرف القصبة ثم يتسع عند الحنجرة".

ولم يكتف الضالع بذلك، بل عدَّ القائلين بلسان المزمار في مصطلح "ما لا اسم له" قد وقعوا في (لبس)؛ وعلل ذلك بسبب اعتمادهم على نص ابن سينا في رسالته، واقتصارهم على هذا النص فقط؟!! يقول الضالع:(١٧)

"فاعتماد الباحثين على نص أسباب حدوث الحروف فقط، أوقعهم في ذلك الالتباس، ألا وهو الخلط بين الغضروف الحلَقِي الذي يمثل أهمية كبرى في حدوث الصوت، وبين لسان المزمار الذي يقل عنه أهمية في وظيفة الحنجرة الصوتية."

وعند مراجعة ما قاله إبراهيم أنيس، نجده بعد أن تعرض إلى وجهة النظر الشائعة في إطلاق لسان المزمار على "ما لا اسم له" عند بعض الباحثين، استدرك على هذا الفهم بإيضاح يكشف عنه قوله: [١٨] "فاشتهر بيننا الآن أنَّ **(Epiglottis)** هو لسان المزمار، ولكن ابن سينا يستعمل لسان المزمار لجزء آخر من أجزاء الحنجرة، ربَّما هو ما يعرف لدى المحدثين باسم:**(Rina Glattidis)** وهو الفرجة بين الأوتار الصوتية".

إنَّ ما ذكره إبراهيم أنيس هو ما يشيع عند المحدثين من فهم مدلول "ما لا اسم له"، فهم يرونه – كما قال سابقاً – مقابلاً: للمصطلح الأجنبي: **(Epiglottis)** حيث المقطع **(Epi)** يعني فوق والمقطع **(Glottis)** يعني اللسان لتكون الترجمة الحرفية: فوق اللسان، ومن الباحثين من عبر عن **(Epiglottis)** بطبق رأس القصبة[١٩] ومنهم من سمَّى لسان المزمار غطاء المزمار.[٢٠] ولكن الأطباء يسمون **(Epiglottis)** لسان المزمار. وهذه تسميتهم لا تسمية إبراهيم أنيس، وفهمهم لا فهمه. وعليه فإنَّ فهم أنيس لمدلول "ما لا اسم له" يغاير ما قاله عنه الضالع.

وليس أدلَّ على دقة رأي أنيس، إشارته إلى الفرق بين ما يفهم من مصطلح "الذي لا اسم له" في عرف ابن سينا، وما يفهم منه في عرف الأطباء المحدثين. يقول:[٢١]

"فيقول (ابن سينا) في الجزء الثاني من القانون ما نصّه: "وخلق لأجل التصويت الشيء الذي يسمى لسان المزمار... وهذا الجرم الشبيه بلسان المزمار من شأنه أن ينضم وينفتح ليكون بذلك قرع الصوت"، وهكذا نرى أنّ لسان المزمار عند ابن سينا شيء آخر غير المشهور الآن لدى واضعي المصطلحات العربية من رجال الطب".

إنَّ ما ساقه إبراهيم أنيس بحاجة إلى تأمل، فلسان المزمار عند ابن سينا يدل على فتحة ما بين الوترين الصوتيين، كما مرَّ بنا سابقاً، وابن سينا لم يطلق "ما لا اسم له" على لسان المزمار كما نفهمه منه اليوم: تلك الصفيحة الغضروفية التي تغلق مجرى التنفس عند البلع أو تغلق مجرى البلع عند التنفس.

وإذا كان إبراهيم أنيس لم يوضح مفهوم ابن سينا لما يقابل مصطلح "لسان المزمار" في العرف المعاصر، إلا أنَّنا نتفق مع أنيس بأن المقصود بالذي لا اسم له: "لسان المزمار"، ولكن وفق تصور ابن سينا للسان المزمار، لا كما يفهم من دلالة لسان المزمار في العرف المعاصر، كما ظنَّ الضالع.

وانطلاقاً مما سبق نجد من الضرورة بمكان إيضاح دلالة "لسان المزمار" عند ابن سينا، واختلاف دلالته عن المفهوم المعاصر من جهة، وإيضاح ما استخدمه ابن سينا للتدليل على المفهوم الذي يقوم بوظيفة "لسان المزمار" كما يفهمه العرف المعاصر، من جهة أخرى.

يستخدم ابن سينا مصطلح "لسان المزمار" للتدليل على: فتحة المزمار، حيث يتم التصويت، أي أنَّ لسان المزمار عند ابن سينا هو فرجة ما بين الوترين الصوتيين. ويتضح هذا الفهم من خلال نصين لابن سينا في كتابه "القانون في الطب" ، يقول في أحدهما:(٢٢) "وخلق لأجل التصويت الشيء الذي يسمى لسان المزمار، يتضايق عند طرف القصبة ثم يتسع عند الحنجرة، فيبتدئ من سعة إلى ضيق ثم إلى فضاء واسع كما في المزمار، وهذا الجرم الشبيه بلسان المزمار من المزمار من شأنه أن ينضم وينفتح ليكون بذلك قرع الصوت".

فلسان المزمار كما يفهم من كلام ابن سينا يدل على فرجة الوترين الصوتيين، التي تتم عملية التصويت بوساطتها. وهو ما يعرف اليوم باسم المزمار أو فتحة المزمار عند علماء الأصوات المحدثين.(٢٣)

أما النص الآخر في "القانون"، فقول ابن سينا:(٢٤)

"والازدراد لا يجامع النفس، لأنَّ الازدراد يحوج إلى انطباق مجرى قصبة الرئة من فوق لئلا يدخلها الطعام المار فوقها، ويكون انطباقها (قصبة الرئة) بركوب الغضروف المتكئ على المجرى، وكذلك الذي يسمى الذي لا اسم له..."

وبناء على ذلك نجد إغلاق مجرى قصبة الهواء لئلا يدخلها الطعام قد تمَّ بفعل الغضروف المتكئ على المجرى، كما انغلق معه "ما لا اسم له"، وعليه فإنَّ مفهوم مصطلح "لسان المزمار" في العرف المعاصر، هو ما عبَّر عنه ابن سينا بالمتكئ على المجرى. وهذا المتكئ على المجرى يغلق مجرى التنفس عند البلع، كما يغلق المتكئ على المجرى، مجرى البلع عند التنفس.

وبذلك يتضح أنَّ اللبس الذي وقع فيه الضالع جاء من الخلط في فهم مدلول لسان المزمار عند ابن سينا، ومساواة دلالة هذا المصطلح بفهم المعاصرين له، فمفهوم مصطلح "الذي لا اسم له" عند ابن سينا يعني "لسان المزمار"، الذي يعني به فتحة ما بين الوترين الصوتيين حيث يتم التصويت. ولسان المزمار عند المحدثين هو الصفيحة الغضروفية التي تغلق مجرى التنفس عند البلع أو تغلق مجرى البلع عند التنفس. ويقابل هذه الصحيفة عند ابن سينا ما سمَّاه الغضروف المتكئ على المجرى. بيد أنَّ الضالع وحّد دلالة لسان المزمار عند ابن سينا والمعاصرين فوقع فيما وقع فيه.

أمَّا ما ساقه الضالع من أدلة لإثبات أنَّ مفهوم "ما لا اسم له"، هو الغضروف الحلَقِي، فيبدو في دليلين ظنَّ أنهما يثبتان هذه الدلالة، يقول:(٢٥)

"ولكن نص القانون "والثاني غضروف موضوع خلفه يلي العنق مربوط به يعرف بأنَّه الذي لا اسم له" يدل على أنَّه يعني الغضروف الحلَقِي **(Cricoid)** للأسباب الآتية:

١- الغضروف الذي يلي العنق هو الغضروف الحلَقِي، فكلمة العنق تعني بلا شك – القصبة الهوائية، والغضروف الذي يلي القصبة الهوائية مركب عليها ويوجد في الحنجرة هو الغضروف الحلَقِي **(Cricoid)**.

٢- الضمير في عبارته "مربوط به" يشير إلى "العنق": "القصبة الهوائية". فالغضروف الحلِقي مربوط بالقصبة الهوائية برباط يسمى "الحلَقِي القصبي...مثل الرباط الذي بين الدرقي والحلَقِي..."

إنَّ ما استدل به الضالع من أدلة لإثبات أنَّ مفهوم مصطلح "ما لا اسم له" هو الغضروف الحَلَقِي، لا يسلم به، ولا يثبت بحال؛ للأسباب الآتية:

أولاً: يقطع الضالع بأنَّ المقصود بالعنق في نص ابن سينا هو القصبة الهوائية، وهذا تأويل لا دليل عليه؛ لأنَّ ابن سينا على دراية بالمصطلحين (العنق والقصبة)، وقد استخدم مصطلح "القصبة" كثيراً في مصنفاته، لاسيما كتابه القانون في الطب. وفرَّق بين المصطلحين وبين اختلافهما، من غير أن يذكر أحدهما ليدلل به على الآخر. يقول ابن سينا:(٢٦) "العنق مخلوق لأجل قصبة الرئة..."

وفي نص آخر يقدم ابن سينا تعريفاً دقيقاً للقصبة، مما يدل على أنَّ المصطلحين لا يمكن أن يرادف أحدهما الآخر. يقول:(٢٧)

"أما قصبة الرئة فهي عضو مؤلف من غضاريف كثيرة دوائر يصل بعضها على بعض ..."

فلمَ يلجأ ابن سينا إلى استخدام العنق ليدلل على القصبة، لاسيما أنَّ مفهوم القصبة ومصطلحها ماثل لديه، معلوم عنده، ناهيك أنَّ لكليهما دلالة مختلفة؟!!.

ثانياً: الإحالة التي قدمها الضالع للضمير في نص ابن سينا: "مربوط به" غير دقيقة. وتتعارض هذه الإحالة مع نصٍّ ابن سينا في رسالته"أسباب حدوث الحروف". يقول ابن سينا:(٢٨)

"أما الحنجرة فإنَّها مركبة من غضاريف ثلاثة: أحدها موضوع إلى قدَّام يناله المس في المهازيل ... ويسمى الدَّرقي والتّرسي. والغضروف الثاني خلفه (خلف الغضروف الدَّرقي) مقابل لسطحه متصل به بالرباطات يمنة ويسرة، ومنفصل عنه إلى فوق ويسمى عديم الاسم".

فالضمير "الهاء" في "به" إنَّما يعود على الغضروف الدَّرقي لا على العنق، والغضروف الدَّرقي يقابل سطحه سطح "الذي لا اسم له"، ويتصل به بالرباطات، وهذا عينه ما قاله في القانون، يقول:(٢٩)

"الحنجرة ...مؤلفة من غضاريف ثلاثة: أحدها ... يسمى الدَّرقي والترسي... والثاني غضروف موضوع خلفه(خلف الدَّرقي) يلي العنق، مربوط به (أي بالدَّرقي) يعرف بأنَّه الذي لا اسم له".

فالضمير الهاء في "به" يعود على الغضروف الدَّرقي لا العنق كما ظنَّ الضالع، وقول ابن سينا "مربوط به" يعني أنَّ هذا الغضروف "الذي لا اسم له" مربوط بالغضروف الدرقي أو الترسي؛ لأنَّ إحالة الضمير في قوله"خلفه" هي نفسها إحالتها في قوله:"به".

كما أنَّ ابن سينا لو كان قصده بالضمير في "به" العنق، لكان القياس أن يقول: "مربوطاً به" على الحالية، لا "مربوطٌ به" على إكمال الخبرية، ولكن ابن سينا تابع حديثه فبعد أن قال عن الغضروف الذي لا اسم له: "موضوع خلفه"، أكمل حديثه، فقال:"مربوط به"، لتكون الإحالة واحدة في "خلفه" و"به". وبذلك فإنَّ نص ابن سينا في "القانون" يفضي إلى ما يفضي إليه في رسالته دون أدنى تعارض.

وما قاله الضالع من لبس وقع فيه الباحثون بسبب اكتفائهم بنص الرسالة لا حقيقة له. ويبدو أنَّ الضالع هو الذي وقع في هذا اللبس؛ بسبب إحالة الضمير على غير ما هو له، وتفسيره العنق بالقصبة في مفهوم ابن سينا من غير دليل، علماً بأنَّ ابن سينا يستخدم مصطلح القصبة صراحة دون مواربة.

وإذا كان الضالع قد ذهب إلى أنَّ المقصود "بالذي لا اسم له" هو "الغضروف الحَلَقِي"، فإنَّ ما يقوله ابن سينا في تشريح عضلات الحنجرة يعارض هذا المذهب؛ فقد عرض ابن سينا ترتيباً موقعياً للعضلات وتعالقها بالغضاريف الحنجرية، يقول:(٣٠)

"ومن ذلك زوج مشترك (يقصد العضلات) بين الحنجرة والحلقوم، يصعد من القص، ويجاوز الدَّرقي، ويستمر إلى مؤخر الذي لا اسم له ومقدم الحلقوم، فإذا تشنج جذب الحلقوم إلى أسفل والذي لا اسم له إلى خلف..."

فقد بدأ ابن سينا بذكر العضلات تصاعدياً وفق رتبتها، بدءاً من أولها موقعاً فالتي تليها علواً، حيث تجاوز هذه العضلات القص إلى الدَّرقي إلى الذي لا اسم له، وهذه الرتابة تؤكد أنَّ الغضروف الموسوم بالذي لا اسم له ليس الغضروف الحَلَقِي؛ لأنَّ الغضروف الحَلَقِي أدنى من الدَّرقي لا أعلاه. كما أنَّ موقع الذي لا اسم له (فتحة المزمار) أعلى من الدَّرقي لا أدناه. وهذا ما تؤكده البحوث الطبية المعاصرة.(٣١)

وتجدر الإشارة إلى خلاف في دور الصفيحة الغضروفية المعروفة "بلسان المزمار"عند المحدثين في العملية الصوتية. يقول ياسر الملاح:(٣٢)

"لسان المزمار: ليس لهذا العضو شأن في إنتاج الأصوات، ولكنه يقوم بحماية الحنجرة ومجرى التنفس عند البلع..."

ولكننا نميل إلى ما تنص عليه بعض الدراسات الحديثة اليوم، التي تثبت وظيفة صوتية (للسان المزمار) في العملية الصوتية. يقول سعد مصلوح:(٣٣)

"...ولهذا الغضروف(لسان المزمار) وظائف صوتية منها أنَّه يعمل على تكييف الرنين، بما يحدثه من تغير في حجم الحنجرة..."

ومما تجدر الإشارة إليه في سوء فهم مدلول مقاصد ابن سينا، ما وقع فيه محمد الضالع من تأويل بعيد في فهم مقولة ابن سينا "وهذا الجرم الشبيه بلسان المزمار" إذ حملها على غير ما هي له ، وذهب إلى أنَّها تعني: فتحة ما بين الوترين الصوتيين.

إنَّ مثل هذا الفهم غير دقيق؛ لأنَّ ما يستدل عليه من كلام ابن سينا لا يشي بما فهمه الضالع. وإليك ما قاله الضالع وما قاله ابن سينا لإيضاح الفهم. يقول محمد الضالع:(٣٤)

"فكتب التشريح المعربة حديثاً تطلق على غضروف **(Epiglottis)** لفظة لسان المزمار، مع أنَّ ابن سينا أطلق على فتحة الحنجرة التي بها الأحبال الصوتية، والمعروفة في التشريح بكلمة **(Glottis)** عبارة "الجسم الشبيه بلسان المزمار" وتطلق بعض كتب التشريح الحديث كلمة المزمار عل نفس الشيء".

وعند مراجعة ما قاله ابن سينا لا نجده يطلق عبارة "الجسم الشبيه بلسان المزمار" على فتحة الحنجرة، يقول ابن سينا:(٣٥)

"وخلق لأجل التصويت الشيء الذي يسمى لسان المزمار يتضايق عند طرف القصبة، ثم يتسع عند الحنجرة، فيبتدئ من سعة إلى ضيق، ثم إلى فضاء واسع، كما في المزمار، فلا بدَّ للصوت من تضييق المحبس، وهذا الجرم الشبيه بلسان المزمار **من المزمار** من شأنه أن ينضم وينفتح ليكون بذلك قرع الصوت...".

يرى ابن سينا أنَّ لسان المزمار – لا شبيهه – هو الفرجة التي تضيق وتتسع، ثم لما أراد بيان أهمية لسان المزمار والتدليل على قيمته، قال هو في وظيفته أشبه ما يكون بلسان المزمار **من المزمار**، ولعل إسقاط محمد الضالع كلمة **(من المزمار)** في عبارة ابن سينا (الشبيه بلسان المزمار من المزمار) هو ما أوقعه في هذا اللبس. إذ تدل كلمة المزمار الثانية على المعنى المعجمي لا الاصطلاحي، فإسقاط التكملة (من المزمار) ألبس الأمر، فعبارة ابن سينا: "وهذا الجرم الشبيه بلسان المزمار من المزمار" دلَّ بها على أهمية هذا الجرم، فهو في قيمته الوظيفية كلسان المزمار (الناي) من المزمار (الناي)، فالمزمار هنا بمعنى: "الناي"، وليس القصد أنَّ هذا الجرم يشبه لسان المزمار كما ظنَّ الضالع.

يتبين لنا مما سبق أنَّ الغضروف الذي وسمه ابن سينا "بالذي لا اسم له" أراد من خلاله أن يسجل سبقاً في اكتشافه، ولعلها سنته في كل ما يسبق إليه من اكتشاف المفاهيم الجديدة، فقد أطلق هذا المصطلح على بعض العضلات التي اكتشفها في تشريحه للحنجرة، وأطلقه على ما يجمع بين الهواء والماء في نقل الرائحة. أما قصد ابن سينا بمصطلح "ما لا اسم له" الذي أطلقه على أحد غضاريف الحنجرة فهو "لسان المزمار"، ولكن وفق تصور ابن سينا لمفهوم لسان المزمار، الذي هو فتحة ما بين الوترين الصوتيين. لا كما يفهم من دلالة مصطلح "لسان المزمار" في العرف المعاصر.

أمَّا الباحثون الذين اختلفت آراؤهم في فهم مدلول هذا المصطلح، وذهبوا في فهمه مذهباً مغايراً، فقد وقعوا في ذلك؛ بسبب قياسهم مصطلح "لسان المزمار" لدى ابن سينا على مفهوم مصطلح "لسان المزمار" في العرف المعاصر قياساً واحداً. وتأكد لهم صحة ما ذهبوا إليه لمَّا وجدوا ابن سينا يؤكد أهمية هذا الغضروف "الذي لا اسم له" في إحداث التصويت، في الوقت الذي تقل أهمية لسان المزمار" كصحيفة غضروفية تنظم عمليتي البلع والتنفس" في العملية الصوتية.

لقد كان ابن سينا أول من أشار إلى الحنجرة كعضو من أعضاء الجهاز النطقي، إذ اقتصر العلماء قبله على مصطلح "أقصى الحلق"، للحديث عن الأصوات الحنجورية.[٣٦]

وهو بما قصد إليه في مصطلح "ما لا اسم له" أول من أشار إلى فتحة المزمار (ما بين الوترين الصوتيين) في العملية الصوتية، ليكون بذلك قد حقق كشفاً مبيناً وسبقاً عظيماً، لا يملك علماء الأصوات اليوم إلا الشهادة له والإعجاب به.

الهوامش:

(١) ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق محمد حسن الطيَّان ويحيى مير علم، تقديم ومراجعة شاكر الفحَّام وأحمد راتب النفّاخ. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١/١٩٨٣ ص ٦٥

(٢) ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص ١١١،١١٠،٦٥

(٣) ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص: ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٣

(٤) ابن سينا، الشفاء، الفن السادس من الطبيعيات (علم النفس)، باريس/١٩٨٢ ص: ١٥٩

(٥) ابن سينا، الشفاء، الفن السادس من الطبيعيات (علم النفس)، ص٧٧

(٦) الخليل، عبد القادر مرعي. المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، جامعة مؤتة/١٩٩٣ ص١١

(٧) ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص ١٠٩

(٨) ابن سينا، الشفاء، الطبيعيات، ٦-النفس، تصدير ومراجعة: إبراهيم مدكور، تحقيق الأب جورج قنواتي، سعيد زايد، الهيئة المصرية العامة للكتّاب، القاهرة/١٩٧٥ ج٦ :٧٥

(٩) انظر: ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص ٥٤ وانظر: البيهقي، ظهير الدين. تاريخ حكماء الإسلام، تحقيق محمد علي كرد، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ط٢/١٩٧٦ ص ٦٥ القفطي، انباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة. ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ط١/١٩٨٦ ص٤ وابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق نزار رضا، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت/١٩٦٥ ص ٤٤٢، ٤٤٣

(١٠) ابن سينا، القانون في الطب، تحقيق إدوارد القش، تقديم علي زيغور، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت/١٩٨٧م مج١ الكتاب الأول :٦٤، ٦٥

(١١) ابن سينا، الشفاء، الطبيعيات، ٦-النفس، ج ٨ :٢٨٠،٢٧٩

(١٢) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، دار وهدان للطباعة والنشر،القاهرة ط٥/١٩٧٩ ص ١٤٢

(١٣) استيتية، سمير شريف. الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ، دار وائل للنشر ط١/٢٠٠٣ ص ٥٤ وانظر: (شحادات، مجدي، الأعضاء الخلفية للنطق، جامعة اليرموك، الأردن/٢٠٠٣ ص٤٠)

(١٤) الضالع، محمد صالح. علم الأصوات عند ابن سينا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية/١٩٩٠ ص ٥٩

(١٥) عطية، خليل إبراهيم. في البحث الصوتي عند العرب،منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد/١٩٨٣ ٢٣

(١٦) ابن سينا، القانون في الطب، مج٢، الكتاب الثالث: ١١٢١

(١٧) الضالع، محمد صالح. علم الأصوات عند ابن سينا، ص ٥٩

(١٨) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية ص١٤٣

(١٩) انظر: كانتينو، جان. دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، تونس، الجامعة التونسية/١٩٦٦ ص١٧

(٢٠) انظر الموسوي، مناف مهدي، علم الأصوات اللغوية. عالم الكتب، بيروت ط١/١٩٨٨ ص٣١

(٢١) أنيس، إبراهيم. الأصوات اللغوية، ص١٤٣

(٢٢) ابن سينا، القانون في الطب، مج ٢ص ١١٢١

(٢٣) انظر: أحمد مختار عمر. دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب /١٩٩١ ص ١٠١، وانظر: الخولي، محمد علي. الأصوات اللغوية، مكتبة الخريجي، الرياض/ ١٩٨٦ ص٢٠ والموسوي، مناف مهدي، علم الأصوات اللغوية. ص٣١، مالمبرج، بريتل. علم الأصوات، ترجمة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب/١٩٨٤ ص٦٠، ٦٣. و أبروكرومبي، ديفيد. مبادئ علم الأصوات العام، ترجمة محمد فتيح ط١/١٩٨٨ ص ٤٣

(٢٤) ابن سينا، القانون في الطب، مج٢، الكتاب الثالث: ١١٢١

(٢٥) الضالع، محمد صالح. علم الأصوات عند ابن سينا، ص ٥٩

(٢٦) ابن سينا، القانون في الطب، مج١، الكتاب الأول: ٤٨

(٢٧) ابن سينا، القانون فى الطب، مج٢،الكتاب الثالث ص١١٢١

(٢٨) ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص ٦٤ – ٦٥

(٢٩) ابن سينا، القانون فى الطب، مج١،الكتاب الأول:٦٤ – ٦٥

(٣٠) ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص ١١٢

(٣١) انظر: البيه، وفاء. أطلس أصوات اللغة، الهيئة المصرية العامة للكتّاب، القاهرة/١٩٩٤ ص٩١٨ والعبيدي، عبد الكريم. أطلس تشريح جسم الإنسان، جامعة بغداد /١٩٨٠ ص٢٣٠ وقد أطلق العبيدي عليه: "الغضروف الفَتَخِي"

(٣٢) الملاح، ياسر. الأصوات اللغوية، مركز الأبحاث الإسلامية، القدس/١٩٩٠ ص٢٨) (وانظر بشر، كمال، الأصوات العربية، دار غريب، القاهرة/٢٠٠٠ ص٦٥، بركة، بسام. علم الأصوات العام، مركز الإنماء القومي/١٩٨٨ :٦٢

(٣٣) مصلوح، سعد. دراسة السمع والكلام، عالم الكتب/١٩٨٠ ص١٠٩

(٣٤) الضالع، محمد صالح. علم الأصوات عند ابن سينا، ص ٦٠

(٣٥) ابن سينا، القانون فى الطب، مج٢ الكتاب الثالث،:١١٢١

(٣٦) انظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، يطلب من دار الكتب العلمية، بيروت الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ط١٩٨٢/٢ : ج٤٣٣/٤

الفصـــــــل الســــــادس

تاء "أبت وأمّت" بين الزيادة والإبدال والتعويض في ضوء البنية التركيبية والقيمة الوظيفية

***تاء "أبت وأمت" بين الزيادة والإبدال والتعويض في ضوء البنية التركيبية، والقيمة الوظيفية(*):**

حظيت التاء التي تلحق أب وأم في النداء باهتمام علماء اللغة المتقدمين، وتعددت وجهات النظر فيها، واختلفت الآراء في تخريجها، حتى صار أمرها محيراً ومشكلاً. فقد وردت أبت في القرآن الكريم في ثمانية مواضع[١]. كما وردت في شواهد شعرية[٢]، ولم ترد لفظة أمت إلا في شاهد شعري ذكرته بعض كتب النحو والقراءات[٣].

ونرى أنَّ مرد هذه الحيرة والإشكال يعود إلى اقتصار هذه التاء على لفظة أب وأم دون غيرهما من كلمات اللغة، واقتصار التاء عليهما في النداء دون سواه، واستهجانها في لفظة أب المذكرة، وتعدد وجوه قراءة لفظة "أبت" في القرآن الكريم فقد قرئت بكسر التاء وفتحها وضمها. كما تعددت وجوه قراءتها في الوصل والوقف. فكان اختلاف القراءات فيها دافعاً لتعدد الآراء وتباينها.

فما حقيقة هذه التاء؟ ولم اختصت بالنداء دون سواه؟ وكيف جاز دخولها على أب؟ وهل هي زائدة أم مبدلة؟ وما قيمتها الدلالية إن كانت زائدة؟ وممَ أبدلت وكيف إن كانت مبدلة؟ وما آراء علماء اللغة من النحويين والقراء والمفسرين فيها؟ وهل تناقل علماء اللغة رأي سيبويه كما أراده؟

وسنحاول في هذه الدراسة، إثبات أقرب الآراء إلى الحقيقة العلمية في بحث أمر هذه التاء في أسلوب النداء، والاستدراك على هذا الرأي بما يكشف النقاب عن حقيقة هذه اللاحقة، وفق منهجية تقوم على تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور يمكن تصورها في النحو الآتي: **أولاً**، إشكالية إلحاق التاء بأب وأم في البحث اللغوي، الظاهرة والأسباب . **ثانياً**، مناقشة آراء اللغويين في تفسير هذه التاء. **ثالثاً** علل اختصاص تاء أبت بأسلوب النداء.

---

* – بحث منشور في مجلة دراسات / العلوم الإنسانية والاجتماعية، تصدر عن عمادة البحث العلمي – الجامعة الأردنية – عمان – الأردن ISSN 1026-3721 المجلد ٣٣ من العدد ٢ حزيران/٢٠٠٦م

أولاً، إشكالية إلحاق التاء بأب وأم في البحث اللغوي، الظاهرة والأسباب.

استشعر علماء اللغة إشكالية التاء التي تلحق لفظة أب وأم في النداء، ولم يخف بعضهم ما تشكله هذه التاء من حيرة، يقول ابن عاشور رحمه الله:(٤) "... وقد تحير أيّمة اللغة في تعليل وصلها (يقصد التاء) بآخر الكلمة في النداء."

ويقول أبو جعفر النحاس:(٥) "ويا أبتَ، بفتح التاء مشكل في النحو، وفيه أقوال."

ويقول الإمام الفخر الرازي معقباً على ما ساق من آراء علماء اللغة في توجيه هذه التاء، ومستشعراً تعدد الآراء فيها:(٦) "واعلم أنَّ النحويين طولوا في هذه المسألة، (أصل تاء أبت وما قرئت به) ومن أراد كلامهم فليطالع كتبهم."

وليس أدل على ما يكتنف هذه التاء من حيرة وإشكال، ما عقده الزمخشري من حوارية كان فيها متسائلاً ومجيباً(٧)، ويبدو أنَّ سبب الحيرة والإشكال في هذه التاء، يعود إلى اختلاف أوجه قراءاتها، وعلة لحاقها لفظة "أب وأم" تحديداً وفي النداء خاصة. وإذا كان العرب يلحقون تاء آخر الاسم بغية التأنيث، فإنَّ علماء اللغة لم يجمعوا على أنَّ التاء في أب وأم للتأنيث، وإذا عرفنا أنَّ ما امتاز مذكره عن مؤنثه باللفظ، لم يحتج معه إلحاق العلامة؛ لأنَّ اللفظ كفانا مؤونة التفرقة، فلم التاء في أب وأم وكلاهما يميز جنسه بذاته؟! ثم أليست كلمة "الأم" مؤنثة بلفظها؟ فما الداعي لتأنيثها؟...

وانطلاقاً مما سبق، نرى أنَّ العوامل التي ساهمت في تعدد الآراء في بحث هذه التاء، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة عوامل:

الأول: حقيقة إضافتها إلى أب وأم دون غيرهما، وفي النداء دون سواه؟! يقول الزجاج:(٨) "وأما إدخال التأنيث في الأب، فإنّما دخلت في النداء خاصة."

إنَّ لحاق هذه التاء لفظة "أب" كان أكثر مدعاة للتساؤل والبحث؟! وتبدو إشكالية المسألة في معرض وجود ألفاظ لغوية على شاكلة لفظة أب وأمّ، نحو أخ وعمّ... ولا يجري عليها ما يجري على أب وأمّ في النداء؟!.

الثاني: تعدد ما أوردته كتب القراءات القرآنية من قراءات مختلفة في حركتها، فقرئت على غير قراءة، وفي كل قراءة اختصت بحركة، يقول القرطبي:[٩]

"إذ قال يوسف لأبيه يا أبتِ" بكسر التاء قراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي... وقرأ أبو جعفر والأعرج وعبد الله بن عامر"يا أبتَ" بفتح التاء... وأجاز الفراء "يا أبتُ" بضم التاء".

فتعدد القراءات فيها كان دافعاً إلى تعدد الآراء في تخريجها، وسبباً من أسباب الحيرة فيها.

الثالث: تعدد مظاهر الوقف عليها. فقد روت كتب إعراب القرآن مظاهر مختلفة للوقف على هذه التاء، يقول العكبري:[١٠] "فأما الوقف على هذا الاسم (يقصد أبت) فبالتاء عند قوم، وبالهاء عند آخرين".

فإذا أضفنا قراءات تحريك التاء، مع ما روي من قراءات في الوقف عليها، بدت لنا المظاهر اللغوية في التعامل مع هذه التاء في العربية. يقول ابن مجاهد:[١١]

"واختلفوا في كسر التاء وفتحها من قوله "يا أبت إنّي رأيت" فقرأ ابن عامر "يا أبتَ" بفتح التاء في جميع القرآن، وكسر الباقون، وابن كثير يقف على الهاء: يا أبَهْ، وكذلك ابن عامر فيما أرى، والباقون يقفون بالتاء وهم يكسرون".

ونزعم أنّ ما يعتور لحاق التاء بأب وأمّ في النداء، من إشكال، يتجلى في إعرابهما. يقول محمود صافي:[١٢]

"يا أبت: منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم ونقلت الكسرة – كسرة المناسبة – إلى التاء المبدلة من ياء المتكلم."

ولا يخفى ما في هذا الإعراب من افتراض وتأويل، إذ اجتمع في اللفظة الإعلال بالنقل والإعلال بالحذف معا، على الرغم من منع النحاة إعلالين في لفظة واحدة. وعليه فإنّ اجتماع هذه العوامل كان الباعث الحقيقي لتعدد الآراء، وتباين وجهات النظر في بحث هذه التاء وتفسيرها.

ثانياً: آراء اللغويين في تفسير تاء أبت وأمت:

تتلخص آراء العلماء في تخريج تاء أبت وأمت في النحو الآتي:

١ – **أنَّها تاء تأنيث وهي بدل من ياء المتكلم:** ونسب هذا الرأي إلى البصريين. يقول الرضي:[١٣]

"قوله:"يا أبي، ويا أمي" يطرد فيها ما في سائر المنادى المضاف إلى الياء، ويزيدون عليها بجواز إبدال الياء تاء تأنيث، هذا عند البصريين. قالوا والدليل على أنَّها بدل منها، أنَّهم لا يجمعون بينهما، وإنَّما أبدلت تاء التأنيث لأنَّها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علاّمة ونسّابة، والأب والأم مظنتا التفخيم، ودليل كونها للتأنيث انقلابها في الوقف هاء."

وهذا الذي ساقه الرضي هو ما تردد في كتب اللغة في معرض التعبير عن رأي البصريين.[١٤] يقول أبو جعفر النحاس:[١٥]

"إذا قلت: يا أبتِ بكسر التاء، فالتاء عند سيبويه من ياء الإضافة... وله على قوله دلائل منها... لا يقال: يا أبتي؛ لأنَّ التاء بدل من الياء فلا يجمع بينهما"

وإلى نحو ذلك أشار العكبري بقوله:[١٦] "(أبت) "يقرأ بكسر التاء، جعلت الكسرة دليلاً على الياء المحذوفة، والتاء في الأصل بدل منها، فلم يجمعوا بينهما."

ويبدو أنَّ ما لحظه النحاة من عدم الجمع بين (التاء) و(الياء أو الألف) دفعهم إلى القول بأنَّها بدل من الياء. إذ لا يجمع البدل والمبدل منه.

٢ – **أنَّها للتأنيث ولكنها ليست بدلاً من ياء المتكلم:** بل الإضافة مقدرة بعدها. ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين، يقول الرضي:[١٧]

"وقال الكوفيون: التاء للتأنيث وياء الإضافة مقدرة بعدها، ولو كان الأمر كما قالوا لسمع يا أبتي ويا أمتي أيضاً." ونسب النحاس هذا الرأي للفراء.[١٨]

يبدو خلاف البصريين للكوفيين متمثلاً في تقدير الإضافة في النية، واستدلوا بعدم سماع يا أبتي بالياء، وقد سجل هذا الخلاف النحاس الذي ساق رأي البصريين ووافقهم عليه. يقول:[١٩]

"وزعم أبو إسحق أنَّ هذه (وجهة نظر الفراء) خطأ. والحق ما قال (أبو إسحق)، كيف تكون في النية وليس يقال: يا أبتا."

منع البصريون مجيء التاء والألف في (أبتا)، لأنَّ الألف بدل من الياء، كما امتنع مجيء يا أبتي للغاية ذاتها؛ يقول ابن هشام:[٢٠] "وهاتان اللغتان قبيحتان (يقصد يا أبتا ويا أبتي) والأخيرة أقبح من التي قبلها، وينبغي ألا تجوز إلا في ضرورة الشعر"

في حين أجاز الكوفيون الجمع بينهما. يقول السيوطي:[٢١]

"وقولهم: يا أبتا، بالألف وهي التي توصل بآخر المنادى لبعد أو استغاثة، لا المبدلة من الياء كالتي في (حسرتا)، وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما، "أو ندب" المنادى المضاف للياء."

ومما سبق يمكن القول إنَّ الكوفيين يجيزون قولنا: يا أبتي، ويا أبتاه. خلافاً للبصريين؛ لأنَّ البصريين يرون التاء بدلاً من الياء، ولا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه.

٣ – **أصلها هاء الوقف**، يقول الهروي:[٢٢]

"قوله تعالى: (يا أبت لم تعبد) يقال في النداء: يا أبه، ويا أبتا، ويا أبتي. قال الفراء: الهاء فيها وقفة، فكثرت في الكلام حتى صارت كهاء التأنيث، وأدخلوا عليها الإضافة".

وكما نسب هذا الرأي إلى الفراء، نسب إلى الإمام ثعلب، وابن الأنباري. ويمكن عدّ هذا الرأي رأياً آخر للكوفيين.[٢٣]

ونرى أنَّ رأي الكوفيين هذا، يقف في طريقه قراءة من قرأ بالهاء وقفاً في "يا أبت"، فإذا كانت الإضافة مقدرة في النية فإنَّه يوقف على تاء التأنيث بالتاء لا الهاء؛ لأننا في سياق وصل لا وقف. ثم إذا أردنا تحكيم نية المتكلم في اللغة فإنَّ ذلك سوف يفتح باباً للتصرف والتبديل والتغيير لا حدّ له.

ويبدو أنَّ هذا الاعترض هو الذي دفع الكوفيين إلى القول بأنَّ كثرة الاستعمال جعلت هاء الوقف كأنَّها من نفس الكلمة، فأدخلوا الإضافة عليها دون حذف الهاء التي أبدلت تاء بسبب الإضافة، لمَّا كانت الإضافة سياق وصل لا وقف. ومع ذلك فإنَّ تخريج الكوفيين هذا، لا يسلم من الاعتراض أيضاً، فإذا كانت كثرة الاستعمال تبدل هاء الوقف تاء، فلمَ لا يتم ذلك في غير هذا السياق. لا سيما أنَّ ما أثر من قراءات في هاء الوقف إذا وصلت، كان بإثباتها هاءً أو إسقاطها، وانعقد الإجماع عليها بالهاء وقفاً، كما في قوله تعالى: "لم يتسنَّه وانظر"[٢٤]، ولم يروَ إبدالها تاءً ألبتة.

٤- فسر فريق من العلماء تاء "يا أبت ويا أمت" **في ضوء ظاهرة الترخيم.** فهي عندهم للتأنيث، حذفت في النداء بسبب الترخيم مع حركتها، فحرك آخر المنادى بحركة الحرف قبل الأخير، تماماً كما تحذف تاء (فاطمةُ) مع حركتها لتصير إلى: يا فاطمَ، بالفتح. ثم ردّت التاء بعد حذفها وحركت بالحركة الجديدة، أي حركة ما كان لها قبل الحذف، قياساً على ردّ المحذوف دون الاعتداد بما طرأ من تغيرات بعد الحذف. ونسب أبو حيان هذا الرأي إلى أبي علي الفارسي[٢٥]. ويبدو أنَّ مردَّ هذا الرأي كان لتفسير قراءة من قرأ: "يا أبتَ" بفتح التاء. يقول ابن خالويه:[٢٦]

"فيجوز أن تكون عند ابن عامر " يا أبَهْ " ثم رخم الهاء، ثم ردَّها، وتركها على فتحها، كما تقول العرب: "يا طلحةَ أقبلْ" يريدون: يا طلحَ. فلما رخموا الهاء ردّوها بعد أن حذفوها وتركوها مفتوحة لفتحة الهاء. قال النابغة: كَلِيْنِي لَهُمْ يا أُمَيْمَةَ ناصِبُ... أراد: أميمَ، ثم ردَّ الهاء، وترك الهاء مفتوحة، فهذا قول البصريين."

ونسب النحاس إلى سيبويه والفراء في أحد رأييه، في تاء أبت وأمت، القول بأنَّها تاء تأنيث كالتي في يا أُمَيْمَةَ.[٢٧] وإلى ذلك أشار ابن يعيش أيضاً[٢٨].

ونرى أنَّ هذا الرأي افتراض لا دليل عليه، وكل هذا التأويل من أجل الوصول إلى تفسير فتحة الباء والميم في أبَت وأمَت، فهو يقضي أنَّ هذه التاء تاء تأنيث، رخمت مع حركتها، ثم ردَّت دون حركتها بعد ترخيمها، وتحركت بحركة ما كان لها قبل الترخيم وهي الفتحة. ولما كانت حركة ما قبل تاء التأنيث هي الفتحة تحرك بها آخر المنادى (أب)، ثم بعد ضمان هذه الحركة على الآخر، ردت التاء المحذوفة! فإذا أردنا إثبات هذه التاء فما الداعي إلى حذفها؟ وإذا أردنا حذفها فما الداعي إلى ردّها؟!.

٥ – ثمة رأي آخر يرى أنَّ **الأصل: يا أبتي، ثم أبدلت ياء المتكلم ألفاً، فصارت: يا أبتا**، ثم حذفت الألف وفتحت التاء لتدل عليها:[٢٩]. وضعّف الرضي هذا الرأي؛ لأنَّ " الألف خفيفة لا تستثقل فتحذف." [٣٠]

ونسب أبو جعفر النحاس إلى الفراء وقطرب وأبي عبيدة وأبي حاتم القول بأنَّ أصل أبتا وأمتا هو أبتاه وأمتاه. ولكن النحاس خطّأ هذا الرأي؛ لأنَّ هذا ليس موضع ندبة، والألف خفيفة لا تحذف.[٣١]

ونرى أنَّ الموضع ليس موضع ندبة كما قال النحاس، ولكن الفراء وقطرب وأبي عبيدة لم يكونوا في غفلة من هذا ، فهم على وعي بأنَّ سياقات لفظة أبت في الآيات القرآنية التي وردت فيها كلها، لم تك في موضع ندبة، بل هي على النقيض من ذلك تماماً. ويبدو أنَّ دافع الفراء ومن تبعه إلى هذا الافتراض، هو محاولة تفسير قراءة ابن عامر "يا أبتَ" بفتح التاء.

ومن النحاة من أشار إلى أنَّ التاء عوض من الألف المنقلبة عن ياء الإضافة، يقول سليمان بن عمر العجيلي[٣٢]: "الأصل عليه يا أبي بكسر الباء وفتح الياء. ففتحت الباء، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف، وعوّض عنها بتاء تأنيث..."

وهذا الرأي أيضاً افتراض لا دليل عليه، فأي صلة للألف بتاء التأنيث حتى يعوض بها؟! ثم لم يوضح هذا الرأي سبب فتح الباء، فالباء كما نصّ مكسورة، فلم فتحت؟ فإن قيل بسبب تاء التأنيث على اعتبار: يا أبتي ويا أمتي، فإنّ هذا ليس بحجة؛ لأنّ التاء حالت بين الباء والياء، وهي بذلك حاجز منيع يحول دون الإعلال. وعليه فما من حاجة لقلب الياء ألفاً؟!.

ونرى أننا إذا أخذنا بالرأي القائل: إنّ الألف بدل من الياء، فإننا سننتهي إلى إشكال في قولهم يا أبتا، إذ كيف اجتمعت التاء مع الألف، وهذه الألف مبدلة عن الياء، في الوقت الذي يرى فيه كثير من النحاة أنّ التاء بدل أو عوض من الياء. فأيهما أبدلت أو عوضت من الياء: الألف أم التاء؟ وكيف جاز اجتماع العوض والمعوض منه؟!

هذا ملخص الآراء التي قيلت في تخريج تاء أبت وأمت في أسلوب النداء، وأرى أنّ أجدر الآراء بالمناقشة والتحليل هو رأي سيبويه والخليل. ولعل تأخير الحديث عن هذا الرأي كان مقصوداً لغايتين: **الأولى**: ليكون هذا الرأي المنطلق الأصل في بحث هذه التاء، مع الاستدراك عليه بما يبين حقيقتها، **والثانية**: تصويب ما نسب إلى الخليل سيبويه من آراء ووجهات نظر، فهمها بعض النحاة على غير ما قصدا إليه. يقول سيبويه:(٣٣)

"وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: يا أبَهْ، ويا أبتِ لا تفعل، ويا أبتاه ويا أمتاه. فزعم الخليل رحمه الله أنّ هذه الهاء مثل الهاء في عمّة وخالة... ويدلك على أنّ الهاء بمنزلة الهاء في عمّة وخالة أنّك تقول في الوقف: يا أمّهْ، و يا أبهْ، كما تقول: يا خاله، وتقول: يا أمتاه، كما تقول: يا خالتاه، وإنّما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة، كأنّهم جعلوها عوضاً عن حذف الياء، وأرادوا ألا يخلوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء، وأنّهم لا يكادون يقولون يا أباه ويا أمّاه، وهي قليلة في كلامهم، وصار هذا محتملاً عندهم لما دخل النداء من التغيير والحذف، فأرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين... فلمّا ألحقوا الهاء في أبَهْ وأمّهْ، صيروها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم في كل موضع، نحو خالة وعمّة. واختص النداء بذلك لكثرته في كلامهم كما اختص النداء بيا أيها الرجل."

إنَّ ما قدمه سيبويه يحتاج إلى وقفة متأنية يجدر معها تفصيل القول في رأيه، وبيان أبعاده لتحقيق الغايتين المشار إليهما آنفاً. فثمّة عدّة مسائل يمكن ملاحظتها والاستدراك بها أهمها:

١ – إنَّ التاء في أبت تاء التأنيث لا شيء غير ذلك. وقد دخلت تاء التأنيث على أب كما دخلت على أم، فقيل: أبتِ كما قيل: أمتِ. واستدل سيبويه على هذا الرأي، باستدلال منطقي أقرب ما يكون للفكر الرياضي، فالتاء في أبت وأمت تنطق هاء عند الوقف، تماماً كما تنطق تاء التأنيث هاءً عند الوقف، وتنطق تاء أبت وأمت في الوصل تاء، تماماً كما ننطق تاء عمة وخالة تاءً في سياق الوصل، وعليه فالتاء في أبت هي عينها التاء في عمة وخالة. أي تاء تأنيث.

٢ – إذا كان يفهم من كلام سيبويه أنَّ التاء في أبت وأمت هي من باب العوض، فإنَّ سيبويه لم يقل إنَّ التاء في أبت وأمت بدل من ياء الإضافة. وما نسبه بعض اللغويين المتقدمين كابن عطية[٣٤] والنحاس[٣٥] إلى سيبويه من القول بالبدلية غير دقيق، وكذلك الحال عند بعض المحدثين أيضاً[٣٦].

ونرى أنَّ عبارة سيبويه كانت في غاية الدقة، إذ قال: "كأنهم جعلوها عوضاً عن حذف الياء" ولم يقل جعلوها بدلاً من الياء. فسيبويه يشير إلى العوض ولا يشر إلى البدل. وقد وعى كثير من اللغويين ذلك فاتبعوا مقولة سيبويه كما أوردها وأرادها.[٣٧] كالزمخشري[٣٨]، وابن مالك[٣٩]، وابن عقيل[٤٠] والإمام البقاعي[٤١] وغيرهم.

وغني عن القول أنَّ الإبدال والعوض شيئان مختلفان، فالعوض يقتضي حذف المعوض عنه، لذلك اشترط العلماء عدم اجتماعهما. أما الإبدال فهو ضرب من التحول والانتقال، دون أن يكون معه حذف. ويتضح ذلك إذا قلنا إنَّ الدال في ازدهر مبدلة من التاء فيها، فأصلها ازتهر، ثم أبدلت التاء دالاً. أي تحولت التاء إلى دال، أو قل شاب نطق التاء جهر نقلها إلى صوت آخر هو الدال. وهذا لا يعني أنَّ التاء قد حذفت ثم جيء بالدال لتحل محلها، لأنَّه لو تمَّ مثل هذا لكان هذا العوض بعينه.

ومما ينفي الإبدال بين التاء والياء، أنَّه لا تقارب من الناحية الصوتية بينهما، فليس بينهما تقارب مخرجي، فالتاء صوت لثوي أسناني (نطعي) مهموس مرقق انفجاري. وياء "أبتي" حركة طويلة هوائية جوفية مجهورة احتكاكية، مخرجها القناة النطقية. وقد جرت العادة عند اللغويين إجراء الإبدال بين أصوات اللغة إذا تقاربت مخارجها. ويبدو الأمر أكثر غرابة لو قيس بمفهوم علم اللغة الحديث الذي يرى أنَّ ياء (أبتي) لم تحذف بل قصرت، بمعنى أنَّ الحركة الطويلة (i) قصرت إلى حركة قصيرة (i) وليس في السياق حذف أو إبدال.

٣ - إذا افترضنا جدلاً إبدال التاء من الياء في أبت وأمت، فإنَّ مثل هذا الإبدال مستهجن من الوجهة الصرفية كما استهجن من الوجهة الصوتية آنفاً، إذ كيف تبدل تاء تأنيث من ياء متكلم؟! ولكل منهما دلالتها الخاصة؟!.

إنَّ المسألة كما يراها سيبويه لا تعدو تعويض ما لحق اللفظة من إجحاف بالحذف، أو تعديل اللفظة لما لحق بها من نقص، لاسيما أن الكلمتين على حرفين، فهما من الكلمات الثنائية. فلما اجتمع في الكلمة حذفان: حذف لامها وحذف الياء منها، أدى ذلك إلى الإجحاف، فأرادوا كما قال سيبويه ألا يخلوا بالاسم فألحقوا هذه التاء. ولعل ما يؤكد ذلك أنَّ إلحاق التاء بأب أكثر من إلحاقها بأمّ، لما كانت أب على حرفين وأم على ثلاثة. يقول ابن منظور:[٤٢]

"وإنما لم تسقط التاء في الوصل من الأب يعني قوله يا أبةِ افعل، وسقطت من الأمّ إذا قلت: يا أمَّ أقبلي، لأنَّ الأب لما كان على حرفين كان كأنَّه قد أخلّ به، فصارت الهاء لازمة، وصارت الياء كأنَّها بعدها..."

وعليه فإنَّ سيبويه لم يقل بالإبدال، وكل ما نسب إليه من آراء فسرت التاء في ضوء الإبدال لا يعدو أن يكون فهماً خاطئاً لا دليل عليه. ولكن هل يقف أمر هذه التاء عند حد القول بالعوض؟!.

إذا كانت التاء عوضاً في "أب وأم" لما لحقهما من إجحاف بحذف اللام، وحذف ما لحق بها من زيادة، فإنّ ثمّة ألفاظاً في اللغة شابها ما شاب أب وأم من حذف نحو: أخ عم وجد ويد ودم... ، فلمَ اخصت هاتان اللفظتان بالتعويض دون غيرهما، ولذلك لابدّ من النظر إلى أسباب إضافية لتعليل لحاق التاء بأب وأم، كاختصاص اللفظتين أب وأم بقيم دلالية خاصة. والنظر إلى أسلوب النداء وما يكتنفه من تغيرات تركيبية وقيم أسلوبية وتوجيهات معنوية.

وأرى أنّ قصر القول على العوض في تفسير لحاق التاء بأبت وأمت في باب النداء، أدى إلى مغالاة وتكلف لابتداع تعالق بين العوض والمعوض منه، وهذا مما كلف به الزمخشري نفسه، لما حاول تلمس العلاقة بين العوض والمعوض منه(التاء والياء) في أبت وأمت؛ لبيان مسوغ التعويض بينهما. يقول:(٤٣) "فإن قلت فلم ساغ تعويض تاء التأنيث من ياء الإضافة؟ قلت: لأنَّ التأنيث والإضافة يتناسبان في أن كل واحد منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره."

وإلى نحو ذلك ذهب النسفي في تفسيره أيضاً(٤٤).

ولكن هل تاء التأنيث وياء الإضافة هما فقط لواحق الأسماء؟ أليست هاء السكت ونون المثنى والجمع لواحق اسمية؟ فلم لم يختر غير التاء؟ وهل التناسب بالزيادة يسوغ التعويض؟! وإذا سوّغ التعويض الزيادة فلم بهذه اللاحقة دون سواها؟ ولمَ لا يجري مثل هذا على كل زيادة يتم التعويض عنها؟! ولماذا لا يقاس هذا التعويض على ألفاظ أخرى جرى عليها ما جرى في أب وأم؟ وما بال العوض لا يجري إلا في النداء وعلة الإجحاف بالحذف قائمة في غيره؟! ولماذا يعوض عن ياء الإضافة بتاء التانيث، ولا يعوض عن تاء التأنيث بياء الإضافة إن كان بينهما مناسبة؟!.

ونرى أنَّ الياء والتاء وإن كانتا لاحقتين في الاسم فإن ذلك لا يعد مناسبة بينهما تسوّغ التعويض. فقد تسوغ المناسبة والتعويض بين الياء والكسرة، أو الفتحة والألف، أو الضمة والواو، ولكن بين الياء والتاء فهذا مما لا تناسب فيه، وإن وقعتا مزيدتين آخراً. ويكفي تعليقاً على ما قاله الزمخشري وتبعه فيه النسفي، ما علق به صاحب الفتوحات الإلهية، يقول:(٤٥) "قلت: وهذا قياس بعيد لا يعمل به عند الحذاق، فإنه يسمى الشبه الطردي، يعني أنه شبه في السورة."

لما كان من أصول اللغويين أنه لا يجمع بين العوض والمعوض منه، فقد وجد الزمخشري نفسه مدعواً إلى أن يدرأ معتقد الجمع بينهما فيما طرحه من تعالق بين كسرة التاء وياء الإضافة. فاستدرك على سؤال قد يخطر في الذهن: كيف تكون التاء عوضاً من ياء الإضافة وقد اجتمعت التاء مع الكسرة في قولنا: أبتِ وأمتِ ولا يجمع بين العوض والمعوض منه؟- بقوله:(٤٦)

"فإن قلت يشبه الجمع بين التاء وبين هذه الكسرة الجمع بين العوض والمعوض منه، لأنها في حكم الياء،...قلت: الياء والكسرة قبلها شيآن، والتاء عوض من أحد الشيئين، وهو الياء. والكسرة غير متعرض لها، فلا يجمع بين العوض والمعوض منه، إلا إذا جمع بين الياء والتاء لا غير. ألا ترى إلى قولهم "يا أبتا" مع كون الألف فيه بدلاً من التاء، كيف جاز الجمع بينها وبين التاء، ولم يعد ذلك جمعاً بين العوض والمعوض منه، فالكسرة أبعد من ذلك."

إنَّ استثناء الزمخشري رحمه الله الجمع بين الياء والتاء من عدم جواز الجمع بين العوض والمعوض منه، دلالة على تردد هذا التخريج، ونزعم أنَّ النحاة لو لم يقصروا وجود التاء في أبت وأمت على العوض، لكانوا في مندوحة عن كل هذه التبريرات والعلل لنفي الجمع بين العوض والمعوض منه. كما أنَّ قصرهم التاء على العوض، دفع الزمخشري إلى تساؤل عن القيمة الوجودية للتاء، يقول:(٤٧)

"فإن قلت: فقد دلت الكسرة في يا غلامِ على الإضافة، لأنها قرينة الياء ولصيقتها. فإن دلت على مثل ذلك في "يا أبتِ" فالتاء المعوضة لغو، وجودها كعدمها. قلت: بل حالها مع التاء كحالها مع الياء إذا قلت يا أبي..."

ولم يوضح الزمخشري كيف أنَّ حال أب مع التاء كحالها مع الياء. مع أنَّ الاعتراض الذي ساقه يبقى قائماً، إذ كيف يقال إنَّ التاء جاءت عوضاً من الياء، والذي يدل على الياء هو الكسرة لا التاء؟!! كما أنَّ الياء في حكم الوجود لدلالة الكسرة عليها.

وللزمخشري في تعليل حركة (الكسرة) في أبتِ وأمتِ، رأي مغاير، يقول:(٤٨)

"فإن قلت: فما هذه الكسرة؟ قلت: هي الكسرة التي كانت قبل الياء في قولك يا أبي، قد زحلقت إلى التاء، لاقتضاء تاء التأنيث أن يكون ما قبلها مفتوحاً."

وقوله "زحلقت" يعني انتقلت من الباء إلى التاء في أبت؛ لأنَّ تقصير ياء الإضافة المدية في أبي يفضي إلى أبِ، فعند إلحاق التاء عوضاً عن الياء، كان القياس أن يقال: يا أبِتْ، ولكن يرى الزمخشري أنَّ الكسرة زحلقت من الباء إلى التاء؛ لأنَّ ما قبل تاء التأنيث محرك بالفتح. فتصبح بعد زحلقتها: أبَتِ.

إنَّ القول بنقل الحركة لا دليل عليه، ثم إذا أخذنا بما يقوله الزمخشري، فإنَّ أبت قد توالى عليه إعلالان: إعلال بحذف لامها، وإعلال بنقل حركتها، ولا يجتمع إعلالان في كلمة واحدة. ثم لماذا نفترض أنَّ ياء أبي حذفت قبل دخول التاء؟! فهذا الافتراض دفع الزمخشري إلى القول بنقل الحركة، بل الأجدى أن يقال قصرت الحركة الطويلة "الياء" بعد دخول التاء. وعلى أية حال فإنَّ افتراض الزمخشري السابق فتح عليه تساؤلاً جديداً مفاده: لمَ لا نقول بحذف حركة الباء (الكسرة) بدل نقلها عند دخول الفتحة التي اقتضتها تاء التأنيث؟ يقول الزمخشري مجيباً هذا التساؤل:(٤٩)

"قلت: امتنع ذلك فيها، لأنَّها اسم، والأسماء حقها التحريك لأصالتها في الإعراب، وإنما جاز تسكين الياء وأصلها أن تحرَّك تحريكاً خفيفاً؛ لأنها حرف لين. وأما التاء فحرف صحيح نحو كاف الضمير، فلزم تحريكها."

ولكن إجابته رحمه الله لم تدرأ الاعتراض، فالتاء ليست حرف إعراب كما يرى الزمخشري نفسه، بل هي للتأنيث، وحركتها ليست حركة إعراب أيضاً، بل اجتزأ بالكسرة عن الياء، كما أنَّ الأسماء ترد مبنية في حالات كثيرة، وليس بالضرورة أن تكون معربة. ثم كيف تقابل تاء التأنيث التي لا محل لها من الإعراب بكاف الضمير المعربة؟!

على أية حال، لا يعني ماتقدم أنَّ القول بالعوض غير صحيح في تخريج أمر هذه التاء، ولكن يقف في طريقه تساؤلات كثيرة يجعل الاكتفاء بالقول بالعوض غير كاف لبيان حقيقتها. فلا خلاف في أنها عوض في اللفظتين، ومعلوم أنَّ المضاف إلى ياء المتكلم، يجري عليه أسلوب من الحذف والتعويض، هو عينه الذي يجري مع هذه التاء، وهو تقصير الحركة الطويلة، إذ يجتزأ بالكسرة عن الياء، فمن قال يا ربِّ، كمن قال يا أبتِ، ويمكن تفسير زيادة التاء وتقصير الياء في ضوء الاقتصاد اللغوي في أسلوب النداء، الذي تتكشف أبعاده التركيبية في الحذف والزيادة، حيث حذفت الياء أو قصر المد الطويل، وزيدت تاء التأنيث لغايات أسلوبية خاصة سيأتي الحديث عنها لاحقاً، إذا أضيفت إلى القول بالعوض بدا أمر هذه التاء مقبولاً.

ومما يجدر ذكره أننا إذا انتقلنا إلى الدرس اللغوي المقارن بين العربية وأخواتها من اللغات السامية، للتعرف على ما يقابل لفظة أب وأم فيها، لا نجد التاء كلاحقة في هذين الإسمين، ولكن ثمّة إشارة ذكرها إسماعيل عمايرة وهو يتحدث عن جمع "أب" في العبرية، إذ تجمع جمع المؤنث.(٥٠) كما أشار إبراهيم السامرائي في معرض رده على داود الجلبي إلى وجود هذه التاء في جمع لفظة أب في اللغة المحكية في العربية، كما هو الحال في جمع لفظة أب في اللغتين العبرية والسريانية يقول:(٥١)

" أبَّهات: abbahaat< : آباء، جمع أب... من المعلوم أنَّ أب لا يجمع في العربية الفصحى إلا على آباء وأبون، بخلاف أم، فإن جمعها: أمَّات وأمهات. (انتهى كلام الجلبي) أقول: إنَّ جمع أب على أبَّهات ليس خاصاً باللغة الموصلية المحكية، فما زالت طائفة كبيرة من البغداديين وغيرهم من العراقيين تجمع الكلمة على هذه الصورة مثل (أمهات). وليس الأمر من الدخيل السرياني، ذلك أنَّ جمع المذكر بالألف والتاء أو قل بالتاء معروف في اللغات السامية على سبيل قانون المغايرة والمخالفة لا على الشذوذ كما يرى النحاة العرب. وهذا معروف في العبرانية، إنَّ جمع "أب" فيها على (أبوت) والواو والتاء للجمع المؤنث مع أنَّ المفرد مذكر، وهي نظير الألف والتاء في العربية."

وكذلك في اللغة الفينيقية يرد جمع لفظة أب بلاحقة التاء فيقال: أبت.[٥٢] ويرجح البعلبكي أن تكون التاء في أبت وأمت عنصر إشاري مؤنث، كالذي في تلك، ويرى أنَّ استخدام التاء مع المذكر يرجع إلى مرحلة قديمة في اللغة لم يكن التذكير والتأنيث يخضعان فيها للقياس خضوعاً تاماً.[٥٣]

وهذا الذي رجحه البعلبكي وإن كان افتراضاً سوغه كما يقول:" قدم أسلوب النداء في اللغة واحتفاظه بصيغ سقط استعمالها في غيره."[٥٤] فإنه يرُد هذه التاء إلى التأنيث. ونخالف ما ذهب إليه البعلبكي في ردّه لحاق التاء بالمذكر إلى مرحلة قديمة كان التذكير والتأنيث فيها غير خاضعين للقياس؛ لأنَّ أب وأم من الألفاظ التي فرقت اللغة الجنسين بهما منذ مرحلة قديمة، وهذا مما يسهل العثور عليه في المعاجم المقارنة بين اللغات السامية. ومعلوم أنَّ التفرقة اللفظية بين الجنسين سبقت التفرقة بعلامة التأنيث في اللغة.

والذي نراه: أنَّ تعليل تاء أبت وأمت في ضوء الدرس اللغوي المقارن، يثبت حقيقة هذه التاء، فاللغات السامية يشهد بعضها لبعض، وهذه التاء موجودة في صيغ الجمع المؤنث للفظتي أب وأم في بعض اللغات السامية، ووجودها في هذه الصيغ يؤكد أنها تاء تأنيث ترد في اللغات السامية في سياق الجمع، وقد ترد في العربية في سياق المفرد. بل إنَّ مجرد جمع أب جمع مؤنث بلاحقة التاء في بعض اللغات السامية، يمكن التعويل عليه في إثبات أنَّها تاء تأنيث في العربية.

إنَّ وجود هذه التاء في صيغ جمع أب وأم للدلالة على التأنيث في بعض اللغات السامية، يشي بالدلالة نفسها للحاقها في العربية. وليست هذه التاء مبدلة من ياء المتكلم، ولا هاء السكت، ولم يلحق اللفظة ترخيم ثم ردّ. كما أنَّ لحاقها بأب وأم، لم يكن من أجل العوض فقط، بل ثمّة اعتبارات أسلوبية امتاز بها أسلوب النداء وهذا ما سنتعرف عليه في المسألة الثالثة من هذه الدراسة.

ثالثاً: علل اختصاص تاء أبت وأمت بأسلوب النداء:

ليس من نافلة القول أنَّ كثرة الاستعمال تصرف بها العرب بالحذف والزيادة والإبدال، ولذلك كان من الأصول اللغوية: أن كثرة الاستعمال تبيح التصرف.(٥٥)

ولعل من أكثر الأساليب اللغوية تصرفاً في العربية، أسلوب النداء، إذ يعد هذا الأسلوب من أكثر الأساليب تداولاً، ولذلك تصرف به العرب فحذفوا وزادوا وأبدلوا، فأجازوا حذف أداة النداء وكذلك المنادى، كما رخموا المنادى فحذفوا آخره مع حركته تارة، ودون حركته تارة أخرى. وذهبوا غير مذهب في نداء المضاف إلى ياء المتكلم،(٥٦) يقول محمد علي طه الدّرة: (٥٧)

"يا أبت، من المعروف أنَّ في الاسم المضاف لياء المتكلم إذا كان صحيح الآخر ومنادى، ست لغات... وإنما يكون ذلك فيما يكثر نداؤه مضافاً للياء كالرّب والأبوين والقوم..."

ووصل حد تصرفهم في هذا الأسلوب إلى إسقاط أيها أو أيتها في نداء المعرف بأل كقولهم: يا الله، يالتي. لكثرة ترددهم هذا المنادى. وزادوا في نداء لفظ الجلالة ميماً مشددة قالوا إنها عوض عن حرف النداء،(٥٨) وأبدلوا همزة النداء في بعض السياقات هاءً، كما ألحقوا تاء في نداء أب وأم، فقالوا: يا أبت، ويا أمت. وغير ذلك من أساليب التصرف التي مردَّها كثرة الاستعمال. فكثرة استعمال أسلوب النداء من جهة، وكثرة نداء ألفاظ خاصة نحو: الأب والأم في هذا الأسلوب من جهة أخرى، أباحت التصرف في هذا الأسلوب.

إنَّ إلحاق التاء في نداء أب وأم ينطوي تحت هذا الإطار الذي اختص به أسلوب النداء وما اكتنفه من تغيرات تركيبية ودلالية في العربية. فكثرة الاستعمال دفعت العرب إلى التصرف به، فكانت هذه التاء من قبيل هذا التصرف. ويكفي للتدليل على شيوع هذا الأسلوب في اللغة ورود ياء النداء في القرآن الكريم ثلاثمئة وواحدة وستين مرة.(٥٩) وإذا عرفنا أنَّ الأب والأم في النداء منادى يجري عليه ما تنتهجه العرب من تصرف في النداء، تبين لنا أنَّ هذه التاء، هي من قبيل تصرف العرب في هذا الأسلوب.

وردت كلمة "أبت" في اللغة في شواهد قرآنية وأخرى شعرية. فذكرت "أبت" في القرآن الكريم ثماني مرات، جاءت جميعها في أسلوب النداء، كما روت كتب اللغة شواهد مختلفة وردت فيها لفظة أب وأم مضافة إلى التاء سبقت الإشارة إليها(٦٠) ويتبين من خلال الشواهد القرآنية والشواهد الشعرية أنَّ هذه التاء لم تلحق بأب وأم إلا في أسلوب النداء، كما يلحظ أنَّ التاء لا تجتمع مع ياء المتكلم غالباً، فلا يقال يا أبتي، أمتي إلا في ضرورة شعر. يقول ابن هشام:(٦١) "وهاتان اللغتان قبيحتان (يقصد يا أبتاه ويا أبتي) والأخيرة أقبح من التي قبلها، وينبغي ألا تجوز إلا في ضرورة الشعر."

إنَّ دخول التاء على لفظة أب تحديداً أثار كثيراً من التساؤلات، لعل أولها تساؤل سيبويه:(٦٢)

"قلت: فلم دخلت الهاء في الأب وهو مذكر؟ قال: (يعني الخليل) قد يكون الشيء المذكر يوصف بالمؤنث ويكون الشيء المؤنث له، الاسم المذكر، فمن ذلك: رجل ربعة وغلام يفعة، فهذه الصفات. والأسماء قولهم نفس، وثلاثة أنفس... فكأن أبةْ اسم مؤنث يقع للمذكر، لأنَّهما والدان كما تقع العين للمذكر والمؤنث لأنَّهما شخصان. فكأنَّهم إنَّما قالوا أبوان لأنَّهم جمعوا بين أب وأبةٍ، إلا أنَّه لا يكون مستعملاً إلا في النداء إذا عنيت المذكر. واستغنوا بالأم في المؤنث عن أبةٍ، وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا، فمن ثم جاءوا عليه بالأبوين؛ وجعلوه في غير النداء أباً بمنزلة الوالدين وكأن مؤنثه أبةٌ كما أنَّ مؤنث الوالد والدة."

يشير سيبويه إلى سنة من سنن اللغة، يكون فيها المذكر ذا اسم مؤنث، وهو ما يعرف بالتأنيث اللفظي، كقولهم في الوصف: ربعة للرجل، ويفعة للغلام. وكقولهم في الأسماء: نفس، وهم يقصدون الرجل. وكقولهم: أبة، وهم يقصدون الوالد. فهذه أسماء مؤنثة تأنيثاً لفظياً وقعت لدلالة على المذكر. ومثل هذا السمت اللغوي يقصد لغاية دلالية خاصة وهي المبالغة في الوصف.

والذي سهل من جعل أبة اسماً مؤنثاً دالاً على مذكر قولهم: أبوان، لأنَّ المثنى لا يبنى إلا من مفردين متجانسين لفظاً. فقولنا: أبوان: جمع بين أب وأبة، لتكون اللفظة الأولى (أب) مذكرة لفظاً ومعنى، واللفظة الثانية (أبة) مؤنثة لفظاً مذكرة معنى، ولا يتم هذا النسق الذي تقصد فيه تذكير (أبة) إلا في أسلوب النداء. ولكن لما كان الأبوان أحدهما مذكر لفظاً ومعنى (الأب) والآخر مؤنث لفظاً ومعنى،(الأم) لم يجز بقاء أبة على دلالتها، فاستغنوا بلفظة أمّ عن أبة. وبقيت لفظة أبوين على ما هي عليه في الأصل. أي أنَّ ظاهر لفظ المثنى (أبوين) في اللغة يدل على أنَّه ينقسم إلى مفردين متجانسين من حيث لفظهما، وأنَّ أحدهما مذكر والآخر مؤنث من حيث دلالتهما. وقياساً على قولنا: (والدان = والد + والدة)، فإنَّ تحليل مثنى أبوين وفق حقيقة ظاهر اللفظ ودلالته، يمكن تمثيله بالمعادلة التالية:

أبوان= أب + أبة (تجانس لفظي بحكم ظاهر اللفظ) و(اختلاف جنسي بحكم الدلالة).

ولذلك قال سيبويه قال:(٦٣) "فكأنَّهم إنَّما قالوا أبوان؛ لأنَّهم جمعوا بين أب وأبة، إلا أنَّه لا يكون مستعملاً إلا في في النداء إذا عنيت به المذكر."

بيد أنَّ الذي يستدرك في هذا السياق أنَّهم لا يقولون "أبة" للدلالة على الطرف الآخر المقابل للأب في العرف اللغوي، بل اختص هذا اللفظ بأسلوب النداء للدلالة على المذكر. وعليه فإنَّ ظاهر المعادلة يسدرك بالقول إن (أب + أبة) لهما ذات الدلالة في النداء. فكلاهما يدل على المذكر، فكيف لنا أن نعبر عن الوالدين بلفظتين تدلان على طرف واحد؟!.

وعليه فإنَّ هذا التضارب الدلالي أدى إلى أن استغنى العرب بلفظة الأم عن الطرف الثاني (أبة). ومن هنا نتلمس العلاقة بين أم وأبة.

وأرى أنَّ تعالق أبة بأم المتمثل في الاستغناء بالثانية عن الأولى، سوغ لحاق تاء التأنيث باللفظة أب في سياق تفكيك المثنى "أبوين"، لأنَّ ظاهر لفظ المثنى يفضي إلى مفردين متجانسين من حيث اللفظ، فغلامين تدل على غلام وغلام... ولكنهم قالوا أبوان في أب وأب، وقالوا أبوان في الأب والأم، فإذا أخذنا بأبوين على الاحتمال الثاني فلا بدَّ من تغاير الجنسين لظاهر لفظ المثنى "أبوين"، ومن هنا قيل أب و أبة. فوقعت أبة موقع أم، واستغنى العرب بأم عن أبة. وبقي المثنى شاهداً على مرحلة ما قبل الاستغناء.

ولسائل أن يسال: لماذا لم تلحق التاء غير هاتين اللفظتين في أسلوب النداء ما دامت كثرة الاستعمال تجري على الأسلوب لا على اللفظتين؟ ولمَ اختصت لفظة أب وأم بهذا التصرف؟ أليس في العربية منادى غيرهما مثلهما؟.

أشار سيبويه في معرض إجابته عن هذا التساؤل[٦٤] إلى سببين يعللان اختصاص لفظة أب وأم بهذه التاء: أحدهما، ما لحق اللفظتين من إجحاف بالحذف، فقد حذفت ياء المتكلم منهما وكلمة أب ثنائية، فاجتمع حذف لام الكلمة مع حذف ياء المتكلم، فكأنَّهم أرادوا أن يعوضوا ما لحقهما من إجحاف. ولذلك كانت الأصول الثنائية قابلة للتوسع الاشتقاقي كما يرى إسماعيل عمايرة[٦٥]. والآخر، ما اختص به أسلوب النداء من تغيير وحذف وتصرف بسبب كثرة وروده في اللغة كما مرَّ بنا. ولكن، لماذا لا يجري على الكلمات الثنائية المضافة إلى ياء المتكلم في النداء ما يجري على هاتين اللفظتين لاسيما أنها كلها في أسلوب واحد؟ لمَ لا تلحق التاء (أخ) كما لحقت (أب)؟ أو لمَ لا تلحق (عمّ وجدّ) كما لحقت (أمّ) ؟.

ولإيضاح هذه التساؤلات أجدني مدعواً إلى الوقوف على حقيقتين اثنتين في أسلوب النداء هما:

الأولى: أن النداء أسلوب لا يفتأ يحفل بشآبيب التودد والعاطفة، حيث تتوثق عرى التواصل بين المنادِي والمنادَى. وليس أدل على ذلك استعراض سياقات الفعل (نادى) في القرآن الكريم، يقول تعالى:

"ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني اركب معنا ولا تكن مع الكافرين"(٦٦) وقرأ السُّدي: "ونادى نوح ابناه"(٦٧) وقال تعالى: "ونادى في الظلمات أن لا إلـه إلا أنت سبحانك إنّي كنت من الظالمين" (٦٨) وقال: "إذ نادى ربه نداء خفياً" (٦٩) وقال: "فناداها من تحتها ألا تحزني قد جعل ربك تحتك سرياً" (٧٠) وقال: "وناديناه من جانب الطور الأيمن وقربناه نجياً"(٧١) وقال: "وأيوب إذ نادى ربه أنّي مسني الضر وأنت أرحم الراحمين"(٧٢) وقال" ونادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب أنَّ الله يبشرك بيحيى" (٧٣) ويتجلى التودد في قوله عز وجل: "ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك" (٧٤)، إذ يتوددون لخازن النار من أجل إيصال رسالتهم، يؤكد ذلك قراءة: "ونادوا يا مالِ ليقض علينا ربك".(٧٥) وغير ذلك من سياقات الفعل نادى التي يفضي تركيبها إلى المودة في الخطاب والتقرب في النداء، سواء صرح بالفعل نادى أو ورد مقدراً في أداة النداء. ولذلك قيل: لمّا نادى يوسف عليه السلام أباه بـ (يا أبتِ) ناداه أبوه بـ (يابني)، لما بين الأسلوبين من تحبب وملاطفة.

والثانية: أنه قد اكتنف أسلوب النداء لكثرة استخدامه في اللغة بعض المناحي الأسلوبية، كإلحاق علامة التأنيث بالمنادى المذكر. وكذلك إلحاق تاء التأنيث بما هو مؤنث في لفظه. يقول ابن جني:(٧٦)

"... الهاء في نحو ذلك (رجل علامة، وامرأة علامة)، لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنّما لحقت لإعلام السامع أنَّ هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة إمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة وسواء كان ذلك المصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً."

ونرى أنَّ المسألة أقرب ما تكون إلى باب التحبب والملاطفة عن طريق إلحاق تاء التأنيث بأب وأم. وهذا أسلوب لغوي يمكن الاستشهاد له بما نجده في أسلوب التصغير، إذ تلحق بمصغره التاء، لأنَّ الغالب في التصغير الملاطفة والتحبب، ويلحق ببعض الأسماء الدارجة في اللغة المحكية المذكر منها والمؤنث، التاء في التصغير. لتفيد المبالغة في التدليل والتمليح كما ذهب بعض الباحثين المعاصرين(٧٧). وهذا السمت اللغوي ما زال سارياً في الاستخدام اللغوي المعاصر في بعض أنماط المداعبة حيث تلحق تاء التأنيث الأسماء، حتى المذكر منها.

وإلى نحو ذلك أشار ليتمان إلى أنَّ لاحقة التاء (a t) في بعض اللغات السامية نحو الآكادية تفيد وظيفة التلطيف.(٧٨) وأغلب الظن أنَّ الأب والأم لمّا كانا أُقرب إلى نفس المتكلم، فإنَّ نداءهما ليس كنداء غيرهما، إذ هما أدعى إلى التحبب والملاطفة، فلحقت تاء التأنيث بهما في أسلوب يكثر استعماله ولم تلحق بغيرهما، بالإضافة إلى ما في أسلوب النداء من خصوصية عاطفية، وما تدل عليه هذه الهاء من بلوغ الغاية والنهاية الوصفية.

أما دخول التاء على أم وهي مؤنثة، فأرى أنَّه مما انعقد الإجماع عليه أنَّ اللغة فرقت بين المذكر والمؤنث بادي الأمر بتخصيص لفظة لكليهما، ثم لمّا ضاق الحال لجأت إلى التفريق بالعلامة (تاء التأنيث)،(٧٩) وجرى التصرف في هذا السمت اللغوي وفق طرائق أسلوبية لتحقيق غايات دلالية. فإذا كانت لفظة (أمّ) مؤنثة دالة على المؤنث في مقابل لفظة أب التي تدل بلفظها على المذكر، فإنَّ العرب لم تر بأساً في إلحاق علامة التأنيث بما دل لفظه المؤنث على جنسه. فقالت أمت.

والذي نراه أنَّ تاء التأنيث في لفظة (أمّ) وما كان على شاكلتها لا تفيد بيان الجنس ألبتة؛ فالفظة دالة على المؤنث قبل دخول التاء عليها، ولكن القيمة الأسلوبية قد تستدعي تأنيث المؤنث لبيان قيمة دلالية تضفي على المؤنث مزيداً من الأنوثة. فإذا كانت لفظة الأم دالة على مؤنث، وإذا كان أسلوب النداء مما تصرف به العرب لكثرة جريانه على ألسنتهم، وإذا أفاد النداء معاني التقرب والملاطفة، فكيف إذا كان المنادى أمّاً أو أبا.

الهوامش:

١- انظر الآية: ٤، ١٠٠/يوسف، والآيات ٤٥،٤٤،٤٣،٤٢ / سورة مريم، والآية ٢٦ / سورة القصص، والآية١٠٢/ الصافات

٢- قال الشاعر: يا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينا، فإنَّما لَنا أَمَلٌ في العيشِ ما دُمْتَ عائِشا / الأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩١ ج ٢٨٩/٣

وقال الشاعر: يا أَبَتا عَلَّكَ أو عَساكا / انظر: **شرح الأشموني** ٢٩٠/٣

وقال الشاعر: يا أَبَتا وَيا أَبَه حَسُنْتَ إلا الرَّقَبَهْ (ابن يعيش، **شرح المفصل**، تقديم عبد الحسين المبارك، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١٩٨٨/١ج١٢/٢ وانظر: حداد، حنا، **معجم شواهد النحو الشعرية**، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط١٩٨٤/١، ص٧٤٥

٣- لم ترد (أمت) إلا في شاهد شعري ذكرته بعض كتب النحو والقراءات. وهو قول الشاعر:

يا أُمَّتا أَبْصَرَنِي راكِبٌ في بَلَدٍ مُسْحَنْفِرٍ لَاحِبِ / أنظر: ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها**، دراسة وتحقيق، محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٩٩٨/١ ج٢٨٦/٢ وابن الناظم، **شرح ابن الناظم**، تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل بيروت، بلا ص٥٨٢

٤ – ابن عاشور، **تفسير التحرير والتنوير**، الدار التونسية، ١٩٨٤، ج٢٠٦/٦، ٢٠٧

٥ – النحاس، **إعراب القرآن**، تحقيق تقديم عبد المنعم خليل، منشورات بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ط٢٠٠١/١، ج١٩٠/٢

٦ – الفخر الرازي، **التفسير الكبير**، إعداد و تحقيق دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١٩٩٥/١ ج ٦ / ٤١٨

٧ – الزمخشري، **الكشاف**، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٩٩٥ ج٢/ ٤٢٥ يقول: ""فإن قلت: ما هذه التاء؟... وكيف جاز إلحاق تاء التأنيث بالمذكر؟... فلم ساغ تعويض تاء التأنيث من ياء الإضافة؟... فما هذه الكسرة؟... فإن قلت: فما بال الكسرة لم تسقط بالفتحة التي اقتضتها التاء وتبقى ساكنة؟... يشبه الجمع بين التاء وبين هذه الكسرة الجمع بين العوض والمعوض منه، لأنها في حكم الياء، إذا قلت: يا غلام، فكما لا يجوز "يا أبتي" لا يجوز "يا أبتِ"؟... فإن دلت على مثل ذلك في "يا أبتِ" فالتاء المعوضة لغو، وجودها كعدمها؟...

٨ – الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١/١٩٩٨ ج٣ /٨٨ وانظر: القنوجي البخاري، **فتح البيان في مقاصد القرآن**، تقديم: عبد الله الأنصاري، إدارة إحياء التراث العربي، قطر١٩٨٩ ج٦/٢٨٧

٩ – القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن الكريم**، مراجعة صدقي جميل وعدنان العشا، دار الفكر/١٩٩٨ ج٥/١٠٧ وانظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ج٢/١٩٠ العكبري، **إعراب القراءات الشواذ**، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط١/ ١٩٩٦،ج١/٦٨٠

١٠– العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الجيل، بيروت/ ١٩٧٦، ج٢/٧٢١ وانظر: ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، إشراف محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا ج٢/٢٩٣، ١٣١

١١– ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط٣/١٩٨٠ ص٣٤٤ وانظر: الداني، **التيسير في القراءات السبع**، عني بتصحيحه أوتويرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/١٩٩٦، ص١٠٣

١٢– محمود صافي، **الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه**، دار الرشيد، دمشق، ط٣/١٩٩٥ ص٣٧٩ وانظر: عبد القادر، أحمد، **إعراب سورة يوسف**، ط١/١٩٨٩ ومحمد الكرباسي:**إعراب القرآن**، منشورات دار الهلال، بيروت، ط١/٢٠٠١ ج٥/٣٢– ٣٤

١٣ - الرضي، **شرح الرضي على الكافية**، يوسف حسن عمر، منشورات جامعة تونس، بنغازي، ط٢/١٩٩٦ ج١/٣٩٠

١٤- ابن هشام الأنصاري، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، وهو **حاشية السجاعي على شرح القطر**، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت/ ١٩٩٨ص٢٦٤

١٥- النحاس، **إعراب القرآن**، ج٢/١٩٠ وانظر: القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج٥/١٠٧

١٦- العكبري، **إعراب القراءات الشواذ**، ج١/٦٨٠

١٧- الرضي، **شرح الرضي على الكافية**، ج١/٣٩١

١٨- النحاس، **إعراب القرآن**، ج٢/١٩٠ والرضي، **شرح الكافية**، ج١/٣٩١ و**حاشية السجاعي على شرح القطر**، ص ٢٦٤

١٩- النحاس، **إعراب القرآن**، ج٢/١٩٠

٢٠- ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى** ص٢٦٥

٢١- السيوطي، السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٨ج٢/٤٣٩

٢٢- الهروي، **الغريبين في القرآن والحديث**، تحقيق أحمد فريد المزيدي، المكتبة العصرية، بيروت ـ صيدا، ط١/١٩٩٩ ج١/٤٠

٢٣- الفخر الرازي، **التفسير الكبير** ج ٦ / ٤١٨

٢٤- انظر: ابن زنجلة، ابن زنجلة، **حجة القراءات**، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط٥/٢٠٠١ص١٤٢، ١٤٣

٢٥- أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، تحقيق، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٣ج٥/٢٨٠

٢٦- ابن خالويه، **<u>إعراب القراءات السبع وعللها</u>**، تحقيق عبد الرحمن العثيمن، مكتبة الخانجي، ط١/١٩٩٢ج١/٢٩٨ وانظر: ابن يعيش، **<u>شرح المفصل</u>**، ج ١١٨/٨ والعكبري، **<u>التبيان في إعراب القرآن</u>** ج٢/٧٢١ وابن عطية، **<u>المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز</u>**، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/١٩٩٣ ج٣/٢٢٠ **<u>والحجة للقراء السبع</u>**، أبو علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١/١٩٨٤ ج٤/٣٩٠

٢٧-النحاس، **<u>إعراب القرآن</u>**، ج٢/١٩٠

٢٨- ابن يعيش، **<u>شرح المفصل</u>**، ١١٨/٨ وانظر: ابن عطية، **<u>المحرر الوجيز</u>**، ٢٢٠/٣

٢٩- البغوي، **<u>تفسير البغوي، المسمى معالم التنزيل</u>**، دار المعرفة، بيروت، ط٤/١٩٩٥ ج٢ ص٤٠٩ وانظر **<u>تفسير الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن</u>**، دار الفكر، بيروت، ج٥/١٩٩٤ ص٣٢١

٣٠- الرضي، **<u>شرح الرضي على الكافية</u>**، ج١/٣٩١

٣١- النحاس، **<u>إعراب القرآن</u>**، ج٢/١٩٠ وانظر: أبو حيان الأندلسي،**<u>البحر المحيط</u>**، ٢٨٠/٥، وانظر رأي الفراء في: ابن منظور، **<u>لسان العرب</u>**، تحقيق أمين عبد الوهاب، ومحمد صادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط٣/١٩٩٩ ج١/٥٨

٣٢- العجيلي الشافعي، **<u>الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية</u>**، دار الفكر، بيروت، ٤٣٣/٢ وانظر أبو علي الفارسي، **<u>الحجة للقراء السبع</u>**، ج٤/٣٩٠ وجاء في تفسير أبي السعود: " وقد قيل: يا أبتا لكون الألف بدلاً من الياء." **انظر**:أبو السعود، **<u>تفسير أبي السعود</u>**، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢/١٩٩٠ ج٥/٢٦٦

٣٣- سيبويه، **<u>الكتاب</u>**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت ط٣/١٩٨٨ج٢/٢١٠، ٢١١

٣٤- ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ٣/ ٢٢٠ يقول: "وقرأ الجمهور يا أبتِ بكسر التاء، حذفت الياء من أبي، وجعلت التاء بدلاً منها. قاله سيبويه."

٣٥- النحاس، **إعراب القرآن**، ج٢/ ١٩٠) يقول: "إذا قلت يا أبت بكسر التاء، فالتاء عند سيبويه بدل من ياء الإضافة... لا يستعمل العرب هذا إلا في النداء خاصة، ولا يقال: يا أبتي لأن التاء بدل من الياء، فلا يجمع بينهما."

٣٦- إبراهيم الأبياري، **الموسوعة القرآنية**، مؤسسة سجل العرب، ط/١٩٨٤ ج٤ /٢٢٦

٣٧- انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٢/ ٢١٠، ٢١١ والزمخشري، **الكشاف**، ج٢/ ٤٢٥ وانظر: أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ٥/ ٢٨٠، والسيوطي، **الهمع**، ج٢/ ٤٣٩، والبناء الدمياطي، **اتحاف فضلا البشر في القراءات الأربعة عشر**، وضح حواشيه: أنس مهرة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٩٩٨، ص١٤٥، وابن الناظم، **شرح ابن الناظم**، ص٥٨١، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق الفاخوري، دار الجيل، بيروت/ ١٩٨٩ ج٣/ ٣٢١ والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن** ج٢/ ٧٢١، الأشموني، **شرح الأشموني**، ج٣/ ٢٨٩، والبيضاوي، ، **تفسير البيضاوي**، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت/ ١٩٩٦، ج٣/ ٢٧٢ والنيسابوري، **تفسير النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٩٩٦، ج٤/ ٦٥

٣٨- الزمخشري، **الكشاف** ج٢/ ٤٢٥

٣٩- انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، بهاء الدين ابن عقيل، قدمه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ١٩٨٥ ٣/ ٢٧٦

٤٠- ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٣/ ٢٧٦، وانظر: السيوطي، **الهمع**، ج٢/ ٤٣٩

٤١- البقاعي، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١/ ١٩٧٦ ج١٠ /١٤

٤٢- ابن منظور، **لسان العرب**، مادة "أبي" ج١/ ٥٨

٤٣- الزمخشري، **الكشاف**، ٢ /٤٢٥ وانظر: القاسمي، **تفسير القاسمي، محاسن التأويل**، تصحيح وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ج٩/٣٥٠٤

٤٤- النسفي، **تفسير النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تحقيق يوسف بديوي ، دار ابن كثير ط١/١٩٨٨ج٢/٩٤

٤٥- العجيلي، **الإشارات الإلهية**، ٢/٤٣٣

٤٦- الزمخشري، **الكشاف**،٢/٤٢٥

٤٧- **المصدر نفسه** ٢/٤٢٥

٤٨- الزمخشري، **الكشاف** ٢/٤٢٥، و: الخراط، **أحمد محمد**. **معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم**، دار القلم، دمشق ط١

٤٩- الزمخشري، **الكشاف** ٢/٤٢٥

٥٠- عمايرة، إسماعيل، **ظاهرة التأنيث بين العربية واللغات السامية**، دار حنين، عمان، ط٣/١٩٩٣ ص ٨٣

٥١- السامرائي إبراهيم، **دراسات في اللغتين السريانية والعربية**، مكتبة المحتسب، عمان، ط١/١٩٨٥، ص ٣٠-٣١

٥٢- انظر: البستاني، افرام، **النصوص الفينيقية في قرة تيبيه**، بيروت ١٩٨٥ منشورات الجامعة اللبنانية ص٦٧

٥٣- انظر: البعلبكي، منير رمزي، **فقه العربية المقارن**، دار العلم للملايين، ط١/١٩٩٩ ص٢١١

٥٤- **المرجع نفسه**

٥٥- انظر: تمام حسان، **الأصول، دراسة أبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي**، دار الثقافة/١٩٩١، ص٢٢٧

٥٦- الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل ببيروت، ١٩٨٨ج٣/١٨٠

٥٧- الدّرة، محمد علي طه، **تفسير القرآن وإعرابه وبيانه**، دار الحكمة، دمـــشق، بيروت/١٩٨٥ ٤٢٢/٦

٥٨- انظر:الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تقديم محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ـــ بيروت، ١٩٨٧، مسألة ٤٧، ج٣٤١/١

٥٩- عمايرة، إسماعيل، والسيد، عبد الحميد، **معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم**، مؤسسة الرسالة، ط ٢ /١٩٨٨ ص ٦٦٤

٦٠- انظر ص ٤ من البحث.

٦١- ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى** ص٢٦٥

٦٢- سيبويه، **الكتاب**، ج٢/٢١٠، ٢١١ وانظر الزمخشري، **الكـــشاف**، ج٢/٤٢٥ والزجاج، **معاني القرآن**، ج٣/٨٨ وانظر **تفسير الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن**، دار الفكر، بيروت ١٩٩٤ج٥ ص٣٢١

٦٣- سيبويه، **الكتاب**، ج٢/٢١٢

٦٤- **المصدر نفسه** ج ٢/٢١١

٦٥- عمايرة، إسماعيل، **ظاهرة التأنيث بين العربية واللغات السامية**، دار حنـــين، عمان، ط٣/١٩٩٣ ص ٧٠ وانظر: محمود فهمي حجازي، **علم اللغـــة العربيـــة، مدخل تاريخي مقارن**، دار غريب للطباعة والنشر، ١٩٩٢ص٢٠٦)

٦٦- هود/ ٤٢

٦٧- انظر: ابن جني، **المحتسب** ج٤٤٥/١

٦٨- الأنبياء/ ٢١

٦٩- مريم/ ٣

٧٠- مريم/ ٢٤

٧١- مريم/ ٥٢

٧٢- الأنبياء/ ٨٣

٧٣- آل عمران/ ٣٩

٧٤- الزخرف/ ٧٧

٧٥- وهي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وعلي رضي الله عنه، وابن مسعود رحمة الله، أما قراءة الغنوي فهي: (يا مالُ).انظر: ابن خالويه، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، عنى بنشره: ج. برجشتراسر.دار الهجرة، ١٩٣٤ص ١٣٦

٧٦- ابن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٤/١٩٩٠ ج٢/٢٠٣

٧٧- عبد الجليل، عمر صابر. **التصغير في أسماء الأعلام العربية**، دار غريب للطباعة والنشر، ١٩٩٥، ص ٥٧

٧٨- ليتمان، **محاضرات في اللغات السامية**، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، مطبعة جامعة فؤاد، المجلد العاشر، الجزء الثاني، ديسمبر، ١٩٤٨، ص٥٢

٧٩- انظر: بروكلمان، بروكلمان، **فقه اللغات السامية**، ، ترجمة رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧، ص٩٥ وانظر: رمضان عبد التواب، **في قواعد الساميات**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨١ ص١٣٥ وعمايرة، إسماعيل، **ظاهرة التأنيث بين العربية واللغات السامية**، ص٢٦

الفصل السابع

صفات الأصوات اللغوية في مقدمة معجم "جمهرة اللغة" بين المحافظة والتجديد

"صفات الأصوات اللغوية في مقدمة معجم "جمهرة اللغة"، بين المحافظة والتجديد"(*):

تحدث ابن دريد في مقدمة معجمه: جمهرة اللغة، عن مخارج الأصوات اللغوية وصفاتها الصوتية، وجعل فاتحة كتابه معرفة هذه الأصوات، يقول:[١]

"فأول ما يحتاج إليه الناظر في هذا الكتاب ليحيط علمه بمبلغ عدد أبنيتهم المستعملة والمهملة، أن يعرف الحروف المعجمة التي هي قطب الكلام ومحرنجمه بمخارجها ومدارجها وتباعدها وتقاربها وما يأتلف منها وما لا يأتلف..."

وشرع ابن دريد يفصل الحديث عن مخارج الأصوات اللغوية التي استعملها العرب في كلامهم، والأصوات التي لا يُتَكلم بها إلا ضرورة، وقسَّم الحروف إلى مصمتة ومذلقة، ثم بسط الحديث في مخارج الحروف وأجناسها، وهو بكل ذلك يتَّكِئ على ما تناقله اللغويون والنحاة في الدرس اللغوي.[٢]

ولكن ابن دريد لمّا انتقل إلى ذكر الصفات الصوتية لهذه (الحروف)، قدَّم تعريفات لمفاهيم بعض المصطلحات، تبدو مغايرة للمفاهيم السائدة عند جمهور اللغويين والنحاة، على الرغم من نصه بالنقل عنهم، فهو وإن كان يذكر الهمس والجهر والشدة والرخاوة، والإطباق...إلا أنَّ مفهوم هذه المصطلحات عنده لم يكن كما أورده علماء اللغة، ولا ترداداً لما ذكره النحاة الأوائل.

لقد قدّم ابن دريد تعريفات لمصطلحات بعض صفات الأصوات اللغوية، استناداً إلى فهمه الخاص، على الرَّغم من قوله: "ذكر بعض النحويين...[٣]" فهو يقدم مفهوماً مختلفاً تماماً عن المفهوم الذي قدَّمه سيبويه ورُدده من جاء بعده.

---

* – بحث منشور في مجلة دراسات / العلوم الإنسانية والاجتماعية، تصدر عن عمادة البحث العلمي – الجامعة الأردنية – عمان – الأردن ISSN 1026-3721 المجلد ٣٤ عدد(٢) /٢٠٠٧م.

وما محاولة ابن دريد هذه، إلا نزعة متفردة في الدرس الصوتي، وذلك لما يلحظه الدارس من تكرار ونقل عند اللغويين لاسيما في صفات الأصوات، فتعريف الهمس والجهر مثلاً ظل متناقلاً عند اللغويين والنحاة كما أورده سيبويه في كتابه حتى القرن السابع الهجري، بل أبعد من ذلك. وتكفي الإشارة إلى هذا ما نجده عند جمهور اللغويين نحو المبرد، (ت ٢٨٥هـ)،[٤] وابن جني (ت ٣٩٢هـ) [٥]، ومكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)[٦]. والزمخشري (ت ٥٣٨هـ) وابن يعيش(ت ٦٤٣هـ)[٧]. يقول إبراهيم أنيس:[٨]

"وقد قنع الذين جاؤوا بعد سيبويه بترديد ألفاظه بنصِّها، حين تحدثوا عن الجهر والهمس في الأصوات..."

وليس الجهر والهمس الصفتين الوحيدتين اللتين قدّم لهما ابن دريد مفهوماً ينمُّ عن فهمه لا عن نقله، بل نقع على ذلك في جلّ الصفات الصوتية التي أوردها في مقدمة معجمه.

إنَّ هذه النزعة التي تبدو محاولة لفهم صفات الأصوات اللغوية من لدن ابن دريد، كانت الدافع لعقد هذه الدراسة، إذ حاولنا بيان دقة مفهوم ابن دريد لمصطلحات تلكم الصفات، وكشف فهمه لما قدمه علماء اللغة من قبله في تعريف صفات الأصوات، ومقايسة ذلك بما لدى النحاة في الدرس اللغوي، وما انتهى إليه علم اللغة الحديث في تعريف الصفات الصوتية للأصوات اللغوية.

أما منهجنا في هذه الدراسة فكانت من خلال تقسيمها إلى جملة من المحاور، يقوم كل محور على الصفة الصوتية التي طرحها ابن دريد في مقدمة معجمه، ثم عَرْض مقاصد ابن دريد ومفهومه في تعريف كل صفة، ومقابلة ذلك بما لدى النحويين واللغويين من جهة، وما يقرره علم الأصوات الحديث من جهة أخرى. وهذه الصفات هي:

أولاً: الجهر والهمس:

يورد ابن دريد الأصوات المهموسة والمجهورة في العربية، ثم يعرّف بهاتين الصفتين الصوتيتين، يقول:[٩]

" فالحروف المهموسة: الهاء والحاء والكاف والخاء والسين والشين والثاء والصاد والتاء الفاء، وإنَّما سميت مهموسة؛ لأنَّه اتسع لها المخرج فخرجت كأنَّها متفشية. والمجهورة: الهمزة والألف والعين والغين والقاف والجيم والياء والضاد واللام والنون الراء والزاي والدال والذال والطاء والظاء الباء والواو والميم سميت مجهورة لأنَّ مخرجها لم يتسع فلم تسمع لها صوتاً ".

ثمّة حقيقتان تلحظان على ما أورده ابن دريد في نصه هذا:

إحداهما: لم يردد ابن دريد مفهوم الجهر والهمس كما ردده علماء العربية نقلاً عن سيبويه.

والأخرى: اتفاق ابن دريد مع علماء اللغة المتقدمين في الأصوات المهموسة والمجهورة. فالمتأمل في الأصوات السابقة، يلحظ اتفاقه مع غيره من اللغويين في تصنيف الأصوات اللغوية إلى مجهورة ومهموسة.

يبدو مفهوم الهمس والجهر كما يطرحه ابن دريد للوهلة الأولى مختلفاً عمّا ذكره سيبويه وردده النحاة واللغويون من بعده، فسيبويه يعرف الجهر بقوله:(١٠)

"فالمجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت." ويعرف الهمس بقوله:(١١)

" وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى معه النفس، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس، وإذا أردت ذلك في المجهور لم تقدر عليه."

ويقول مكي بن أبي طالب القيسي:(١٢)

"ومعنى الحرف المهموس: أنَّه جرى مع النفس، عند النطق به لضعفه، وضعف الاعتماد عليه عند خروجه، فهو أضعف من المجهور... والحروف المجهورة: وهي أقوى من المهموسة المذكورة... ومعنى الحرف المجهور أنَّه حرف قوي يمنع النفس أن يجري معه عند النطق به لقوته وقوة الاعتماد عليه في موضع خروجه...."

إنَّ مفهوم الجهر والهمس عند ابن دريد ـــ بزعمنا ـــ ينمُّ عن فهـم دقيـق لهاتين الظاهرتين، ومما لا شكَّ فيه، أنَّ ابن دريد قد وعى مفهوم سـيبويه للجهـر والهمس، واطلع عليه، بل إنَّ ابن دريد أجاد فهم حد الهمس والجهر كمـا طرحـه سيبويه نفسه، ثمَّ بنى عليه.

ثمّة فرق بين المجهور والمهموس من وجهة نظر سيبويه يكمن في جريان النفس مع الصوت في المهموس وعدم جريانه في المجهور. ولا تتم هذه العملية كما يرى سيبويه إلا بتمكين موضع النطق وتقويته، لذلك كـان المجهـور أقـوى مـن المهموس كما ذهب القيسي، أو أكثر اعتماداً.

وعليه نرى أنَّ تمكين موضع النطق هو الاعتماد الذي يشبع مع المجهـور ويضعف مع المهموس. وبقوة هذا الاعتماد التي تقتضي تمكـين موضـع النطـق وتقويته يكون الصوت مجهوراً، وبضعف الاعتماد الذي يضعف معه تمكين موضع النطق يكون الصوت مهموساً.

يقول إبراهيم أنيس:(١٣)

"وقد تبين لنا في تعريف سيبويه أمران متميزان: عبَّر عن أولهمـا بعبـارة "إشباع الاعتماد" التي أراد بها أن يصف المجهور بأنه صوت متمكن مـشبع فيـه وضوح وفيه قوة،... فالمجهور أوضح في السمع من نظيره المهمـوس... ولـيس للاعتماد معنى في كلام سيبويه سوى عملية إصدار الـصوت... أمـا فـي حالـة المهموس فقد عبر عنها سيبويه بضعف الاعتماد أي عدم تمكن الصوت في أثنـاء جريانه في مجراه مما يترتب عليه قلة وضوحه...."

ونرى أنَّ التمكين المشار إليه آنفاً، يتناسب طرداً مع ما تقدمه معطيات علم الأصوات الحديث التي تبين حال الوترين الصوتيين في ظاهرتي الجهر والهمس، إذ تتسع فتحة المزمار (فتحة ما بين الوترين) مع المهموس، وتضيق مع المجهور.

يقول ياسر الملاح:(١٤)

"انفراج الوترين الصوتيين وسماحهما للهواء بالمرور، وعندئذ لا يحدث تذبذب فيصدر عندئذ الصوت المهموس.... اقتراب الوترين الصوتيين من بعضهما وسماحهما للهواء بالمرور ولكن من فراغ ضيق يؤدي إلى اهتزاز الأوتار وتذبذبها، وعندئذ يصدر الصوت المجهور."

وإذا نظرنا إلى ما قدمه ابن دريد في تعريف المهموس الذي يتسع معه المخرج، والمجهور الذي يضيق معه المخرج، فأغلب الظن أنَّ سعة المخرج التي أشار إليها هي ما أحسَّه ابن دريد من اتساع عند نطق المهموس، ولكن أي اتساع هذا؟!.

لم يقل ابن دريد أي عضو يتسع عند النطق بالمهموس، بيد أنَّ ما يثبته علم الأصوات الحديث اليوم أنَّ ثمَّة سعة في (فتحة المزمار) مع المهموس. وتضيق هذه الفتحة عند النطق بالمجهور.

وإذا كان ابن دريد لم يقل بهذا صراحة، فإنَّه لا يمكن حمل سعة المخرج وضيقها التي أشار إليها إلا على إحساسه هذا، إذ لا يمكن عدّ السين مثلاً صوتاً مهموساً مع القول باتساع المخرج، وهي أكثر الأصوات اللغوية تضيقاً في مخرجها الأسناني.

فالمخرج المقصود في مفهوم ابن دريد ليس موضع نطق الصوت، وإلا لَما كانت الأصوات نحو السين، الصاد، الخاء...أصواتاً مهموسة ذات مخرج متسع؛ إذ موضع نطق هذه الأصوات ضيق جداً.

غني عن القول أنَّه باتساع فتحة المزمار يضعف التمكين وعليه يضعف الاعتماد، كما أنَّه بضيقها يزداد التمكين ويقوى الاعتماد. وإذا كان سيبويه ومن تبعه قد أشاروا إلى الطرف الآخر وأعني به التمكين والاعتماد في تعريفهم للمجهور والمهموس، فإنَّ ابن دريد قد أشار إلى الطرف الأول وأعني به سعة المخرج وضيقه في تعريف هاتين الصفتين.

وتبدو إشارة ابن دريد إلى هاتين الصفتين الصوتيتين (الجهر والهمس) ذات بعد وظيفي في الجهاز النطقي، إذ باتساع المخرج كما قال ابن دريد يضعف التمكين والاعتماد كما قال سيبويه، ليكون الصوت مهموساً وبضيقه يقوى التمكين والاعتماد، ليكون الصوت مجهوراً. يقول إبراهيم أنيس:(١٥)

"إنَّ الوترين الصوتيين مع المهموس يبعد أحدهما عن الآخر، فينطلق النفس من بينهما دون حاجة إلى تحريكهما وإحداث ذبذبات بهما. هذا هو معنى جريان النفس مع المهموس ومنع جريانه مع المجهور."

وإذا كان ابن دريد لم يصرح بهذا الفهم صراحة إلا أنَّ استشعاره النطقي يشي بهذا الفهم، تماماً كما وصف إبراهيم أنيس استشعار سيبويه للوترين الصوتيين من غير أن يصرح بهما.(١٦)

وعليه فقد سبق ابن دريد غيره في استشعار مقصد سيبويه، فعرف المجهور بالصوت الذي لم يتسع مخرجه، وعرف المهموس بالصوت الذي اتسع مخرجه، حتى كأنك تسمع لها تفشياً، فالمخرج الذي يشير إليه ابن دريد ليس موضع نطق الصوت ومخرجه؛ لأنَّ من الأصوات المهموسة ما هو غاية في ضيق المخرج، بل هو استشعاره لفتحة ما بين الوترين الصوتيين، لأنَّ الأصوات المهموسة كما يجمع الدارسون المحدثون تتسع فيها فتحة المزمار من غير تذبذب الوترين، على نقيض الأصوات المجهورة التي تقترب معها الأوتار الصوتية وبهذا الاقتراب تضيق فتحة المزمار بين الوترين فيحف الهواء جوانبهما فيتذبذبان.(١٧)

ثانياً: الشدة والرخاوة:

يقول ابن دريد:(١٨)

"والحروف الرخوة: الهاء والحاء والكاف والخاء والسين والشين والعين والغين والصاد والضاد والظاء والذال والثاء والفاء والزاي، سميت رخوة لأنَّها تسترخي في المجاري... والحروف الشديدة: الطاء والشين والجيم وغير ذلك مما تقدر أن تشدده إذا لفظت به."

وإذا قابلنا مفهوم ابن دريد للشدة والرخاوة مع مفهوم النحويين من المتقدمين وجدناه مختلفاً عند الفريقين، فسيبويه يعرف الشديد والرخو بقوله:(١٩)

" ومن الحروف الشديد وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وهو الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والتاء والدال والباء وذلك لو قلت الحج، ثم مددت صوتك لم يجر ذلك. ومنها الرخوة وهي الهاء والحاء والغين والخاء والشين والصاد والضاد والزاي والسين والظاء والثاء والذال والفاء وذلك لو قلت الطَّسْ وانقضْ وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت."

ولإيضاح مفهوم هذين المصطلحين عند الفريقين نرى أنَّ سيبويه وابن دريد مصيبان فيما ذهبا إليه؛ وبيان ذلك أنَّ ابن دريد أراد أن يقدم مفهوماً جديداً للشدة والرخاوة غير الذي يقدمه سيبويه، فوصف الشدة والرخاوة من وجهة نظر أخرى تستند إلى الوجهة العضوية عند النطق، فإن كان الصوت مسترخياً في مجراه صار رخواً، وإن اشتد في مجراه صار شديداً. أما سيبويه فقد عرّف بهاتين الصفتين استناداً إلى وجهة نظر أخرى كان معياره فيها هيئة الصوت لا هيئة العضو الناطق للصوت. فالرخاوة عنده هي جريان الصوت، أما الشدة فمنعه من الجريان.

لقد تعارف علماء العربية المتقدمون على مصطلحي الشدة والرخاوة، وكانوا يميزون بين الصوت الشديد والصوت الرخو، ولما وصف ابن دريد الأصوات اللغوية أبقى على المصطلح نفسه، فاستخدم الشدة والرخاوة دون تغيير، بيد أنَّ المفهوم قد تغير عنده،، فلم يقدم المفهوم نفسه الذي قدمه سيبويه والمبرد وابن جني وغيرهم للشدة والرخاوة، وإنما نظر ابن دريد إلى مفهوم مصطلح الرخاوة من الوجهة الفسيولوجية العضوية، ليجعل الصوت الرخو ما كان مسترخياً في مجراه. والصوت الشديد هو الصوت الذي يشتد في مجراه. والنظر إلى مجرى الصوت للتعرف على الصوت هو المقصود بالوجهة العضوية التي اعتمدها ابن دريد في التفريق بين الشديد والرخو.

أما كيف تسترخي الأصوات في مجاريها لتكون رخوة أو احتكاكية؟ وكيف تشتد في مجراها لتكون شديدة؟ فقبل الإجابة عن هذين السؤالين، تجدر الإشارة إلى أنَّ الاسترخاء في المجرى يختلف عن استرخاء المجرى، فثمة فرق بين استرخاء مجرى الصوت واسترخاء الصوت في المجرى. والذي أشار إليه ابن دريد هو استرخاء الصوت في المجرى، وليس استرخاء المجرى نفسه. فقد يكون الصوت مسترخياً في مجراه، ومجراه غير مسترخ. نحو نطق الأصوات الصفيرية مثلاً، فهذه الأصوات أصوات رخوة (احتكاكية)، بيد أنَّ مجراها ذو تضييق شديد، أو ذات احتكاك شديد.

وحتى نصل إلى "إنتاج الاحتكاكيات يجب أن يكون التيار الهوائي قوياً إلى درجة كافية، وأن يكون مجرى الهواء ضيقاً على نحو كافٍ أيضاً...والاحتكاكيات الشديدة هي التي يصاحبها توتر عضلي كبير، وتعطي طاقة أكبر وهي الاحتكاكيات المهموسة..."(٢٠)

فالصوت الرخو قد يستدعي جهداً عضلياً كبيراً في مجراه. ولكن القصد الذي أراده ابن دريد هو الإشارة إلى الصوت لا مجرى الصوت، فالصوت من وجهة نظر ابن دريد، بغض النظر عن تمكين أعضاء نطقه، إذا استرخى كان رخواً. وهذا الاسترخاء في المجرى إشارة إلى ضعف الصوت لا ضعف مخرج الصوت في الرخو إذا قيس بالشديد. وهو ما ذكره مكي بن أبي طالب القيسي، لمّا تناول تعريف الرخو. يقول:(٢١)

"ومعنى الحرف الرخو أنَّه حرف ضعف الاعتماد عليه في موضعه عند النطق به، فجرى معه الصوت، وهذه الصفات من علامات الضعف..."

وهذا الضعف الذي يوصف به الرخو لا يعني بالضرورة ضعف الجهد المبذول في نطقه، ولا ضعف الأعضاء النطقية المنتجة له.

ولعل ما يشفع لهذا التخريج أنَّ ابن دريد قصد بالاسترخاء الإشارة إلى صفة استمرار الجريان في مجرى الصوت، فالصوت الرخو صوت مستمر في مجراه، لا يعترض طريقه حبس تام يحول دون استمرار جريانه. وهذا الاستمرار يلتقي مع رخاوة الصوت، لأنَّ هذه الرخاوة جعلت الصوت متدفقاً مستمراً. ويمكن تشبيه الحال بالسائل والصلب عند تحريكهما، فالأول يبقى مستمراً لرخاوته، والثاني يقع على دفعات لصلابته. ولذلك فرَّق بعض العلماء بين الصوت الرخو والصوت الشديد من هذه الوجهة. يقول المبرد:(٢٢)

"ومن الحروف حروف تجري على النفس وهي التي تسمى الرخوة. ومنها حروف تمنع النفس وهي التي تسمى الشديدة."

وإذا انتقلنا إلى مفهوم الصوت الشديد عند ابن دريد نجده ذلك الصوت الذي تقدر أن تشدده إذا لفظت به. ومما يسترعي الانتباه أنَّ ابن دريد على الرغم من تقابل مصطلحي الشدّة والرخاوة، لم يقدم مفهوم الصوت الشديد على سبيل مقابلة الصوت الرخو، فلم يقل في الشديد ما اشتد في مجراه، ولا علة لذلك إلا أنَّ هذا الفهم معلوم بالضرورة من الوجهة التقابلية. ومع ذلك سجل ابن دريد مفهوماً دقيقاً يكشف عن رهافة حسّه في تذوق أصوات اللغة. فقال عن الشديد: "ما تقدر أن تشدده إذا تلفظت به". وأغلب الظنِّ أنَّ مقصده من القدرة على التشديد أمران:

الأول: بيان الشدة وما يستدعيه الصامت الوقفي من جهد عضلي في العملية النطقية، وهذا الجهد العضلي الذي تبدو معه الشدة إذا أمكن المتكلم بيانه والقدرة عليه كان الصامت وقفياً أو شديداً. وليس معنى ذلك أنَّ الصوامت الرخوة لا تحتاج إلى جهد عضلي في العملية النطقية، وإنَّما يرى ابن دريد أنَّ الجهد المبذول مع الصوامت الشديدة أكبر. ولذلك عدّ بعض العلماء الشدة من صفات قوّة الصوت(٢٣)؛ لأنَّ الشدة النطقية تظهر مع الصوت الشديد أكثر من الرخو، وهذه الشدة هي إشارة إلى المراحل النطقية التي يستدعيها نطق الصوت الوقفي. يقول فندريس:(٢٤)

"ففي كل ساكن انفجاري إذاً ثلاث خطوات متميزة: الإغلاق أو الحبس، والإمساك الذي قد يكون طويل المدى أو قصيرة، والفتح أو الانفجار."

والثاني: أنَّ ابن دريد جعل نطق الصوت الوقفي مما يقدر على تشديده المتكلم، وإذا تأملنا مفهوم المتقدمين للصامت المشدد وجدناهم يرونه صامتين اثنين الأول منهما ساكن والثاني متحرك. وعند نطق هذا الصامت المشدد (المضعف) يستدعي الانتقال من الصامت الأول "الساكن" إلى الصامت الثاني "المتحرك" وقفة من المتكلم، سبب هذه الوقفة الانتقال من بنية مقطعية إلى بنية مقطعية أخرى، فإذا أردنا نطق الدال في (عدّ) مثلاً، نقف بعد الدال الأولى، لتكون الدال الأولى القاعدة المقطعية الثانية للمقطع الأول عَدْ (ص ح ص). ولتكون الدال الثانية القاعدة المقطعية الأولى للمقطع (دَ) (ص ح). وبين هذين المقطعين وقفة لا بدَّ منها.

هذه الكيفية المتحصلة في نطق الصامت المضعف (المشدد) بما يتخلله من وقف هي ذاتها التي لحظها ابن دريد في نطق الصامت الذي وصفوه بالشديد. ولا يخفى ما بين مصطلحي الشديد والمشدد من تقارب. إذ لا بدَّ عند نطق /ت/، /ب/، /ق/، /د/... من وقفة ينقطع معها النفس، وهي ما يعرف بالمرحلة الثانية التي أشار إليها (فندريس) فيما مضى من مراحل نطق الوقفة.

ولذلك وجد ابن دريد أن أقرب مفهوم للتدليل على الصامت الشديد الإشارة إلى القدرة على تشديده عند التلفظ به.

وهنا يرد السؤال ألا يمكن تضعيف الرخو؟! أليس التضعيف قائماً في جميع صوامت اللغة؟.

الجواب عن ذلك بالطبع: بلى. ولكن قبل توضيح إجابة هذا التساؤل تجدر الإشارة إلى أن ابن دريد قصد إلى رصد التشابه بين الصامت الشديد والصامت المشدد بما يعتورهما من مظاهر نطقية، وليس قصده المقدرة على تشديد الشديد، وانتفاء ذلك مع الرخو.

ومن ناحية أخرى فإنه في الوقت الذي يمكن فيه تضعيف جميع الصوامت اللغوية، لاحظ المتقدمون من علماء اللغة أنَّ جريان الصوت ليس واحداً عند تضعيفها، فمن وجهة نظرهم ليس جريان الصوت مع الدال مثلاً كجريانه مع السين؟ إذ وجدوا أنه عند تشديد الصوامت اللغوية أو تضعيفها فإنَّ الصوت مستمر مع بعضها وهي ما أطلق عليه الرخو، وغير مستمر مع بعضها الآخر وهو ما أطلق عليه الشديد.

والسبب من وجهة نظر ابن دريد في منع جريان الصوت مع الأخير، هو ما في هذا الصوت من شدّة وجهد نطقي. ولذلك وصف ابن دريد الصوت الشديد (الانفجاري) بالصوت المشدد (المضعَّف) لانقطاع الصوت فيهما. وهذا ما نصَّ عليه سيبويه من قبل بقوله:(٢٥)

"ومن الحروف الشديد وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وهو الهمزة والقاف والكاف ... لو قلت الحج ثم مددت صوتك لم يجر ذلك. ومنها الرخوة وهي الهاء والحاء .. وذلك لو قلت الطِّسْ وانقضْ وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت"

إنَّ منع الصوت من الجريان في الصامت الشديد كان بسبب ما في هذا الصوت من شدّة. وهذا الفهم يلتقي مع فهمهم للصامت المشدد (المضعف) الذي هو – بظنهم – نطق صامتين اثنين الأول ساكن والثاني متحرك، ولا سبيل برأيهم إلى استمرار جريان الصوت مع الصامت المضعف، لأنّه لابدَّ من فاصل يفصل هذا الصامت المضعف الذي يرونه صامتين لا صامتاً واحداً طويلاً، بخلاف ما عليه كثير من الباحثين المحدثين اليوم.(٢٦)

وبناء على ذلك فإنَّه يصح أن يقال سمّى ابن دريد الأصوات الرخوة بهذا الاسم لاسترخائها في مجاريها وهذه الرخاوة تتحقق إن جرى الصوت معها. وسمّى غيرها بالشديدة لما تستدعيه من شدة وجهد من جهة، وملاقاتها الصامت المشدد الذي يستدعي لحظة وقف في العملية النطقية من جهة أخرى. فالوقف متمثل في الصامت الشديد في المرحلة الثانية من مراحل نطقه (مرحلة الإمساك)، كما هو متمثل كذلك في نطق الصامت المشدد (المضعف) في مرحلة الانتقال من البنية المقطعية الأولى إلى البنية المقطعية الثانية.

أمّا الأصوات الشديدة والرخوة عند ابن دريد، فهي عين الأصوات التي ذكرها سيبويه، بيد أننا نجد الكاف رخوة عند ابن دريد، ونجد الشين شديدة تارة رخوة تارة أخرى.(٢٧)

لا جرم أنَّ الكاف العربية الفصيحة اليوم صوت شديد، وهذا الصوت يحدث عن حبس تام لتيار الهواء. يقول ابن سينا:(٢٨)

"والحروف بعضها في الحقيقة مفردة وحدوثها عن حبسات تامة للصوت أو الهواء الفاعل للصوت، يتبعها إطلاق دفعة... والحروف المفردة هي: الباء والتاء والجيم والدال ...والكاف..."

وإذا كان حال الكاف كذلك فكيف عدّها ابن دريد صوتاً رخواً ؟ أغلب الظن أنَّ ابن دريد كان يصف كافاً أخرى غير الكاف المتداولة في العربية الفصيحة. وهذه الكاف هي التي حدّثنا عنها سيبويه لمّا قال:(٢٩)

"وتكون (حروف العربية) اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة..."

وهي التي وصفها ابن سينا بقوله:(٣٠) "وأمّا الكاف التي يستعملها العرب في عصرنا هذا بدل القاف فهي تحدث حيث تحدث الكاف إلا أنَّها أدخل قليلاً والحبس أضعف."

وقد أطلق ابن سينا على هذه الكاف: الكاف الخفيفة.(٣١) ومفهوم هذه الخفيفة كما يراه ابن سينا، أنَّها: "تحدث بين حرفين فيما جانس كل واحد منهما بشركه في سببه."(٣٢)

والإشارة إلى ضعف الحبس تشي بأنَّ هذا الصوت قد اعتوره بعض المظاهر النطقية التي جعلت الحبس فيه ضعيفاً، حتى ساغ لبعض اللغويين كابن دريد أن يصف الكاف بالرخاوة؛ لما شابها من ضعف في الحبس.

وإذا أخذنا بمفهوم ابن دريد للصوت الرخو الذي عرّفه بأنّه الصوت الذي يسترخي في مجراه، فإن ضعف حبس الكاف يعد استرخاء في المجرى، مما سوّغ له بوصفه صوتاً رخواً.

أمّا الشين نجد ابن دريد يصفه بالرخاوة تارة وبالشدة تارة أخرى، وليس وصفه الشين بالرخاوة، إلا تماشياً مع وصف الشين العربية الفصيحة التي هي في حقيقتها صوت رخو. وهو بذلك يتفق مع جمهور اللغويين والنحاة في وصف هذا الصوت.

أمّا وصف ابن دريد للشين بالشدة، فهذا مما يسترعي الانتباه؛ فالشين العربية الفصيحة كما هو معلوم صوت رخو، لا يعوقه أدنى حبس. يقول ابن سينا:(٣٣)

"وأمّا الشين فهي حادثة حيث يحدث الجيم بعينه، ولكن بلا حبس ألبتة، فكأن الشين جيم لم تحبس، وكأن الجيم شين ابتُدئت بحبس ثم أطلقت."

فالشين صوت مهموس رخو مخرجه الغار كما نص علماء اللغة. ولكن ابن دريد وصف الشين بالشدة. فما هذه الشين؟

لم يكن ابن دريد في غفلة عن هذا، فهو يعي أنّ صوت الشين في العربية الفصيحة صوت رخو وليس شديداً، وأغلب الظن أنّه لم يقصد الشين الفصيحة؛ وذلك لأنّ مخرج هذه الشين التي يتحدث عنها ليس مخرج الشين الفصيحة، فهو يتحدث عن شين سبق أن وصف مخرجها أنه من اللهاة، يقول:(٣٤) "ثم الجيم والشين من اللهاة"

ومعلوم أنّ الشين الفصيحة مخرجها من الغار أو الحنك الصلب، وهذا يدعونا إلى العودة إلى مفهوم اللهاة عند المتقدمين في معاجم اللغة، بدءاً بالخليل. يقول الخليل:(٣٥)

"واللهاة: أقصى الفم. وهي لحمة مشرفة على الحلق، وهي من البعير الشقشقة. ويقال لكل ذي حلق: لهاة والجمع لهاً ولهوات."

ويقول ابن فارس:[٣٦] "واللهاة لهاة الفم، وهي اللحمة المشرفة على الحلق، ويقال: بل هو أقصى الفم. والجمع لهىً." ويقول الزبيدي:[٣٧]

"واللهاة من كل ذي حلق: اللحمة المشرفة على الحلق. أو ما بين منقطع أصل اللسان إلى منقطع القلب من أعلى الفم."

ويقول مكي بن أبي طالب القيسي:[٣٨] "واللهاة: ما بين الفم والحلق."

وبالعودة إلى رتبة المخارج الصوتية عند الخليل[٣٩] وجدنا المخرج اللهوي يقع بين المخرج الحلقي والمخرج الغاري، وإذا عرفنا أن الخليل يتتبع المخارج وفق تسلسلها، بدءاً من أعمقها مخرجاً.

نخلص إلى أنَّ المخرج اللهوي الذي قصده ابن دريد لصوت الشين هذا، هو ما بين الفم والحلق. وهذه الشين اللهوية صوت أقرب ما يكون للصوت المسموع من الرسم (**ch**) مع شيء من التعطيش والتفشي، وهو صوت شديد لا رخو، ولا رسم له في العربية الفصيحة.

والذي يقوي من هذا الاحتمال وصف ابن دريد لمخرجها أولاً، ونصه على اشتراكها مع الجيم في المخرج ثانياً. يقول ابن دريد:[٤٠] "ثم الجيم والشين من اللهاة..."

وأغلب الظن أن هذا الصوت هو ما قصده سيبويه بقوله:[٤١]

"وتكون خمسة وثلاثين بحروف هنَّ فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي: ... والشين التي كالجيم..."

ويمكن الاستدلال على ما لحق هذين الصوتين (الكاف والشين) من تطور لغوي، ووصفه الشين مرّة بالرخاوة ومرّة بالشدة بما كشف عنه وصف ابن دريد لهما في مرحلة زمنية عاصرها وسمعها في وسطه اللغوي في القرن الرابع الهجري، فوصف ما كان شائعاً في الاستخدام وما كان فصيحاً في اللغة، وليس وصفه الشين بالرخاوة تارة وبالشدة تارة أخرى إلا من هذا القبيل.

ثالثاً: الصوت المطبق:

يرد مفهوم الصوت المطبق عند علماء العربية المتقدمين على غير وجه. جاء في كتاب العين:(٤٢) "وكان الخليل يسمي الميم مطبقة؛ لأنَّها تطبق الفم إذا نطق بها".

فمفهوم المطبق عند الخليل غير مفهوم المطبق عند سيبويه، وغيره من علماء اللغة. يقول سيبويه:(٤٣)

"ومنها – الحروف – المطبقة والمنفتحة، فأما المطبقة فالصاد والضاد والطاء والظاء، والمنفتحة كل ما سوى ذلك من الحروف لأنك لا تطبق لشيء منهن لسانك، ترفعه إلى الحنك الأعلى. وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف...فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان وقد بُيِّنَ ذلك بحصر الصوت."

وإذا انتقلنا إلى ابن دريد وجدناه يحدثنا عن الحروف المطبقة بمفهوم آخر أقرب ما يكون إلى مفهوم الصوت الشديد أو الوقفي، يقول ابن دريد:(٤٤)

"والحروف المطبقة: الصاد والضاد، والطاء، والظاء؛ لأنك إذا لفظت بها أطبقت عليها حتى تمنع النفس أن يجري معها."

يبدو مفهوم الإطباق عند ابن دريد مغايراً لمفهوم سيبويه من جهة، وقريباً من مفهوم الشدة من جهة أخرى. وقد مرَّ بنا مفهوم الشدة والرخاوة عند سيبويه.(٤٥) بيد أنَّ الذي يسترعي الانتباه في تغاير المفهومين أنه لا خلاف بين الرجلين في الأصوات المطبقة، فقد اتفقا على أن الصاد والضاد والطاء والظاء هي الأصوات المطبقة في العربية.

وقبل مناقشة رأي ابن دريد تجدر الإشارة إلى أنَّ سيبويه قال في مفهوم الشديد: "منع الصوت"، وقال ابن دريد في مفهوم المطبقة: "منع النفس". ومن هنا يبدأ التمايز بين المفهومين. أراد ابن دريد وصف نطق الأصوات المطبقة الأربعة بصورة أخرى مغايرة، فعند نطق الصوت المطبق لا بدَّ من الإطباق عليه، وهذا

الإطباق يتم من خلال ارتداد مؤخرة اللسان نحو الخلف وهو ما يسمّى (التحليق) وارتفاعها نحو الطبق وهو ما يسمى (التحنيك)، لتكون فكرة الإطباق واحدة عند سيبويه وابن دريد.

أمّا منع النفس من الجريان، فإن الذي يفهم من كلام ابن دريد أنَّ النفس يجري مع الأصوات المنفتحة ولا يجري مع المطبقة. فإذا أخذنا الصاد والسين مثالين، كان النفس وفق مفهوم ابن دريد جارياً مع السين؛ لأنَّه غير مطبق. وغير جار مع الصاد؛ لأنَّه مطبق. وإذا عرفنا أنَّه لا فرق بين الصاد والسين إلا بالتفخيم والترقيق، بدا لنا أنَّ المقصود بجريان النفس هو حصر الصوت، ولا تناقض بين الحصر والجريان، لأنَّ الحصر لا يعني الحبس، وإنما تشكيل موضع واسع يتجمع فيه الصوت أثناء جريانه دون إعاقة هذا الجريان؛ أي ارتفاع مؤخرة اللسان نحو الطبق وارتدادها نحو الخلف، ليكون الصاد النظير المفخم للسين، ويلحظ مع الأصوات المطبقة ارتفاع في مقدمة اللسان أيضاً، وبارتفاع مؤخرة اللسان ومقدمته تتشكل حجرة رنين مقعّرة وسط اللسان يحصر فيها الصوت مما يزيد من فخامته وتضخيمه.

وهذه الحجرة الرنينية هي المسؤولة عمّا عبر عنه علماء الأصوات عندما عرفوا التفخيم بأنه صدى (غلظ) في الصوت يمتلئ الفم بصداه[٤٦].

وبتشكل هذه الحجرة وسط اللسان يغدو الصوت منحصراً، ليكون منع النفس الذي ذكره ابن دريد في الأصوات المطبقة هو الحصر، لذلك قدَّم ابن دريد **الإطباق** في هذه الأصوات على منع النفس، لأنه بتمام الإطباق يتم منع النفس، وليس العكس. أمّا جريان النفس مع هذه الأصوات فيحول دون التلفظ بهذه الأصوات مطبقة.

ولعلَّ تعريف ابن دريد للصوت المطبق يذكرنا بدقة المصطلح الذي استعمله المتقدمون للدلالة على المفهوم المقابل للصوت المطبق، وهو الصوت المنفتح. فما الانفتاح إلا جريان النفس مع الصوت الذي يتأتى بانخفاض ظهر اللسان دون ارتفاعه، فلا يحصر الصوت، بل يجري بانفتاح ليكون مرققاً.

الهوامش:

1. ابن دريد، كتاب **جمهرة اللغة**، تحقيق رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط١/١٩٨٧ ج١/ص ٤١
2. المصدر نفسه، ج١/ص٤٥
3. المصدر نفسه، ج١/ص ٤٢
4. المبرد، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٦٣
5. ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، محمد حسن محمد إسماعيل، وأحمد رشدي شحاته، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/٢٠٠٠ج١ /ص٧٥
6. القيسي، مكي بن أبي طالب، **الرعاية**، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان، ط٣/١٩٩٦ص ١١٦
7. ابن يعيش، **شرح مفصل الزمخشري**، عالم الكتب، بيروت/١٩٨٨
8. أنيس، إبراهيم. **الأصوات اللغوية**، مكتبة الأنجلو المصرية/١٩٩٥ ص ١٢٠
9. ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ٤٦/١
10. سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب، القاهرة/١٩٨٣ ج ٤٣٤/٤ وانظر: **سر صناعة الإعراب**، ابن جني ٧٥/١
11. **المصدر نفسه**، ج٤/ص٤٣٤ وانظر: ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ج١/ص٧٥
12. القيسي، **الرعاية**، ص ١١٦، ١١٧
13. أنيس، إبراهيم، **الأصوات اللغوية**، ص ١٢٥، ١٢٦
14. الملاح، ياسر، **الأصوات اللغوية**، مركز الأبحاث الإسلامية، مؤسسة دار الطفل العربي/ ١٩٩٠ ص٣٣، ٣٤
15. **المرجع نفسه** ص ١٢٦

١٦. **المرجع نفسه** ص ١٢٦

١٧. استيتية، سمير، **الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية**، دار وائل، ط١/٢٠٠٣ ص ١٠٢ وما بعدها

١٨. ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ج١/ص٤٦

١٩. سيبويه، **الكتاب** ج١/ص٤٣٤ وانظر: ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ج١/ص٧٥

٢٠. الشايب، فوزي. **محاضرات في اللسانيات**، منشورات وزارة الثقافة، عمّان/١٩٩٩ ص١٨٧

٢١. القيسي، **الرعاية** ص ١١٨، ١١٩

٢٢. المبرد، **المقتضب**، ١/ ٢٣٠

٢٣. القيسي، الرعاية ص ١١٧

٢٤. – فندريس، **اللغة**، ، ترجمة عبد الحميد الدوخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة/ ١٩٥٠ ص٤٨

٢٥. سيبويه، **الكتاب**، ج١/ص٤٣٤

٢٦. انظر للتعرف على رأي المحدثين شاهين، عبد الصبور. **المنهج الصوتي للبنية العربية**، مطبعة جامعة القاهرة/١٩٧٧، ص ٢٠٦، ٢٠٧

٢٧. ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ج١/ص٤٦

٢٨. ابن سينا، **رسالة أسباب حدوث الحروف**، تحقيق محمد حسن الطيان ويحيى مير علم، تقديم ومراجعة شاكر الفحّام، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١/١٩٨٣ ٦٠،٦١

٢٩. سيبويه، الكتاب، ٤/٤٣٢

٣٠. **المصدر نفسه**، ص٧٤،٧٥

٣١. **المصدر نفسه**، ص٨٦

٣٢. **المصدر نفسه** ص ٨٦

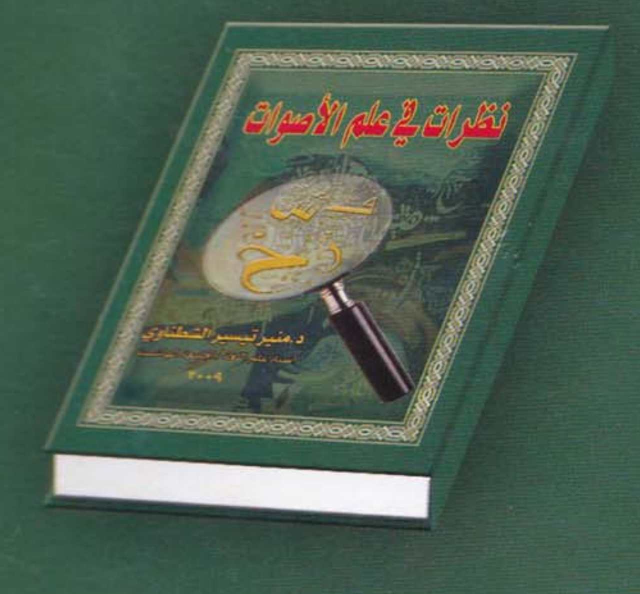
٣٣. ابن سينا، **رسالة أسباب حدوث الحروف** ص ٧٥، ٧٦

٣٤. ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ج١/٤٥
٣٥. العين، الخليل ٤/٨٨
٣٦. أحمد ابن فارس، **مجمل اللغة**، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان مؤسسة الرسالة ط٢/١٩٨٦ ج٣/ص ٧٩٦ وانظر: أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، دار إحياء التراث الإسلامي، اعتنى به محمد عوض مرعب، وفاطمة محمد أصلان، بيروت، ط١/٢٠٠١ ص١٩٠٥ وانظر: الصاحب بن عباد، **المحيط في اللغة**، تحقيق محمد آل ياسين، عالم الكتب، بيروت ط١/١٩٩٤ ج٤/٦١ يقول الصاحب بن عباد: واللهاة أقصى الفم"
٣٧. الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، مجلد ٢، تحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت،١٩٩٤ ج٥ ص ١٧١ وانظر: الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ، دار الجيل، بيروت، ج٤/ص٣٩٠
٣٨. القيسي، **الرعاية** ، ص ١٣٩
٣٩. الخليل، **العين** ١/٥٨
٤٠. ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ج١/ص٤٥
٤١. سيبويه، الكتاب، ج٤/٤٣٢
٤٢. الخليل، **العين**، ١/٥٨ وانظر الأزهري ١/٤٩
٤٣. سيبويه، **الكتاب** ٤/ ٤٣٦
٤٤. ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ج١/ص٤٦
٤٥. انظر صفحة ١١ من هذا البحث
٤٦. ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت/١٩٨٠ ج١/١٣٨



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com





المطابع العسكرية